

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

هيكلية مؤسسة مقترحة لتمثيل القطاع الخاص الفلسطيني

جواد نجي خليل نزال

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1429 هـ - 2008 م

هيكلية مؤسسة مقترحة لتمثيل القطاع الخاص الفلسطيني

اعداد

جواد نجي خليل نزال

بكالوريوس علوم ادارية من جامعة البصرة – العراق

المشرف: د. عبدالرحمن الحاج ابراهيم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص بناء مؤسسات من برنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة/ عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس

1429 هـ - 2008 م

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

اجازة الرسالة

هيكلية مؤسسة مقترحة لتمثيل القطاع الخاص الفلسطيني

اسم الطالب: جواد نجى خليل نزال
الرقم الجامعي: (20311464)

المشرف: د. عبدالرحمن الحاج ابراهيم

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2008 /7/16 من لجنة المناقشة المدرجة اسماءهم وتواقيعهم:

- 1- رئيس لجنة المناقشة.....التوقيع
- 2- ممتحناً داخلياً.....التوقيع
- 3- ممتحناً خارجياً.....التوقيع

القدس - فلسطين

1429هـ - 2008 م

أقرار

أقر أنا مقدم الرسالة انها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الاشارة اليه حيث ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل اية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع.....

الاسم

التاريخ

شكر وعرافان

أنتقدم بالشكر الجزيل لمشرفي الفاضل، د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم، الذي اشرف ووجه العمل على هذه الرسالة، وكان لما قام به من جهد عظيم الأثر في انجازها.

كما أنتقدم بالشكر لجامعة القدس، وعمادة الدراسات العليا لم قدموه من تعاون كبير معي أثناء إعداد هذه الدراسة.

ولا بد أن اشكر رجال الأعمال و مدراء المؤسسات المعنية بشؤون القطاع الخاص، لما أبدوه من حماس وتعاون في تقديم ما لديهم من معلومات وآراء خدمت موضوع الرسالة وساهمت في انجازها.

التعريفات /المصطلحات

• الخصخصة:

العودة إلى مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإطلاق قوى السوق لتعمل بحركة كاملة على جميع المستويات، فالخصخصة (Privatization) تدعو الدولة إلى التخلي عن الأداة الرئيسية التي استخدمتها في تدخلها في النشاط الاقتصادي، ليأخذ مكانها القطاع الخاص. (العاروري، 2004)

• المنشأة:

يعرفها الجهاز المركزي للإحصاء على أنها مؤسسة أو جزء منها تنتج بشكل أساسي مجموعة واحدة من السلع (مع احتمالية الإنتاج من أنشطة ثانوية) حيث يحقق هذا النشاط الرئيسي غالبية القيمة المضافة، ويهدف تجزئة المؤسسة الواحدة إلى عدة منشآت إلى خلق وحدات إحصائية أكثر تجانساً من الناحية الإنتاجية (جهاز الإحصاء الفلسطيني)

• القيمة المضافة:

هي مفهوم يتعلق بالإنتاج ويشير إلى القيمة المتولدة لأية وحدة تمارس أي نشاط إنتاجي. ويعرف إجمالي القيمة المضافة بحاصل طرح الاستهلاك الوسيط (قيمة مستلزمات الإنتاج) من إجمالي الإنتاج. (جهاز الإحصاء الفلسطيني)

• الناتج المحلي الإجمالي:

قيمة السلع والخدمات النهائية التي انتجت خلال فترة زمنية محددة. (جهاز الإحصاء الفلسطيني)

• القطاع الخاص:

يقصد الباحث بالقطاع الخاص : جميع الأعمال الاقتصادية الخاصة سواء كانت فردية أو على شكل شركات بمختلف أنواعها، والتي ليست ملكاً للدولة.

• تمثيل القطاع الخاص:

يقصد الباحث بتمثيل القطاع الخاص: جسم مؤسسي واضح من حيث هيكله التنظيمي ومرجعياته القانونية، يكون بمثابة ممثل لمكونات القطاع الخاص على اختلافها من حيث مجال العمل القطاعي (صناعة، تجارة، زراعة... الخ) ويكون هذا الجسم هو المرجع الوحيد امام الجهات الأخرى.

• المؤسسات التمثيلية:

يقصد الباحث بالمؤسسات التمثيلية: تلك الجمعيات والاتحادات والمجالس التي تشكلها مجموعة من المنشآت، كتكتل تسعى من خلاله إلى التنسيق فيما بينها للحصول على بعض الامتيازات والتعاون في الدفاع عن مصالحها، وقد تم التعرض في هذا إلى تسعة من هذه المؤسسات هي:

1. اتحاد العام لشركات التأمين
2. جمعية البنوك العاملة في فلسطين
3. اتحاد شركات أنظمة المعلومات
4. اتحاد الصناعات الفلسطينية
5. اتحاد الصناعات الإنشائية
6. مركز التجارة الفلسطيني
7. جمعية رجال الأعمال
8. المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص
9. اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

• رجل الاعمال (الفلسطيني):

هو كل شخص يمتلك شركتين او اكثر، وتتجاوز حركة حساباته البنكية السنوية اثنان مليون دولار، ولدية اذن استيراد وتصدير او وكالة (اتحاد الغرف التجارية) (هذا التعريف متفق عليه بين وزارة الداخلية واتحاد الغرف التجارية)

ملخص الدراسة.

جاءت هذه الدراسة في الوقت الذي تسعى فيه القوى والمؤسسات الدولية الى الدفع باتجاه ضرورة اشراك القطاع الخاص في عمليات التنمية، وتقديم الدعم للحكومات لتشجيعها على تبني سياسة اقتصاد السوق واعادة الهيكلة وتقليص دور الدولة في الانشطة الاقتصادية(الخصخصة) وصولا الى قيام القطاع الخاص بقيادة عملية التنمية، بالشراكة مع الدولة، ولكي يكون القطاع الخاص قادرا على التأثير فمن الافضل له وللدولة ان يكون هناك جسم تمثيلي يتحدث باسم هذا القطاع ويعبر عنه لضمان تنسيق فعال واتصال جيد بين الشريكين.

تناولت هذه الدراسة مسالة تمثيل القطاع الخاص الفلسطيني، من حيث الجهة التي تقوم بتمثيل هذا القطاع امام الجهات الاخرى ذات العلاقة بانشطته، هذا القطاع الذي من ابرز سماته انه تعرض على مدى تاريخه الى مجموعة من الظروف اثرت على تطوره بشكل طبيعي، كما انه قطاع ضعيف سريع التأثر بالظروف الاستثنائية المحيطة، وان عملية تمثيل هذا القطاع كانت تاريخيا من خلال الغرف التجارية الصناعية الزراعية، الا انه وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 وما ترتب على ذلك من تغيرات عامة اثرت بالضرورة على وضع القطاع الخاص الفلسطيني ولو نظريا في بعض الجوانب، حيث اثبتت الاحداث ان القطاع الخاص الفلسطيني بقي عرضة للضرر من اجراءات الاحتلال رغم وجود السلطة، الا ان تغيرات حقيقية طرأت على عملية التمثيل.

ان قيام السلطة الوطنية رافقة وجود واقع جديد من حيث القوانين التي عملت السلطة على اقرارها في مختلف مناحي الحياة ومن ضمنها ما يتعلق بالاقتصاد والقطاع الخاص، الا ان هذه القوانين جاءت غير ملائمة وبقي قسم منها غير مكتمل ولم يطبق الجزء المكتمل منها لاسباب لها علاقة بعدم الاستقرار والاضرابات التي كانت السمة السائدة منذ قيام السلطة وحتى اليوم، هذا بالاضافة الى حداثة اجهزة هذه السلطة، وضعف الجهاز القضائي الذي يقع على عاتقه ضمان تطبيق القانون مع الاجهزة الامنية.

كما ان عملية تمثيل القطاع الخاص ايضا حدث عليها تغيرات بعد قيام السلطة الوطنية، اذ اصبح هناك مجموعة من الجهات تمثل او تدعي انها تمثل القطاع الخاص الفلسطيني، وهي جهات غير حكومية، جاءت على شكل اتحادات ومجالس وجمعيات، تمثل قطاع معين مثل

اتحاد الصناعات او نشاط معين مثل مجلس الشاحنين او جمعية المستوردين، وهناك من يدعي انه يمثل كل القطاع الخاص مثل المجلس التنسيقي للقطاع الخاص او جمعية رجال الاعمال، وكان من نتائج ذلك ان كل جهة تعتبر نفسها هي الممثل الاقوى او الانسب لتمثيل القطاع الخاص، فالغرف التجارية تدعي ذلك وتكره على المجلس التنسيقي والعكس صحيح. ونظرا لصغر مجتمع الدراسة الذي هو عبارة عن المؤسسات التمثيلية، فقد ارتأى الباحث اعتماد منهج المقابلة المباشرة مع القائمين على هذه المؤسسات، من خلال استمارة مقابلة تضمنت مجموعة من المحاور تم مناقشتها مع المبحوثين.

وقد بينت الدراسة ان هناك اشكالية في عملية التمثيل تم الحديث عنها في المجلس التشريعي، وتحدث عنها المبحوثون بكل وضوح، وكان من ابرز ملامح هذه الاشكالية ان هناك اكثر من جهة تدعي تمثيل القطاع الخاص، وهي في حالة من التنافس اللاصحي على الدعم المالي الخارجي بالدرجة الاولى، وعلى القيمة المعنوية لعملية التمثيل وما يترتب عليها من فتح المجال لاقامة علاقات دولية واقليمية، يجبرها بعض المتنفذين لخدمة اعمالهم الخاصة، وسبب ذلك كله هو القوانين السائدة بالدرجة الاولى، وضعف الغرف التجارية في القيام بدورها كمثل يتصف بالشمول من حيث القطاعات.

وقد بينت الدراسة ان غالبية المعنيين يؤيدون ويرغبون في وجود جسم تمثيلي واحد للقطاع الخاص بشرط ان ياخذ شكلا مؤسسيا ذو مرجعية قانونية، ويراعى فيه انه ممثل لكل القطاعات وممثل قادر على تقديم الخدمات المطلوبة وقادر على الضغط على الحكومة لاحداث التغييرات المطلوبة واولها القانونية، وترى هذه المؤسسات انها تشارك في سن القوانين، الا انها في الوقت ذاته غير راضيه عنها مما يشير الى ان مشاركتها غير فعالة.

وقد اوصت الدراسة بان على القطاع الخاص نفسه، والجهات الحكومية ذات العلاقة ان تشترك وتنسق فيما بينها لاجراء التعديل المطلوب في القوانين بما لا يسمح بوجود حالة الاربك القائمة بالنسبة لعملية التمثيل على اعتبار انها حالة لا تخدم القطاع الخاص وتصعب من عملية التنسيق من قبل الحكومة مع القطاع الخاص، وهي عملية ضرورية ومطلوبة لوضع السياسات الاقتصادية والعمل على تنفيذها، كما انه من الضروري ان تكون الشراكة بين القطاع الخاص والعام شراكة حقيقية على صعيد التشريع ورسم السياسات والخطط التنموية.

Abstract

This study was conducted at a time the International institutions are seeking to move forward towards involving the private sector in the development process, and providing support to governments to encourage them to adopt the policy of market economy, restructuring and decreasing the state's role in economic activities (privatization) in order to reach a stage where the private sector will be able to influence in partnership with the state, it is better for it and the state to have a representing body that speaks on its behalf and to ensure effective coordination and good communication between the two partners.

This study addresses the question of the representation of the Palestinian private sector, in terms of who represents the sector to other parties which are related to its activities. One of the most prominent features for this sector is that it went through different circumstances over history that affected its development. In addition, the Palestinian it is a weak sector that is easily impacted by the surrounding exceptional circumstances. The representation of this sector was historically made through the Chambers of Commerce, Industry and Agriculture. However, after the arrival of the Palestinian National Authority in 1994 and the consequent changes that affected the private sector even if theoretically in some aspects, events have proven that the Palestinian private sector continued to be endangered from the occupation despite the existence of the Palestinian Authority. In spite of this, real changes were made on the process of representation.

The establishment of the national authority was accompanied by a new reality in terms of laws that the authority has adopted in various life perspectives. Some of which are related to economy and the private sector. These laws came inappropriate and part of it remained incomplete. In addition to newly established authority systems, and the weakness of judicial system which is responsible for ensuring the implementation of rules with the security systems.

The representation of the private sector also was subject to changes after the establishment of the national authority. A group of non-governmental parties established to represent or claim to represent the Palestinian private sector. These parties came in the form of unions, councils and associations representing a particular sector, such as the Federation of Industries, Shipper's Council or the Importers Association. While others claim that they represent all the private sector such as the Private Sector Coordinating Council or Businessmen Association. This resulted in each of them considers itself the strongest or the most appropriate representation to represent the private sector, the Chambers of Commerce denied the role the Coordinating Council and vice versa.

Due to the fact that the case study is on a small community, the representative institutions, the researcher saw that adopting the approach of directly interviewing directors of these institutions, through a questionnaire that included different aspects with the people involved.

The study revealed that a problem exists in the representation process that was discussed in the Legislative Council. This was made clear in the interviews conducted. One of the most prominent features of this dilemma is that more than one party claims to represent the private sector.

The study showed that the majority of those interviewed, supports the presence of one representative body of the private sector given that it takes the institutionalized form with a legal reference. Taking into account that it represents all sectors capable of providing the required services and it is capable to pressure the government to bring about legal changes. These institutions sees that it participates in setting laws, but at the same time it is not pleased which implies the non effectiveness of its participation.

This study recommended that the private sector itself, and related government agencies to participate and coordinate with each other to conduct the required amendment in laws in order to avoid causing a state of confusion concerning the representation. It is an essential and required process to put forth economical policies and work on executing it, also essential that the partnership between the private and public sector is a real partnership at the legislative level, policy formulation and development plans.

الفصل الأول: خلفية الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة

عانى الاقتصاد الفلسطيني على مدى تاريخه من ظروف خاصة احاطت به وأعاقت عملية تطوره وتقدمه، وكان احتلال الأرض من قبل إسرائيل من أبرز المنعطفات الحادة والخطيرة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني، فبعد نكبة عام 1948 واحتلال الجزء الأكبر من الأرض وتشريد سكانها، أصبح هؤلاء السكان بلا عمل، وسيطرت سلطات الاحتلال على كافة الموارد والمنشآت، وأصبحت مناطق الضفة الغربية معزولة عن باقي ارض فلسطين، وبعد احتلال باقي الضفة الغربية عام 1967، عمدت سلطات الاحتلال إلى السيطرة والتحكم بالموارد القليلة اصلا، كما عمدت إلى اصدار سلسلة من الأوامر العسكرية التي تنظم حياة الفلسطينيين بشكل يخدم مصالح الاحتلال. (سمازه، 1989)

إلا انه وبعد قيام السلطة الوطنية، شهد الاقتصاد الفلسطيني نوعا من الانتعاش، حيث اقبل بعض المستثمرين على الاستثمار في مناطق السلطة، وفتحت بعض الشركات والمؤسسات فروعها لها، إلا ان تتابع الاحداث والاضطرابات المستمرة والتقلبات السياسية والوضع الامني غير المستقر ومماثلة دولة الاحتلال في تنفيذ التزاماتها، خلق لدى رجل الأعمال والمستثمر نوعا من الشك والارتياح دفعه إلى التوقف والانتظار، وبقيت الاستثمارات الاجنبية محدودة (صبري، 2003)، لكن يمكن القول: إن القطاع الخاص الفلسطيني شهد تطورا مهما بعد قيام السلطة الفلسطينية، التي اعلنت دوما عن تبنيها لفلسفة اقتصاد السوق ودعمها للقطاع الخاص باعتباره شريكا رئيسيا لها في عملية التنمية، ثم شعور المستثمر بزوال سيطرة سلطات الاحتلال عن جزء من الأرض، كما سعت السلطة الوطنية إلى تحديث البنى التحتية وتطوير شبكات الاتصال، والبدء بسن مجموعة من القوانين والتشريعات ذات العلاقة مثل قانون تشجيع الاستثمار وقانون التجارة وقانون الغرف التجارية وغيرها.

ان التغييرات بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، والمتمثلة بقيام سلطة وطنية فلسطينية، وما يعنيه ذلك من التخلص من بعض تدخلات الاحتلال، بدأت تنقل بعد ان قام الاحتلال بسلسلة اجراءات كان من ابرزها: اغلاق المناطق وتقطيع اوصال الضفة الغربية، خاصة بعد انتفاضة

الأقصى، وقد ادت عمليات الاغلاق إلى تراجع عام في الاقتصاد الفلسطيني من حيث ارتفاع نسبة البطالة وتراجع عمليات التصدير وتقلص الأسواق بالنسبة للشركات وصعوبة نقل المواد الأولية.

بالإضافة إلى التغييرات المحلية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني فقد شهد العالم تحولاً كبيراً لصالح القطاع الخاص بشكل عام، حيث إن موجة العولمة التي ظهرت في الأعوام الأخيرة وسياسة انفتاح السوق التي تنادي بها الدول الغنية والبنك الدولي، عززت من النظر إلى القطاع الخاص كشريك رئيس في عمليات التنمية، وتراجعت بالمقابل الأصوات المنادية بالاعتماد على الدولة ومؤسساتها لقيادة عملية التنمية، وظهر ما عرف ببرامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، وباتت القروض التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، مرتبطة بل مشروطة بتطبيق برنامج اصلاح وتكيف هيكلي، وقد اتسع نطاق تطبيق برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي في العديد من بلدان العالم الثالث خلال حقبة الثمانينيات، وذلك نتيجة اغلاق ابواب الاقتراض الخارجي وارتفاع اسعار الفائدة على الدين العام، وتهدف برامج الإصلاح الهيكلي إلى تحرير التجارة الداخلية والخارجية، وتوسيع نطاق الاعتماد على آليات السوق، اي تقليص دور الدولة في ادارة الموارد والمنشآت، وجاءت سياسة او برامج الإصلاح الهيكلي هذه بعد برامج التثبيت التي اعتمدها البنك الدولي، والتي تركز على تحديد سقف زمني للاقتراض من قبل الدولة او المؤسسات التي تضمنها الدولة، (عبد الفضل، 1997)، كما ان مفهوم التكيف والاصلاحات الهيكلية وما تعنيه من التحول إلى اقتصاد السوق وإلى الملكية الخاصة على حساب الملكية العامة يجب ان لا يعني انتفاء دور الدولة بشكل نهائي، فالحفاظ على البيئة والموازنة بين المصالح الاجتماعية والاقتصادية يعني تحول دور الدولة لا انتفاءه، بل قد يعني زيادة هذا الدور عما كان عليه. (الكفري، 2000)

وعليه فقد ظل موضوع دور الدولة ودور القطاع الخاص في التنمية محل جدل ونقاش تعددت فيه الآراء، إلا ان التجربة العملية تشير إلى أن الدول التي ارتأت ان تقوم هي بقيادة عملية التنمية قد تراجعت وتبنت ما عرف بعمليات الخصخصة، اي تحويل بعض المنشآت التي تدار من قبل الدولة إلى القطاع الخاص من خلال عمليات البيع.

في المحصلة يمكن القول: إن القطاع الخاص بات الآن يشكل شريكا مع الدولة، وبدأ دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية يتقلص لصالح القطاع الخاص، ويلقى هذا التوجه دعماً من الدول الرأسمالية الغنية القادرة على الدعم والتأثير.

ومن التغيرات المهمة المتعلقة بالقطاع الخاص الفلسطيني والتي حدثت بعد قيام السلطة الفلسطينية، ولادة مؤسسات تمثل او تسعى لكي تكون ممثلاً للقطاع الخاص او بعض قطاعاته، بعد ان كانت الغرفة التجارية الصناعية هي الممثل الوحيد له بغض النظر عن طبيعة هذا التمثيل ودوره تجاه القطاع الخاص، فقد ظهرت مؤسسات اخرى يمكن اعتبارها ممثلاً لجزء من مكونات القطاع الخاص مثل:

1. اتحاد الصناعات الفلسطينية.

2. جمعية رجال الأعمال.

3. مركز التجارة الفلسطيني.

4. اتحاد البنوك.

5. اتحاد شركات التأمين.

6. اتحاد شركات انظمة المعلومات.

ثم بادرت بعض هذه الاتحادات وهي: اتحاد الصناعات وجمعية رجال الأعمال ومركز التجارة بالإضافة إلى الغرف التجارية بتأسيس جسم يضمها جميعها، وهو مفتوح لعضوية اي من الاتحادات الراغبة بالانتماء، وهذا الجسم هو التنسيق للقطاع الخاص.

لذلك يرى الباحث أننا امام حالة جديدة بالبحث، حيث إن تعدد الجهات الممثلة يضعنا امام تساؤل حول مدى جدوى هذا التعدد، وهل هو ظاهرة صحية او العكس؟ وما هي اسباب هذا التعدد؟ وهل نحن امام وضع يملي علينا العمل على خلق جسم تمثيلي واحد للقطاع الخاص يكون بمثابة الجهة الضاغطة على الدولة لحماية هذا القطاع وممثلاً له لدى اجهزة الدولة عند سن القوانين وتنفيذها، وليكون كذلك ممثلاً امام الشركاء الآخرين في عملية التنمية وأبرزهم النقابات والمنظمات الأهلية الأخرى؟ ومن المهم وجود جسم تمثيلي قوي للقطاع الخاص الفلسطيني، لكي يكون قادراً على القيام بدور اكثر جدية في التعبير عن آرائه (آراء القطاع الخاص) وقضاياها بالنسبة لسياسات السلطة، وذلك من خلال القدرة على الاتصال الدائم مع المسؤولين التنفيذيين في الحكومة ودوائرها، والعمل على المشاركة الفعالة في المفاوضات ذات العلاقة مع إسرائيل والدول الأخرى، وكذلك القدرة على الاتصال وتشكيل قوة ضغط امام الجهات التشريعية، بالإضافة إلى القدرة على نسج شبكة علاقات دولية. (عورتاني، 2001)

إن القطاع الخاص الفلسطيني يدرك انه شريك في الحياة العامة الفلسطينية ونراه أحياناً يتصرف على هذا الأساس، فهناك ما يعرف بمبادرة القطاع الخاص لحل ازمة تشكيل الحكومة بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006، حيث تم طرح مبادرة

سياسية هي الأولى من نوعها من قبل هذا القطاع اثار اهتمام جهات محلية واقليمية، وكان ان نتج عنها مجلس تنسيقي يمثل القطاع الخاص، وقد اجري اتصالات عديدة مع جهات دولية. (العيسة، 2006)

ولكن طرح القطاع الخاص مثل هذه المبادرة باسمه لا يعني انه ممثل بشكل واضح وسليم، فإشكالية التمثيل قائمة، فعلى سبيل المثال هناك الغرف التجارية الصناعية الزراعية، إضافة إلى اتحاد الصناعات الفلسطينية، وهما جسمان او هيئتان تمثلان جزءاً كبيراً من القطاع الخاص، ويترتب على وجود اتحاد الصناعات والغرف التجارية ازدواجية تمثيل بالنسبة لقطاع الصناعة، بمعنى ان جزءاً من قطاع الصناعة ممثل لدى اتحاد الصناعات، وجزءاً منه لدى الغرف التجارية الصناعية، وربما يمثل جزء منه كلاً من الاتحاد والغرفة التجارية، فحسب المناهج العالمية اما ان يكون هناك اتحاد صناعات بالاضافة إلى غرف تجارية فقط او تجارية زراعية، مع تشكيل مجلس تنسيقي بينهما، او ان يتم الاكتفاء بالغرف الصناعية التجارية الزراعية. (معهد ماس، 2005)

ولقد أكدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني على وجود مثل هذه الاشكالية من جهة تأكيد القانون او مشروع قانون الغرف التجارية على تمثيل الغرف التجارية الصناعية لقطاع الصناعة، وبالمقابل فإن قانون اتحاد الصناعات يؤكد على استقلالية هذا الاتحاد عن الغرف التجارية، لذلك اكدت اللجنة الاقتصادية على ضرورة بلورة اطار واضح ومتفق عليه لتنظيم تمثيل القطاع الخاص لكي يقوم بدوره التمثيلي في مختلف المجالس والهيئات. (المجلس التشريعي، 2004)

2.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في تحديد الجدوى من الشكل الحالي لتمثيل القطاع الخاص، وهل ان التعدد في المؤسسات التي تمثله هي حالة صحية؟ ام ان ما يترتب عليها من اشكاليات قانونية وإدارية تخلق حالة من الازدواجية والتنافس وعدم الكفاءة في التمثيل؟ وعليه فإن مشكلة هذه الدراسة تنصب في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هو الشكل الأنسب لتمثيل القطاع الخاص الفلسطيني في ضوء الواقع التمثيلي القائم وإشكالياته؟

3.1 مبررات الدراسة

تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي ينصب فيه الاهتمام من قبل المجتمع الدولي على ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص من خلال دعمه للحكومات ودفعه إياها لتبني سياسة اقتصاد السوق وتقليص دور مؤسسات الدولة في النشاط الاقتصادي، وزيادة دور القطاع الخاص في شراكته مع الدولة في قيادة عملية التنمية.

وفي الحالة الفلسطينية، حيث مؤسسات الدولة حديثة العهد والتجربة، مع وجود قطاع خاص ذي تجربة غنية، تعايش فيها مع مختلف الأزمات وصمد امام إجراءات الاحتلال الهادفة إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام بالاقتصاد الإسرائيلي، عدا عن كل محاولات الاحتلال لتدمير وإضعاف القطاع الخاص.

وعليه فإن القطاع الخاص الفلسطيني ولكي يكون دوره أكثر فاعلية وقيادية، ولكي يكون شريكا حقيقيا مع مؤسسات الدولة في تقرير سياساتها خصوصا الاقتصادية منها، خاصة في ظل موجة العولمة الاقتصادية، وسياسات التكيف وإعادة الهيكلة التي تركز على خلق دور ريادي للقطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، لا بد له أي (القطاع الخاص) ان يكون مُمثلاً بشكل قوي وواضح امام مؤسسات الدولة، من خلال جسم مؤسسي بهيكلية واضحة يمثل كل القطاع الخاص بمكوناته.

4.1 اسئلة الدراسة

• السؤال الرئيسي أو العام للدراسة:

ما هو الشكل الأنسب لتمثيل القطاع الخاص الفلسطيني في ضوء الواقع التمثيلي القائم وإشكالياته؟

• الأسئلة الفرعية

1. هل يحتاج القطاع الخاص الفلسطيني إلى أكثر من جهة تمثيلية له؟
2. ما هي الإشكاليات المترتبة على تعدد المؤسسات المُمثلة للقطاع الخاص؟
3. ماهي معوقات اقامة جسم تمثيلي واحد للقطاع الخاص؟
4. هل تساهم القوانين والتشريعات القديمة وغير المكتملة في اشاعة حالة من الفوضى بالنسبة لعملية التمثيل؟
5. ما هو الدور الحالي لممثلي القطاع الخاص الفلسطيني؟
6. هل تتركز خدمات ممثلي القطاع الخاص على المنشآت الكبيرة؟

5.1 أهداف الدراسة

1.5.1 الهدف العام:

الهدف العام لهذه الدراسة هو الخروج بمقترح هيكلية مؤسسة تمثل القطاع الخاص الفلسطيني بكل مكوناته.

2.5.1 الأهداف الفرعية:

- دراسة التحديات التي تواجه القطاع الخاص الفلسطيني.
- دراسة الهياكل والبنى المؤسسية لممثلي القطاع الخاص.
- تحديد الدور الحالي لممثلي القطاع الخاص في دعمه وتطويره.
- تحديد معوقات وجود جسم تمثيلي واحد للقطاع الخاص.

6.1 منهجية الدراسة

1.6.1 تحديد أدوات الدراسة

لضمان الحصول على اجابات صحيحة على اسئلة الدراسة ارتأى الباحث اعتماد المقابلة الشخصية مع الأشخاص ذوي العلاقة بالموضوع .

2.6.1 إعداد استمارة مقابلة

بعد استكمال الإطار النظري للدراسة، قام الباحث بإعداد استمارة مقابلة مكونة من ثلاثة محاور، قام الباحث بعرضها على مجموعة من الأشخاص ذوي العلاقة، مثل مدير غرفة تجارة وصناعة رام الله ومدراء مؤسسات اهلية اخرى ذات علاقة.

3.6.1 إجراء مقابلة أولية

قام الباحث بداية بإجراء ثلاث مقابلات اولية مع جزء من عينة البحث، وذلك للخروج باستمارة مقابلة قادرة على تغطية الموضوع بكافة جوانبه، وقد تم الأخذ بملاحظات من تمت مقابلتهم وتم تعديل الاستمارة بناء عليها.

4.6.1 مجتمع وعينة الدراسة

بما أن الدراسة تهتم بعملية تمثيل القطاع الخاص الفلسطيني، فقد تم تحديد مجتمعها بالمؤسسات التي تمثل أو تعتقد انها تمثل هذا القطاع. تغطي عينة الدراسة معظم المؤسسات التمثيلية، حيث تم تحديد سبع مؤسسات تمثيلية، وهي ظاهرة طرأت على القطاع الخاص بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، مما يشير إلى وجود اسباب ليست ذات علاقة بالقطاع الخاص نفسه بقدر ما تتعلق بالتشريعات وبالظروف المحيطة.

5.6.1 إجراء المقابلات الفعلية

قام الباحث بالتوجه إلى مدراء ومسؤولي الأجسام التمثيلية، وطرح الاسئلة مباشرة، وقد اقتصر المقابلات مكانيا على محافظة رام الله والبيرة، وذلك على اعتبار ان محافظة رام الله هي المحافظة المركزية، وان جميع المؤسسات التي تمثل مجتمع الدراسة موجودة في هذه المحافظة، وهي في الغالب ليس لها فروع في محافظات اخرى، باستثناء الغرف التجارية المنتشرة في كافة المحافظات، الا ان المقابلة اجريت مع اتحاد الغرف الذي يمثل جميع الغرف التجارية في المحافظات.

6.6.1 تفرغ المقابلات والتعليق عليها

بعد اجراء المقابلات، تم تلخيص ما جاء فيها من آراء ومواقف، حيث تحدث المبحوثون في صلب الموضوع وعبروا بوضوح عن مشاكل وإشكاليات عملية التمثيل، وبعد ذلك تم التعليق على هذه المقابلات وايضاح التقاطعات والتناقضات في آراء المبحوثين.

7.6.1 أبرز المعوقات

إن أبرز المعوقات التي تعرض لها الباحث هي: أولاً: قلة المواد النظرية ذات العلاقة بالموضوع، والتي نتناول موضوع عملية تمثيل القطاع الخاص، رغم اهمية ذلك كما اتضح بعد اجراء المقابلات. وثانياً: صعوبة الوصول إلى بعض الأشخاص المنوي اجراء المقابلة معهم، واعتذار بعضهم عن اجراء المقابلة.

8.6.1 محددات الدراسة

سوف تتناول هذه الدراسة اشكالية تمثيل القطاع الخاص منذ عام 1994، أي ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ولغاية إعداد هذه الدراسة، وذلك في الضفة الغربية، حيث إن عدد ممثلي القطاع الخاص ازداد بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى حدوث تغيرات أخرى مهمة على القطاع الخاص الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية.

- المحددات البشرية:

تتناول الدراسة مشكلة تعدد التمثيل للقطاع الخاص، وعليه فقد اقتصر مجتمع الدراسة على مدراء المؤسسات الممثلة ومجموعة أخرى من مدراء الشركات والمصانع ورجال الأعمال وشخصيات عامه أخرى مهتمة وذات علاقة.

- المحددات المكانية:

يرى الباحث ان محافظة رام الله والبيرة هي المحافظة المركزية بالنسبة لموضوع الدراسة، وذلك باعتبارها مركزاً لجميع المؤسسات (مجتمع الدراسة)، ويدرك الباحث ان لبعض المؤسسات التمثيلية فروعاً في محافظات أخرى، الا انها تخضع لسياسة المركز، وتقدم الخدمات ذاتها.

- المحددات الزمانية:

تناقش هذه الدراسة واقع القطاع الخاص الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وتسلط الضوء على عملية تمثيل هذا القطاع، وقد تم انجاز هذه الدراسة عام 2008.

7.1 استعراض فصول الدراسة

الفصل الأول: خلفية الدراسة ومنهجيتها

وتم فيه استعراض مشكلة وأهداف وفرضيات ومبررات الدراسة ومنهجيتها.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

وتم في هذا الفصل تناول واقع القطاع الخاص الفلسطيني من حيث سماته وتحدياته واحتياجاته، وأهمية القطاع الخاص وعملية تمثيله بشكل عام في عملية التنمية.

الفصل الثالث: إشكاليات تمثيل القطاع الخاص الفلسطيني وانعكاساتها

الفصل الرابع: الحلول المقترحة

تم العمل في هذا الفصل على طرح حلول مقترحة لإشكالية التمثيل بناء على أهداف الدراسة وطرح الشكل المقترح لمؤسسة تمثل القطاع الخاص الفلسطيني بشكل كامل وفعال.

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 واقع القطاع الخاص الفلسطيني قبل قيام السلطة الوطنية وبعد قيامها

قبل عام 1948 اي قبل الاحتلال الإسرائيلي لأكثر من نصف الأرض الفلسطينية، كان اقتصاد فلسطين متكاملًا فيما بين مختلف المناطق، إلا ان حرب عام 1948 عزلت الضفة الغربية عن باقي المناطق وعن مراكزها التجارية والصناعية الرئيسية، وفقدت منافذ مهمة على العالم كموانئ البحر الأبيض.

وكانت زيادة البطالة من التبعات المهمة للحرب ايضاً، والتي اثرت على الاقتصاد الفلسطيني، حيث نتج عنها تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الضفة الغربية من المناطق التي احتلت من قبل إسرائيل، الأمر الذي ادى إلى معضلات حادة تتعلق بالبطالة، فمنذ عام 1946 والغاية 1952 اي خلال حوالي خمس سنوات فقط زاد عدد سكان الضفة الغربية حوالي 266 الف نسمة، نتيجة النكبة، في حين ان الزيادة في التسع سنوات اللاحقة لم تتجاوز الـ 167 الف نسمة كنمو طبيعي للسكان (العبد، 1989) بمعنى ان عدد السكان تزايد بشكل مفاجيء ولم يرافقه زيادة في فرص العمل بل على العكس خسارة جزء كبير من الأرض والمنشآت كالموانئ والتي كانت تستوعب اعداد كبيرة من العاملين على سبيل المثال.

وبعد قيام إسرائيل باحتلال باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بدأت بإصدار عدد من الأوامر العسكرية تتعلق بمختلف مناحي الحياة، وكان نصف هذه الأوامر يتعلق بالاقتصاد، حيث جعلت هذه الأوامر مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وتعاملاتها التجارية مع إسرائيل تُقرر من طرف واحد هو دولة الاحتلال ولصالح طرف واحد هو الاقتصاد الإسرائيلي، دونما توفر حق ابداء الرأي للطرف الآخر اي الطرف الفلسطيني في هذه الأوامر، وقد نصت بعض الأوامر العسكرية ذات البعد الاقتصادي على انه يحرم على اي شخص ادخال او اخراج اي منتوجات زراعية من المناطق إلا بإذن من السلطات المسؤولة، ويقصد بها هنا السلطات العسكرية، حيث اعلنت هذه السلطات بالأمر العسكري رقم (1) الصادر بتاريخ 1967/8/11،

أنها هي السلطة المسؤولة عن ادارة كافة الأمور في المناطق المحتلة، ونص الأمر العسكري رقم (8) الصادر بالتاريخ السابق ذاته، انه يحظر على اي شخص ادخال او اخراج اي بضاعة بدون إذن السلطات المسؤولة، كما اعلن الاحتلال بالأمر العسكري رقم (7) اغلاق جميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في المناطق المحتلة، وتجنب التجار وعامة المواطنين التعامل مع البنوك الإسرائيلية لأسباب تعود إلى عدم رغبتهم في اعطاء معلومات مالية لأسباب ضريبية، بالإضافة إلى عدم رغبتهم في رهن الممتلكات العربية لمؤسسات إسرائيلية، كما لم يسمح لاي من البنوك العربية بالعمل إلا بعد العام 1981، حيث سمح لبنك فلسطين بالعمل في غزة، وسمح لبنك القاهرة عمان عام 1986 بالعمل في الضفة، الا ان عملها ظل مقيداً بإجراءات الاحتلال، بهذا نلاحظ ان الاحتلال ومنذ يومه الأول كان معنياً بالسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني والحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي بحيث تتحول المناطق المحتلة إلى سوق استهلاكية للبضائع الإسرائيلية، وأدت هذه الإجراءات ايضا إلى زعزعة البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، كما ادت إلى اضعاف الأهمية النسبية للقطاعات الزراعية والصناعية والانتاجية من حيث اهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة استيعاب القوى العاملة مقابل سيطرة قطاع الخدمات غير المنتج للقيمة المادية في الاقتصاد المحلي، فخلال الاعوام 1984 - 1986 كانت نسبة مساهمة قطاع الخدمات حوالي 52% من الناتج المحلي الاجمالي. (اشتية، 2003)

وتتجلى صور تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي في ان الأراضي المحتلة شكلت ثاني اكبر مستورد للبضائع الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت واردات المناطق المحتلة من إسرائيل عام 1987 حوالي 91% من مجمل وارداتها، وقد بلغت صادراتها إلى إسرائيل في العام نفسه حوالي 79% من مجمل صادراتها، علما ان سلطات الاحتلال منعت تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل نظراً للتمائل في بيئة الإنتاج الزراعي الفلسطيني ونظيرتها الإسرائيلية، ومن اجل منع منافسة المنتجات الإسرائيلية، وبالمقابل عملت على تشجيع الصناعات الفلسطينية التي تلبي احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي مثل حجر البناء والطوب. (صبيح، 1992)

ومن الأمثلة التي تدلل على مدى تأثير الاحتلال وتحكمه بمختلف المرافق، او من خلال نفوذه في العالم، هو تجربة القطاع الخاص الفلسطيني بعد اجتماع وزراء خارجية المجموعة الأوروبية عام 1986 في لوكسمبرج، حيث تقرر في حينه منح المناطق المحتلة مساعدة خاصة، وذلك بان تفتح الأسواق الأوروبية امام المنتجات الفلسطينية، بالإضافة إلى منح

اعفاءات جمركية لهذه المنتجات تتراوح بين 40% ولغاية 80% على المنتجات الزراعية الفلسطينية وإعفاءً تاماً على المنتجات الصناعية، إلا ان العراقيل الإسرائيلية امام الصادرات الفلسطينية ومنها على سبيل المثال تعقيد اجراءات الشحن وبالتالي عدم السماح للمنتجات بالوصول في الوقت المناسب، بالإضافة إلى عدم قدرة هذه الصادرات اصلاً على المنافسة في اسواق أوروبا، كانت النتيجة ان قيمة هذه الصادرات إلى المجموعة الأوروبية لم تتجاوز 2 مليون دولار فقط، وعليه يمكن القول انه لم يبق امام الصادرات الفلسطينية سوى متنفس وحيد هو الأردن الذي اصبح يستوعب غالبية الصادرات الفلسطينية، ولكن حسب المناخ السياسي السائد، فقد كان يصدر أحياناً 50% من منتجات الضفة الغربية عبر الأردن، واهياناً يتمتع الأردن عن استقبالها بشكل كلي تبعاً لعلاقة الأردن بالفلسطينيين. (سمارة، 1989)

إن سياسة الإغلاق وبيئة العمل التي يسودها عدم الوضوح كانت دائماً تشكل ظرفاً صعباً امام الاقتصاد الفلسطيني ومنشآت القطاع الخاص، فقد اجرى مكتب المنسق العام للأمم المتحدة استطلاعاً لخبراء واستشاريين متخصصين في ابحاث المنشآت الصناعية، وبين الاستطلاع ان الإغلاق وسياسة عدم الوضوح يعتبران بمثابة العقبات الأساسية التي تواجه زبائنهم من منشآت القطاع الخاص التي يقدمون لها الاستشارات، تلتها مشاكل الوصول إلى السوق والتسويق، علماً ان أنشطة التوزيع والتسويق اقتصرت في السبعينيات ولغاية التسعينيات على محلات البيع بالمفرق لتغذية الأسواق المحلية، مما يعكس الطبيعة المجزأة لاسواق الضفة الغربية وغزة، اضافة إلى ان التبادل التجاري مع العالم الخارجي لم يكن مستقلاً بل كان مقيداً، حيث يتم القيام بأنشطة التصدير من خلال الوكلاء الإسرائيليين، مما أدى إلى منع تطور امكانيات التصدير. (تقرير خاص 1998)

مما سبق نلاحظ ان أحد الملامح طويلة الأمد لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة الصغير يتمثل في حساسية هذا الاقتصاد للهزات المحيطة، كذلك فإن تعطل تدفق العمالة إلى إسرائيل جراء الاضرابات المدنية والاجراءات الإسرائيلية لإخمادها بمثابة ظاهرة تحدث بشكل دوري، فقد كانت اعداد هائلة من العمال الذين يعملون داخل إسرائيل في مجال البناء والزراعة وفي المصانع الإسرائيلية، يتعطلون عن اعمالهم نتيجة اجراءات إسرائيل التي كانت تتخذها لإخماد اي اضطرابات، حيث كانت تقوم بإغلاق المناطق ومنع العمال من الوصول إلى اعمالهم، وكان للتراجعات الاقتصادية في إسرائيل آثارها السلبية على الاقتصاد الفلسطيني مثل تراجع الطلب على العمالة او بعض المواد، وكذلك تراجع عجلة النمو في اقتصاديات دول الخليج كان له اثره على تراجع تدفق التحويلات من هذه الدول وتدفق العمالة إليها، وتعتبر المقاومة

المدنية المطولة وإجراءات الاحتلال المضادة من جملة الأمثلة على الهزات التي تسببت في زيادة حالة الشك وعدم الاستقرار في بيئة العمل التجاري، والتي تعتبر عوامل بارزة على صعيد الحد من فرص الاستثمار.

إن الحديث دوماً عن ان الاحتلال يشكل عقبة امام تطور الاقتصاد، هو ليس من باب التبرير، فقد بينت دراسة اجريت عام 1994 تمت فيها دراسة الآثار السلبية للحقبة الاستعمارية، حيث تمت المقارنة بين مجموعتين من البلدان يشكل مجموع عدد السكان فيها حوالي 60% من سكان العالم عام 1980، كانت المجموعة الاولى تمثل بلدانا لم تخضع للاحتلال منذ العام 1900، والمجموعة الثانية بلدانا مستعمرة واستقلت في الاربعينيات من القرن العشرين، فقد تبين ان متوسط دخل الفرد في بلدان المجموعة الاولى قد نما بمعدل 1.6% سنويا في الفترة ما بين 1900 - 1950م، فيما لم يحدث اي نمو في متوسط دخل الفرد في المجموعة الثانية خلال الفترة ذاتها، اما الفترة من 1950 - 1973 فقد نما دخل الفرد في المجموعة الاولى 3.5% مقابل 2.8% للمجموعة الثانية. (النقيب، 2003)

كما ان الإجراءات الإسرائيلية من حصار وإغلاق وحظر تجول اثرت على تنقل البضائع بين المدن والقرى الفلسطينية، ما أدى إلى حدوث تحولات كبيرة في المسالك التسويقية المتاحة لهذه البضائع، مما يعني حدوث نكسة لمنشآت القطاع الخاص، حيث عانت من صعوبة في تصريف منتجاتها في الأسواق الرئيسية، واقتصر سوقها على التجمعات المحيطة بها في أغلب الأحيان، أسواق المدن والقرى التي يمكن الوصول إليها، فكانت المحصلة الرئيسية لذلك ارتفاع تكاليف النقل للمواد (المدخلات الرئيسية للإنتاج) وتحولاً في هيكل المسالك التسويقية، وتراجعا في الطاقة الانتاجية وفي حجم المبيعات بما يتناسب مع أحجام أسواق المدن والقرى المحيطة، وتبع ذلك تخفيض لعدد العاملين وللأجور.

فبعد انتفاضة الأقصى عام 2000 وما نتج عنها من اجراءات إسرائيلية، ارتفعت تكاليف مدخلات الإنتاج الرئيسية بنسبة 26%، وارتفعت نسبة البضاعة التالفة أثناء الشحن بحوالي 20%، كما تراجعت الطاقة الانتاجية من 86% في الفترة التي سبقت الانتفاضة إلى حوالي 50% خلال فترة الانتفاضة، وانخفضت المبيعات الإجمالية بنسبة 47% وخاصة في القطاع الصناعي، إذ وصلت نسبة التراجع في مبيعاته إلى حوالي 80%، وترافق مع هذه التغيرات تراجع حاد في عدد العاملين بنسبة 42% من إجمالي العاملين، وتراجع في مستوى الأجور بنسبة 33%.

لقد أدى الحصار والإغلاق الشامل على الأراضي الفلسطينية إلى تعرض التجارة الداخلية لحالة خطيرة من الكساد، خاصة بعد توقف 125 ألف عامل فلسطيني كانوا يعملون داخل إسرائيل قبل اندلاع الانتفاضة عام 2000 عن العمل نهائياً.

كما توقفت التجارة الخارجية تقريباً بسبب الحصار المفروض على منافذ الاستيراد والتصدير، ويزيد من صعوبة التجارة الخارجية استيراد إسرائيل حوالي 94% من الصادرات الفلسطينية، وأن حوالي 86% من الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل، التي عمدت منذ اندلاع انتفاضة الأقصى إلى إغلاق كافة المنافذ والمعابر، ما ترتب عليه خسائر فادحة في القطاع التجاري، إذ انخفض معدل الصادرات الفلسطينية إلى حوالي 60% وانخفض معدل الواردات بنسبة 35% خلال السنة الثالثة للانتفاضة فقط.

من الطبيعي أن يتزامن تراجع الاستثمار مع انقطاع الدخل أو انخفاضه لدى العديد من الأسر الفلسطينية التي لجأت إلى الاعتماد على المدخرات لتمويل الاحتياجات الأساسية والحد من الاستهلاك من ناحية، ومع منع وصول المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الأخرى إلى مختلف القطاعات الإنتاجية وتراجع الدورة الإنتاجية لتتناسب مع جانب الطلب من ناحية ثانية، ومع تساؤل الثقة في البيئة الاقتصادية والاستثمارية من ناحية ثالثة، من الطبيعي حدوث تراجع في حجم الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، فقد أشارت البيانات المتاحة إلى أن الاستثمار الفعلي في المباني تراجع بنسبة 63%، وفي الآلات والمعدات تراجع بنسبة 27%، والتغير في المخزون تراجع بنسبة 11%، ويتوقع الكثير من المحللين أن تبلغ نسبة التراجع في الاستثمار بشكل عام ما بين 60 - 70%، كما توقف بشكل كلي في بعض المجالات كميناء غزة البحري ومحطة الطاقة الكهربائية.

وقد أشارت البيانات الصادرة عن المؤسسات الرسمية الفلسطينية أن الإغلاق كان له أثر سلبي أشد على فرص النمو الاقتصادي وتطور القطاع الخاص، خاصة أن عدم الاستقرار يشكل العقبة الرئيسية أمام الاستثمار الذي عانى كثيراً من الإغلاقات المتكررة ونفقات التمويل الباهظة وصعوبة إيجاد مدخلات قليلة التكاليف. كل هذه الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية والمتمثلة في الحصار والإغلاق وأخيراً العدوان الإسرائيلي، ساهمت في هروب معظم استثمارات القطاع الخاص وتوقف استثمارات القطاع العام، فقد تقلصت

الاستثمارات من قيمة تقديرية بلغت 1.5 مليار دولار عام 1999 وهو العصر الذهبي للاستثمار إلى 140 مليون دولار فقط عام 2002. (مركز المعلومات الفلسطيني 2007) وبعد قيام السلطة الوطنية لفلسطينية برزت مع قيامها بعض المشاكل بخصوص الاقتصاد الفلسطيني، رغم ما ساد من اعتقاد ان قيام السلطة سيعني التخلص من بعض العقبات المتعلقة بالاحتلال، فمع البدء بأول تطبيق فعلي لاتفاق غزة اريحا، بدأ الفلسطينيون يعدون العدة للاستفادة من هذا الواقع الجديد، وقد شهدت هذه المرحلة حركات بناء ومحاولات استثمارية لم يسبق لها مثيل في التاريخ الفلسطيني، حيث قامت مؤسسات كبيرة ومهمة بتمثيل نفسها على ارض الواقع، وتم افتتاح شركات ومؤسسات او فروع لشركات ومؤسسات مالية واستثمارية ضخمة للمساهمة في بناء الاقتصاد الفلسطيني، وشهدت الاعوام 1994 - 1995 انخفاضاً شديداً في معدلات البطالة وارتفاعاً ملموساً في مستويات المعيشة مقارنة بالأعوام السابقة خصوصاً تلك التي تلت حرب الخليج.

ومن المشاكل التي واجهت السلطة، غياب التراكم الاحصائي والبيانات اللازمة للتخطيط الفعال، فضيق قاعدة البيانات وغياب مؤسسات الدولة خلال الفترة السابقة وحدثة اجهزة السلطة والظروف شديدة التعقيد وعدم السيطرة على المتغيرات الاقتصادية، ادت إلى تعقيد عملية التخطيط الاقتصادي، كما ان حدثة السلطة واجهتها ادت إلى تداخلات كبيرة في مهماتها، الأمر الذي انعكس على انشطة الاقتصاد الفلسطيني ومؤسسات القطاع الخاص، فعملية انشغال السلطة في بناء مؤسساتها، وما رافقها من ظهور حالة من التخبط لدى القائمين على بناء هذه المؤسسات التي عكست حالة من عدم الوضوح لدى المستثمر، اضافة إلى عدم الثقة في الجانب الإسرائيلي، دفع بعض المستثمرين واصحاب الاموال إلى التريث والانتظار، وفعالاً عادت سياسة المماثلة الإسرائيلية وإجراءات الاغلاق المتكررة خلال عام 1997 إلى خلق حالة من التشاؤم لدى المستثمر والمواطن العادي، وتراجع الكثير من المبادرات الاقتصادية، ففي ظل هذه الحالة لا يمكن على سبيل المثال ضمان المبيعات والارباح وتنقل البضائع، او الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة مشروعات خاصة، ويمكن القول: ان تحكم إسرائيل بالمعابر وقدرتها على اغلاق المناطق ادى إلى ضرب مختلف القطاعات، فالقطاع الصناعي على سبيل المثال ظل يفقد إلى ادنى مقومات الامن الصناعي من حيث سهولة الحصول على المواد الخام وسهولة نقل المواد والبضائع وعمليات التصدير إلى الخارج، كل هذا ادى إلى عزوف مستثمرين جدد عن العمل وتأخر انشاء مناطق صناعية، الامر الذي انعكس على اداء قطاع التجارة والتجارة الخارجية الفلسطينية بفعل عمليات الاغلاق وصعوبة التنقل للأفراد والبضائع.

ان عملية الفصل التي تمت بين الضفة الغربية وقطاع غزة ادت إلى حالة من الارباك على اداء البنية المؤسساتية، ومن ملامح هذا الارباك انه تم تقسيم كل مؤسسة من مؤسسات السلطة إلى قسمين بصلاحيات ماثلة، واحد في مناطق الضفة الغربية والآخر في قطاع غزة، مع ضعف التنسيق في ظل صعوبة التواصل الجغرافي، بالإضافة إلى زيادة التكاليف وتراجع الاداء الوظيفي للعاملين، الأمر الذي انعكس سلباً على مؤسسات القطاع الخاص واحتياجاته من المؤسسات العامة ذات العلاقة. الا ان اصرار القطاعين العام والخاص على السير قدماً ظل قائماً، ولولا ذلك لأصبحت المناطق الفلسطينية مناطق فقر وحرمان مدقعين، فالسلطة الفلسطينية اتخذت عدداً من الإجراءات لمجابهة هذا الواقع مثل تحويل جزء كبير من التمويل الدولي لسد العجز في الموازنة، وظل القطاع الخاص يكافح رغم كل العقبات، وتم انشاء الكثير من الشركات بمبادرات فلسطينية، الا ان المشروعات الصغيرة والفردية ظلت تشكل نسبة عالية من المنشآت الفلسطينية، فغياب مقومات الاستثمار الضرورية والعراقيل الإسرائيلية حالت دون قيام شركات كبيرة، الا بعض الشركات في مجال المقاولات والخدمات وصناعة الادوية والتجارة.

2.2 أهمية القطاع الخاص بشكل عام في عملية التنمية

ان الكفاءة في ادارة الموارد واستغلالها بالشكل الامثل هي العنوان الكبير والمهم لخلق تنمية شاملة ومستدامة، ولقد ظل موضوع ادارة موارد الدولة ومن هي الجهة الاكفا للقيام بهذا الدور محل جدل ونقاش لدى المختصين والمعنيين، فقد رأى البعض ان مؤسسات الدولة واجهزتها المختلفة هي الاكفا للقيام بهذا الدور، وأن القطاع الخاص ليس العنوان الصحيح لتذليل العقبات امام عملية التنمية، فعمدت بعض الدول إلى تهميش القطاع الخاص وانفردت في ادارة كافة الأنشطة الاقتصادية من قبل مؤسسات القطاع العام اي مؤسسات الدولة، وقد لقي هذا النهج في فترة من الفترات ترحيباً شديداً، وأصبح دور الدولة في التخطيط الاقتصادي وقيادة التنمية في الخمسينيات والستينيات يعتبر من المسلمات التي لا تحتاج إلى نقاش من وجهة نظر غالبية المفكرين والمنظمات المعنية، وان الدولة هي فقط القادرة على النهوض بمشروعات البنية الاساسية من طرق ومحطات ومدارس وجامعات، وكانت هذه فلسفة المفكرين الاقتصاديين والمؤسسات الكبرى كالبنك الدولي، الذي كان يدعو إلى قيام الدول النامية بما يعرف بعملية التخطيط الشامل والمركزي، وان تكون سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية في يد واحدة هي الدولة، لإنجاح عمليات التنمية، وقد حقق الاتحاد السوفييتي نتائج مهمة في ظل التخطيط المركزي الشامل واصبح قوة عظمى، الا ان تدهور الاتحاد السوفييتي فيما بعد نتيجة لظروف

واسباب كثيرة ومعقدة، والذي تزامن مع بروز قوة ما عرف بالشركات العملاقة، وما أصبح يعرف بالشركات العابرة للقارات، هذه الشركات باتت تشكل قوة ضاغطة، فالدولة لم تعد قادرة على التحكم في نشاطها وبدأت هذه الشركات تبحث عن استثمارات لها خارج حدود الدولة والقارة سعياً وراء الايدي العاملة الرخيصة ووفرة مصادر الطاقة، ومع بداية الثمانينيات بدأ كثير من الدول يتجه نحو تعزيز دور القطاع الخاص، وبدأت المنظمات الدولية تتحول من فكرة التخطيط المركزي والشامل من قبل الدولة إلى ضرورة تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وفتح المجال امام القطاع الخاص لإدارة الموارد والمنشآت والمرافق الحية، وبدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالدعوة إلى ضرورة اجراء اصلاحات هيكلية من قبل الدولة الراغبة في انجاح عملية التنمية (امين، 2002). هذا الواقع الجديد دفع بعض الدول التي كانت قد قامت بعمليات تأمين، إلى القيام بعمليات خصخصة للشركات ذاتها التي امتتها، وذلك بسبب ضغوط البنك الدولي، خاصة بعد ان اشارت تجارب القطاع العام في بعض البلدان إلى وجود قصور في ادارته لمرافق البنى الاساسية، وهدر في الموارد وفاقد في الإنتاج، اضافة إلى العمالة الزائدة وبالتالي ارتفاع التكلفة.

فبعد هذا الفشل الذي منيت به اجهزة الدول في عدد من البلدان في ادارة الموارد، تعالت الأصوات التي تنادي بضرورة قيادة القطاع الخاص لعمليات التنمية، وكان ابرز ما نادى به هذه الأصوات يركز على ان القطاع العام فشل في تحقيق معدلات نمو مقبولة، وغياب وجود مقاييس لكفاءة العمل في القطاع العام (صبري، 1999)، كما ان تجربة ادارة الدولة لمرافق اقتصادية مهمة، بينت ان هذه المرافق في الغالب اصبحت عبئاً على خزينة الدولة، كما رافقها انخفاض في الرغبة في العمل لدى العاملين فيها، بالإضافة إلى هروب الاموال إلى خارج البلاد لتشغيلها في مشاريع كبيرة قادرة على تحقيق الربح، هذه الأسباب بالإضافة إلى ضغوط المنظمات الدولية، دفعت الكثيرين وخاصة في العالم النامي إلى اعتماد برامج خصخصة والعودة إلى القطاع الخاص واعطائه الدور المناسب في عملية التنمية، وبدأ كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اعتباراً من العام 1994 بدفع الدول النامية باتجاه الخصخصة.

كذلك قام الكثير من الدول النامية بدورها بالتحول إلى اقتصاد السوق وبضغط من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، ووفقاً لتوصيات تراسي واشنطن، بين الولايات المتحدة وبين هذه المؤسسات، والهادفة إلى دفع الاقتصاد العالمي نحو العولمة الرأسمالية وتبني اقتصاد السوق، لدرجة ان اصبح مسألة اعادة الاعتبار للقطاع الخاص والقبول بمبادئ السوق شرطاً للتعامل مع الدول الغنية، ومن هنا فقد اصبح قيام القطاع

الخاص بدور رئيسي في تنفيذ وادارة مشاريع البنى الاساسية، عنصرًا اساسيًا في سياسات وبرامج الدول التي تسعى إلى تحقيق اهداف تنموية، وفي الحالة الفلسطينية فانه من المعروف ان الاعتماد وبشكل كبير على مجموعة الدول الغنية التي تعرف باسم الدول المانحة، ويرى البنك الدولي ان القطاع الخاص هو الطرف الاهم في عملية التنمية بعد دراسة اجراها عام 1987 على 85 دولة نامية اختار معظمها القطاع العام رائدا لعملية التنمية، واختار بعضها القطاع الخاص لريادة عملية التنمية، وكانت النتيجة ان الدول التي اعتمدت على القطاع العام حققت معدلات نمو اقل من الأخرى، وتمتعت المجموعة التي اعتمدت القطاع الخاص بقدرات تصديرية افضل بكثير. (الابرش، 1999)

وعليه نلاحظ ان القطاع الخاص بدأ بالفعل يقوم بدور رئيسي في ادارة مرافق اقتصادية مهمة في عدد من الدول اللاتينية والعربية، وتشير البيانات الاولية لبعض مشاريع البنى الاساسية التي تولى القطاع الخاص مسؤولية ادارتها إلى انها قد حققت نتائج مشجعة من جهة تحسين التنظيم ونوعية الخدمة ومدى رضى العاملين عنها، والآثار الاقتصادية لاضطلاع القطاع الخاص بدور اكبر لم تقتصر على تحسين الخدمة، بل ان كثافة العمالة وارتفاع تكلفتها في معظم المشاريع التي تدار من قبل القطاع العام، واحتمال الاستغناء عنها، تدفع الدول إلى العمل على حل هذه المشكلة من خلال ايجاد فرص عمل بديلة ووضع برامج تدريب ومنح تعويضات (الزقلعي، 2003)، علما ان تجربة الخصخصة لبعض مرافق القطاع العام الاردني تشير إلى انه لم يتم الاستغناء عن اعداد من العاملين إلى الحد الذي يصل إلى حدوث مشكلة.

ان تأثير عمليات الخصخصة على العمالة بشكل عام وعلى عمالة الشركة الخاضعة للخصيص هو العامل الاكثر اثاره للاهتمام من قبل القائمين على عمليات التخصيص وذوي العلاقة بها من حكومات ونقابات ورأي عام، ويأتي ذلك نتيجة الاعتقاد السائد بان عمليات الاستغناء عن اعداد كبيرة من العاملين تلازم كل عملية خصخصة، وهذا الاعتقاد يؤكد حقيقة اقتصادية مهمة وهي ان المؤسسات العامة تدار بطريقة بعيدة عن المبادئ الاساسية للاقتصاد والكفاءة، وترتكز على اعتبارات سياسية واجتماعية، وتجربة الخصخصة في الأردن تشير إلى انه لم يتم الاستغناء عن خدمات اي عامل في الشركات التي تم خصصتها في اي من القطاعات والشركات والمؤسسات، تستثنى من ذلك حالات ترك الخدمة لأسباب الوفاة والتقاعد والاستقالة، بل ان بعض الشركات ارتفع فيها عدد العاملين نتيجة للتوسع وفتح مشاريع جديدة مثل قطاع الاتصالات. (قندح، 2003)

ونظرياً فإن القطاع الخاص يخلو من البطالة المقنعة والهدر في الموارد التي غالباً ما يعاني منها القطاع العام، فعند التوظيف في سوق العمل في ظل القطاع الخاص يكون بناء على حاجة اقتصادية، بينما غالباً ما يعتمد القطاع العام على عوامل أخرى غير اقتصادية في التوظيف كالضغوط الاجتماعية والسياسية.

الا ان دور القطاع الخاص ليس بديلاً عن دور القطاع العام، ولا يلغي دوره، بل ان دور الاخير يبقى مهماً وضرورياً، ويمثل في علاقته مع القطاع الخاص عاملاً مهماً في تحديد حيوية المسار الاقتصادي لتحقيق نمو مستدام، ومن الضروري ان لا يكون هذا الدور سلبياً حتى لا يكون القطاع العام معيقاً لعملية النمو، وعليه يجب ان تكون العلاقة واضحة وتكاملية بين القطاع العام والقطاع الخاص (اصحاب العمل) والعمال، وقد يكون من الضروري تحديد دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي اذا كان الهدف تحقيق نمو اقتصادي ليكون للقطاع الخاص الدور الاساسي فيه، وفي هذه الحالة على القطاع العام ان يقصر دوره على توفير البيئة المناسبة من حيث الأمن والمناخ الاستثماري وسن القوانين وتطبيق العقود ووضع الاطار التنظيمي لنشاط القطاع الخاص، فالسلطة الوطنية الفلسطينية في خطتها للتنمية للسنوات 1999 - 2003، ارتكزت على ثلاث اولويات، منها: الاهتمام بالبناء المؤسساتي لخلق بيئة مشجعة ومساندة لنمو القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الا ان الخطط تصطدم دوماً بسياسات واجراءات الاحتلال. (النقيب، 2003)

ونظرياً فان تصريحات المسؤولين الفلسطينيين تشير دوماً الى التاكيد على ان القطاع الخاص هو القائد لعملية التنمية، بحيث يكون القطاع العام داعماً له، ويمكن القول: ان دور الدولة في عملية التنمية هو قيامها بمختلف أنشطة الادارة العامة المعنية بوضع السياسات العامة وتطبيقها بما يغطي كل اجهزة ومؤسسات الدولة الرسمية، سواء كانت وزارات او اي شكل آخر من اشكال الاجهزة الحكومية من ادارات عامة او مؤسسات تقام لتنسيق عمل اجهزة الدولة، على انه يجوز ان تفوض بعض أنشطة الادارة العامة إلى مؤسسات غير حكومية مثل مؤسسات القطاع الخاص، ما يعني وجوب التخلي تدريجياً عن المركزية لتقترب اكثر من مواقع العمل والانتاج، وهذا يحتم على الدولة ان تحقق نقلة نوعية في طرق نشاط مختلف اجهزتها، لتكون قادرة على احداث التنسيق اللازم في عمل مختلف الاطراف الفاعلة، كما ان التخلي تدريجياً عن المركزية التي تمارسها اجهزة الدولة وفتح المجال اكثر امام عمل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص يجب ان لا يعني او يقود باي حال من

الاحوال إلى فتح المجال امام من شاء للدخول في اطار من الفوضى وعدم الاكثراث بمصالح المجتمع.

لذلك فإن المسألة على قدر من الاهمية التي تحتم وضع منهجية واضحة لغرض خلق جو من التنسيق المحكم والفعال بين اجهزة الدولة واداراتها من جهة ومؤسسات القطاع الخاص والاهلي من جهة اخرى، وتزداد اهمية هذا التعاون والتكامل بين الدولة والقطاع الخاص كلما توافرت الأسباب الكفيلة بحمل اطراف القطاع الخاص على التعاون والتشاور بهدف ايجاد موقف موحد يخدمهم، وهنا تبرز اهمية وجود جسم مؤسسي واحد يمثل كل اطراف القطاع الخاص، ويرى الباحث ان وجود اكثر من مؤسسة تمثيلية لا تؤدي بالضرورة إلى موقف موحد قادر على الدفاع عن مصالح القطاع امام اجهزة الدولة التي من مسؤولياتها تحديد السياسات الاقتصادية وسن القوانين ذات العلاقة.

كما ان على الدولة ان تكون منتبهة لأهمية هذا التنسيق والتعاون خاصة في ظل التحولات العالمية، والتوجه نحو الاعتماد المتزايد على انفتاح الأسواق وعولمة الاقتصاد، لذا عليها ان تسعى هي الأخرى لإيجاد جسم تمثيلي موحد للقطاع الخاص، وعنوان واحد لتسهيل عملية التنسيق، ويسهل عليها الوقوف امام مسؤولياتها في الدفاع عن مصالح المجتمع وحماية البيئة والموارد من الاستغلال السيئ.

ان عملية اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص على حساب القطاع العام، والتي يدعى اليها العالم الثالث الآن وبمختلف الوسائل، سواء كانت هذه العملية جزئية او واسعة النطاق، يجب ان ترتبط ارتباطا وثيقا بمضمون التنمية المستهدفة، اذ ينبغي عدم الانجراف دون تبصر باتجاه الانفتاح الاقتصادي، والاعتقاد بأن التنمية لا تتحقق الا من خلال تحجيم دور الدولة لصالح القطاع الخاص، رضوخاً لضغوط البنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية والدول الصناعية الكبرى، التي تهاجم دوماً القطاع العام وتحمله مسؤولية النمو البطيء لعمليات التنمية في العالم الثالث، في حين لم يثبت حتى الآن صحة هذا الطرح، بل ان الخلل الحاصل هو نتيجة عدم التكامل والتعاون المبني على اسس سليمة بين القطاعين العام والخاص تكاملاً ارادياً مدروساً يحقق نهوضاً من كليهما بالمهام التنموية دون ان يتجاهل اي منهما الآخر. (صايغ،1990)

في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات التي يستفيد منها القطاع الخاص بشكل كبير ظهرت الشركات العملاقة التي تمارس نشاطاً في اكثر من بلد او قارة، وبدأ القطاع الخاص يمارس نشاطاً في مختلف مناحي الحياة، هذا التغيير الهائل الذي جرى على دور الشركات الخاصة

يعني انه كلما منحت الدولة مزيداً من الحرية لهذه الشركات فان دورها سوف يتوسع في التفاعل مع المجتمع، لهذا فإن الافكار الجديدة تتمحور على ضرورة تقنين دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى اقل مستوى ممكن، وتحسين ادائها في المجالات الأخرى مثل التعليم والصحة، لهذا فان الحوار منصب منذ الثمانينيات على ماهية دور كل من الدولة والمواطن وواجبات كل طرف، (خدوري،1999) فمنذ اواسط الثمانينيات والنقاش جارٍ حول تعريف وتحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وهناك اصوات تنادي بضرورة تخليها عن بعض النشاطات لصالح القطاع الخاص، وظهرت آراء متناقضة حول ما عرف بعد ذلك بالخصخصة والعولمة، ففي البعد الاقتصادي يقول البعض: ان العولمة والخصخصة هما حتمية اقتصادية، كالأحداث الطبيعية التي لا يمكن الوقوف في وجهها، وهناك رأي معاكس يقول: ان العولمة اوجدتها سياسات معينة لحكومات تسعى إلى فتح الحدود امام التجارة ورأس المال، بغض النظر عن اسبابها، سواء أكانت حتمية اقتصادية ام نتيجة سياسة معينة، فهي اي الخصخصة موجودة وأخذة في الانتشار، ويرى خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير أن المدخل الضروري لدعم وتعزيز الاقتصادات الوطنية هو تقليص الأهمية النسبية للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص الذي تسوده روح المنافسة التي تنعكس ايجاباً على تحسين الكفاءة كماً ونوعاً، الأمر الذي تفتقده منظمات القطاع العام بضمان الدعم الحكومي الذي يؤدي إلى انعدام المنافسة، ولقد شجع تدهور اوضاع القطاع العام في جهود التنمية على التفكير في الخصخصة، فقد بدأت الخصخصة في بداية الثمانينيات في بريطانيا في عهد مارغريت تاتشر، والتي دعت إلى تقليص دور الدولة وحصر وظائفها في قضايا السياسة الخارجية والامن، وترافق ذلك مع بيع العديد من المنشآت الاقتصادية الحكومية إلى القطاع الخاص، وكذلك فرنسا، حيث وافقت الجمعية الوطنية على مشروع قرار حكومي بإلغاء تأميم خمس وستين مؤسسة صناعية ومصرفية وإعادة بيعها إلى القطاع الخاص، وفي اليابان وكندا وإيطاليا والمانيا عمدت الحكومات إلى تخفيض نسبة ملكيتها في بعض المنشآت لصالح القطاع الخاص كالنقل والاتصالات (نجار،2001)، ولدى السلطة الوطنية الفلسطينية فان التوجهات واضحة وصريحة حول اهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية، حيث ترجمت هذه التوجهات بعدد من القرارات الرئاسية والحكومية، منها تشكيل مجلس اعلى للتنمية وتفعيل دور الهيئة العليا للاستثمار بمشاركة القطاع الخاص، ووضع توجهات والتزامات للخصخصة، ومن ابرز توصيات الحوار بين القطاعين العام والخاص الفلسطينيين الذي عقد عام 2000 كانت التوصية بإقرار القوانين الاقتصادية، بهدف توطيد دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للاقتصاد الفلسطيني.

3.2 سمات القطاع الخاص الفلسطيني

يعتبر الوضع الاقتصادي الفلسطيني عموماً وضعاً استثنائياً من حيث وقوع فلسطين تحت الاحتلال، الأمر الذي أدى إلى إلحاق أضرار بالغة بالاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، حيث كان من أبرز ما ترتب عليه الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين هو حرمان الفلسطينيين من استغلال مواردهم المحدودة أصلاً، عدا عن ممارسة الضغوط والقيود على الأنشطة الاقتصادية لمختلف القطاعات وزيادة الاعتماد على مصادر دخل خارجية، وفتح المجال أمام الأيدي العاملة للعمل داخل إسرائيل، بالإضافة إلى فتح المجال أمام هجرة الأيدي العاملة المثقفة والمتعلمة للعمل خارج البلاد في دول الخليج وأمريكا وغيرها.

كما أن المناخ العام الذي خلقه الاحتلال لم يدفع أو يشجع الفلسطينيين على الاستثمار والتأسيس لقطاع خاص قابل للتطور والنمو، وكانت معظم الأموال تستثمر في بناء البيوت، حيث أن وجود قطاع خاص يتطلب مجموعة من العوامل المهمة منها:

1. وجود ميل نحو الادخار جنباً إلى جنب مع وجود ميل ورغبة ومحفزات لتوظيف هذا الادخار وليس اكتنازه.
2. ظهور رجل الأعمال المغامر والمنظم.
3. وجود بيئة مناسبة ومشجعة لرجل الأعمال لتحفزه على الاستثمار.

إن الاضطرابات المتكررة في الواقع الفلسطيني حالت دون إمكانية القدرة على الادخار، حيث يضطر الفلسطيني غالباً إلى انفاق مدخراته، كما أن حالة اللااستقرار في الواقع الفلسطيني لم تشجع المستثمر وحالت دون خلق بيئة مناسبة ومشجعة لرجل الأعمال، ويمكن الحديث عن مجموعة من السمات العامة التي يتسم بها الاقتصاد الفلسطيني هي نتيجة الحالة شديدة التعقيد التي يعيشها ومن أهمها:

1. سيطرة الاحتلال على الموارد والأرض والمعايير، وتحكمه بمختلف العمليات والأنشطة الاقتصادية بشكل واسع، فالبنوك الإسرائيلية احتكرت العمل في الأراضي الفلسطينية وتحكمت دولة الاحتلال بعمليات الاستيراد والتصدير وترتيب الضمانات وفتح الاعتمادات للتجار الفلسطينيين، مما أدى إلى خلق اقتصاد فلسطيني تابع للاقتصاد الإسرائيلي، فالماء والكهرباء مثلاً تقوم السلطة الوطنية بشرائها من إسرائيل وبأسعار عالية.

2. ندرة الموارد والثروات الطبيعية في فلسطين، حيث استولى الاحتلال على معظم الأرض، وسيطر على مصادر المياه، وأدت ممارساته إلى هجرة الأيدي العاملة المتعلمة، كل ذلك اثر ويؤثر على الأنشطة الاقتصادية، فتكلفة الأرض مثلاً مرتفعة جداً في فلسطين مقارنة مع الاردن كبلد مجاور، (الحسيني، 2002)

3. اعتماد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على المساعدات الخارجية من دول ومنظمات عربية وأجنبية ومن منظمة التحرير الفلسطينية، التي لم تكن عمليات الدعم والمساعدات المقدمة من قبلها مخصصة لعمليات استثمار بقدر ما كانت مساعدات اغاثية وإنسانية، ولم يكن في حسابات العرب اي خطة تنمية تهدف إلى تغيير الواقع بقدر ما كان الهدف من وراء دعمهم هو خدمة بقاء الفلسطينيين الفيزيائي بمعنى دعم الصمود الساكن، ولم يظهر من قبل جميع الجهات التي تقدم الدعم والمساعدات اي اهتمام جاد بخطة تنمية او حتى برنامج اقتصادي طويل الأمد بقدر ما كانت تعتبرها مساعدات طارئة واغاثية، وفي عهد السلطة الفلسطينية ما زالت الاموال المقدمة لها من الدول المانحة محل جدل من حيث الكيفية التي توظف فيها، فالمانحون يستهدفون في الغالب مجالات يعتقدون انها مهمة ومفيدة للمجتمع الفلسطيني، دون اللجوء إلى تحديد الاحتياجات الحقيقية لتنمية شاملة، عدا عن البعد السياسي لهذه المنح، ففي عام 2000 هدد مسؤول الوكالة الأمريكية للتنمية بقطع المساعدات عن الفلسطينيين في حال اعلان الفلسطينيين الدولة من جانب واحد، بالإضافة إلى قيود الممول واشتراطاته من حيث تحديد الهدف من التمويل،

(لدادوه، محمد، عزام، 2001)، كما ان هذه المساعدات سرعان ما توقف معظمها بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، كل ذلك يوتر على الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر من اهم احتياجات القطاع الخاص، ومما يدل على مخاطر هذا الاعتماد على المعونات الاجنبية، تجربة الاردن في هذا المضمار، وما تعرض له الاقتصاد الاردني من آثار سلبية حين قلت المعونات الاجنبية في الثمانينيات، بعد المطالبة الشديدة من دافعي الضرائب في الدول المانحة بخفض تلك المعونات.

4. تدمير البنية التحتية التي عمد الاحتلال إلى تخريبها وإهمالها وإيقائها ضعيفة، فخدمات الكهرباء مصدرها إسرائيل وسعرها يصل إلى ثلاثة اضعاف سعرها في إسرائيل، وكذلك الطرق المدمرة والمغلقة التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل.

5. البيئة العامة غير المستقرة

ان التقلبات السياسية والوضع الامني غير المستقر عموماً تعتبر ظاهرة عامة ومستمرة في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي انعكس سلباً على حالة الاستثمار في فلسطين، رغم ان قانون تشجيع الاستثمار منح المستثمرين اعباءات عدة، وضمن عدم التأميم او نزع الملكية، ومنح اعباءات ضريبية تصل إلى 16 عاماً، الا ان الاستثمارات الاجنبية بقيت محدودة ولم تتضمن اي مزايا تكنولوجية (صبري، 2003)، كما ان هذا الواقع يدفع المستثمرين إلى عدم التعاقد مع القطاعات الفلسطينية، الأمر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، كما ان سياسات الاغلاق وعدم الوضوح في البيئة العامة وعدم الاستقرار تعد من ابرز سمات الواقع الذي يعمل به القطاع الخاص الفلسطيني، الا ان المشاكل والعيوب القانونية والتنظيمية والضريبية تحتل درجة مماثلة من ناحية الآثار السلبية التي تتركها على الأعمال والمشاريع، ويتطلب الحد الأدنى لوجود بيئة مواتية للأعمال التجارية الخاصة، توفر الامن الوطني والعام لحماية الافراد والممتلكات، ومؤسسات قانونية قادرة على حل النزاعات وخلق دور للقانون، لذلك فان بناء بيئة مواتية للأعمال التجارية واجه عقبتين اساسيتين، تمثلت الاولى في ضعف وقصور البنية التحتية التي عانت من الإهمال على مدار عقود من الزمن خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث بلغت نسبة الإنفاق على البنية التحتية منذ السبعينيات ولغاية اوائل التسعينيات قرابة الـ 15% فقط من اجمالي المصروفات، وهي نسبة تعتبر دون المتوسط مقارنة بدول نامية اخرى تتسم بمستويات دخل مماثلة، اما العقبة الثانية فكانت قلة الإنفاق على البنية التحتية من قبل السلطة الوطنية لأسباب اجتماعية فرضتها الاغلاقات الإسرائيلية التي خلقت ضرورة تحويل مبالغ كبيرة إلى الاستهلاك العام لمواجهة الآثار الناتجة عن الاغلاقات. (تقرير خاص 1998)

6. ضعف البيئة القانونية

ان القوانين هي المنظم للحياة العامة للأفراد لذا تعتمد الحكومات إلى وضع قوانين مناسبة تراعي حاجات المجتمع وتضمن تسهيل وضبط عملية النمو والتطور المستمرين، ولتكون مرجعاً يحتمكم اليها، ومنظماً لمختلف الأنشطة الحياتية لأفراد المجتمع، فالمرجعية القانونية للأنشطة الاقتصادية في فلسطين حتى عهد قريب، كانت متعددة وقديمة، كالقانون المتعلق بالغرف التجارية مثلاً، فقد كان يطبق في فلسطين قانون رقم 40 لسنة 1954، ونظام الغرف التجارية رقم 58 لسنة 1961 الصادر بمقتضى المادة السابعة من قانون الغرف التجارية رقم 41 لسنة 1949 في الاردن (مكحول، عطيان، خليل، 2004)، هذا عدا عن ضعف الجهاز القضائي الناتج عن ضعف اجهزة الامن والشرطة في تنفيذ القوانين، ورغم ان السلطة الوطنية سعت منذ قيامها إلى سن العديد من القوانين ذات العلاقة بالأنشطة الاقتصادية، الا ان بعضها

ما زال غير مكتمل، ويدور جدل حول بعضها الآخر من جهة انها قوانين تقتقر إلى سياسة تشريعية موحدة تهدف إلى اصلاح الخلل الذي واكب التشريعات التي حكمت وتحكم الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية منذ العهد العثماني مروراً بزمناً الانتداب البريطاني وصولاً إلى القوانين الأردنية التي طبقت في الضفة الغربية، بينما استمر سريان القوانين البريطانية في قطاع غزة، ومن ثم جاءت الأوامر العسكرية الإسرائيلية، وأخيراً القوانين الفلسطينية منذ عام 1994 ولغاية تاريخه، ومن الامثلة على الآثار السلبية المترتبة على ضعف البيئة القانونية، ما يلاحظ في خضوع المعاملات التجارية على الصعيد الدولي لقوانين الدول الاجنبية او المواثيق الدولية، وفي حالة الخلاف يكون الطرف الفلسطيني مجبراً على توظيف مبالغ طائلة لحل هذا الخلاف في الدولة التي تخضع المعاملة التجارية لقانونها. (الحسيني، 2003)

7. تنوع المكونات

تعتبر مكونات الاقتصاد الفلسطيني متعددة وصغيرة، ويعتبر قطاع الخدمات هو البند الأكبر في مكونات الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي عام 2000 م ما يزيد على البليون دولار امريكي، بينما بلغت مساهمة الصناعات التحويلية حوالي 860 مليون دولار، وقطاع التجارة 556 مليون دولار من اجمالي الناتج المحلي البالغ 5251,2 بليون دولار.

8. صغر الوحدات

يلاحظ في الاقتصاد الفلسطيني غياب الوحدات الاقتصادية الكبيرة من حيث حجم الإنتاج او عدد العاملين، في حين نجد ان معظم نشاط الأعمال ينظم في وحدات اقتصادية صغيرة يقدر متوسط رأسمالها بحوالي 40 الف دينار اردني، ويقوم معظم نشاط الأعمال ضمن الاقتصاد الفلسطيني في منشآت اعمال فردية او شركات عادية او مساهمة خاصة، في حين لا يتجاوز عدد الشركات المساهمة العامة المئة شركة تضم منشآت مالية وخدمية وبعض المنشآت الصناعية، وبالمجمل لا يتجاوز رأسمالها العشرة ملايين دولار باستثناء بعض الشركات العاملة في القطاع المالي، مثل البنوك وبعض المنشآت الخدمية كالاتصالات والكهرباء. (سلطة النقد، 2000)

9. عدم وجود عملة وطنية

ما يزال الاقتصاد الفلسطيني يتعامل بثلاث او اربع عملات سواء على مستوى القطاع الخاص او قطاع الموازنة، وهي: الدينار والشيكل والدولار واليورو، وهناك من يرى ان عدم وجود

عملة وطنية يعتبر ميزة ايجابية تضمن عدم فرض رقابة على تدفق دخول العملات الاجنبية، إلا ان البنوك العاملة في مناطق السلطة تعزو انخفاض التسهيلات من الودائع إلى مجموعة من الأسباب منها: عدم وجود مقرض اخير بسبب عدم وجود عملة وطنية او نقد وطني، بالإضافة إلى ضعف الجهاز القضائي. (اشتيه، 2003)

10. القدرة على الصمود والتكيف

بالرغم من بعض العراقيل التي تعترض البنية الاقتصادية الفلسطينية، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني يتمتع بعدد من نقاط القوة والميزات التي تؤهله لأن يكون اقتصاداً متقدماً نسبياً مقارنة بدول الجوار.

ومن بين أهم هذه المقومات، توفر قطاع خاص يمتاز بالقدرة على الصمود والتكيف مع التحولات المحيطة به، حيث ان التجربة تشير إلى ان القطاع الخاص الفلسطيني ما زال عاملاً، فرغم كل الهزات والتغيرات المفاجئة واجراءات الاحتلال المعيقة، الا انه ما زال مستمراً وشريكاً في عملية التنمية المرجوة، ولديه القدرة على المنافسة في بعض المجالات، فقد أظهرت الدراسات الحديثة التي أجريت حول الاقتصاد الفلسطيني، أن القطاع الخاص يملك ميزة تنافسية في تسع صناعات هي: الصناعات الغذائية، الورود، الأثاث، زيت الزيتون، الأدوية، الصناعات البلاستيكية، صناعة الملابس، السياحة، الحجر والرخام.

11. رأس المال البشري

تعد وفرة رأس المال البشري الفلسطيني ونوعيته، والاهتمام بالتعليم أحد أهم مصادر قوة الاقتصاد الفلسطيني؛ حيث تشير نسبة تسجيل الطلبة في جميع المراحل، ونسبة الإنفاق على التعليم في الأراضي الفلسطينية إلى التفوق النسبي الفلسطيني، مقارنة مع كثير من الدول العربية، وحتى الدول المتقدمة.

ويعد الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً منفتحاً، إذ يبلغ حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) حوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي بحسب مؤشرات التجارة الخارجية. (صندوق الاستثمار الفلسطيني 2007)

4.2 التحديات التي تواجه القطاع الخاص الفلسطيني

أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ قيامها عام 1994 أنها ملتزمة في توفير بيئة مواتية وتنافسية لتحفيز نشاط القطاع الخاص وتطوير دوره التنموي، إلا أن بيئة عمل هذا القطاع ورغم زوال السيطرة المباشرة من قبل الاحتلال على بعض نواحي انشطته ظلت عرضة لتقلبات شديدة، وهي بشكل عام لم تشهد تحسناً ملموساً، وظل وضع القطاع الخاص في حالة مد وجزر تبعاً للظرف العام الفلسطيني الأمني والسياسي، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين هما:

1.4.2. السبب الأول:

سيطرة الاحتلال على مفاتيح رئيسية لعمل القطاع الخاص الفلسطيني، حيث واصلت السلطات الإسرائيلية سياساتها لخنق وإحباط نمو الاقتصاد الفلسطيني، مستكملة بذلك سياساتها زمن الاحتلال، وبالرغم من فقدانها السيطرة المباشرة على بعض الشؤون المتعلقة بأنشطة القطاع الخاص فور نقل الصلاحيات للسلطة الوطنية الفلسطينية، كالضرائب والتراخيص المتعلقة بالاستثمارات والتنظيم الهيكلي وإنشاءات البنية التحتية في المناطق التي تسلمتها السلطة الوطنية وغيرها، إلا أنها ظلت تسيطر على مفاتيح رئيسية للتحكم بالاقتصاد الفلسطيني، منها: السيطرة على المعابر والحدود وطرق التجارة الداخلية والخارجية وتراخيص العمل في السوق الإسرائيلية والتحكم بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة الفلسطينية من الجمارك والضرائب وترخيص مشاريع إنشاءات البنية التحتية الرئيسية كالمطارات والطرق الرئيسية بين المدن، ولقد استغلت السلطات الإسرائيلية تلك السيطرة بشكل بشع لتحجيم نمو القطاع الخاص الفلسطيني بحجج أمنية وغير أمنية، فقد عمدت إليها العسكرية إلى تدمير البنية التحتية بالإضافة إلى سياسة إغلاق الطرق الرئيسية للتجارة الداخلية والخارجية، ومنع التنقل بين المدن للأفراد والبضائع، وقد ألحقت هذه الإجراءات أضراراً بليغة بالاقتصاد الفلسطيني وعلى وجه الخصوص القطاع الخاص.

إن الإجراءات الإسرائيلية وخاصة على حركة التنقل، تعتبر من أكبر التحديات التي على الاقتصاد الفلسطيني التعامل والتكيف معها، إذ أنها وكما اثبتت التجارب ستبقى قائمة حتى ولو جرت عمليات انسحاب من قبل الإسرائيليين من بعض المناطق وتم تسليمها للجانب الفلسطيني.

فقد قلل خبير اقتصادي دولي، من فرص حصول أي تقدم في الاقتصاد الفلسطيني، في حال تنفيذ خطة الانفصال الإسرائيلية من القطاع، إذا لم تقترن بضمان انسياب البضائع والأفراد بسهولة ودون معوقات، وخاصة داخل الأراضي الفلسطينية.

وقال نيكولاس كرافت، عضو البنك الدولي، مساعد جيمس ولفنسون، مندوب اللجنة الرباعية المكلف بمتابعة ملف الانسحاب الإسرائيلي من القطاع، في ختام ورشة عمل نظمت في فندق (غراند بارك) برام الله، بتاريخ 24-25/7/2005: "إذا لم تتوفر حرية حركة للأفراد والسلع الفلسطينية، وتحديداً بين الضفة والقطاع، من المستحيل تصور حصول تقدم في النشاط الاقتصادي الفلسطيني"، واعتبر كرافت، خلال ورشة العمل التي نظمتها الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، والوكالة الدولية لضمان ومتابعة الاستثمار المتعدد (MIGA)، التابعة للبنك الدولي، وبحثت في وضع استراتيجية جديدة للهيئة، أن حرية انتقال الأفراد والسلع، هي الضمانة الأساسية لتطوير النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

كما أكد تأييده لوضع ترتيبات تكفل تدفق السلع الفلسطينية بسلاسة، وبعيداً عن أية تعقيدات على صعيد شحنها وفحصها، ونوه إلى أن ولفنسون والطاقم العامل معه، طرح عدة أفكار على الطرف الإسرائيلي مؤخراً، لتقديم تسهيلات تدفع الاقتصاد الفلسطيني قدماً، موضحاً أن الإسرائيليين تعمدوا في ردودهم التركيز على البعد الأمني والمطالبة بوضع ترتيبات خاصة به، بما يخدم مصالحهم، وجدد كرافت، تأكيد ضرورة أن تستمر الجهات المانحة في دعم السلطة الوطنية في المجال الاقتصادي، بعيد تنفيذ خطة الانفصال، وإن لم يخف أن على السلطة أن تتخذ إجراءات تكفل الاستفادة من أية مساعدات، من جهته شدد مازن سنقرط، وزير الاقتصاد الوطني في حينه، على جاهزية السلطة للتعاطي مع أية مناطق ينسحب الاحتلال الإسرائيلي منها، وتنفيذ مشاريع فيها، لكنه رأى أن نجاح أية مشاريع، مشروط بوقف الإجراءات والمعوقات الإسرائيلية أمام تنقل البضائع والأفراد الفلسطينيين.

وقال سنقرط، معقّباً على كلمة كرافت:

"نحن لا نخشى الدعم السخي من المجتمع الدولي، الموجه لإعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، ومستعدون لتنفيذ الكثير من المشاريع، ولكن لن يتسنى استثمارها كما ينبغي، إذا لم يكن هناك حضور قوي للمجتمع الدولي وخاصة اللجنة الرباعية والبنك الدولي لفرض سياسات ضاغطة على الطرف الإسرائيلي، لإنهاء الحظر القسري على كافة مناحي الحياة الفلسطينية، سواء

على صعيد تنقل الأفراد، أو البضائع بين المحافظات الفلسطينية". (ابو فرحة، 2005 ، 26 تموز)

2.4.2 السبب الثاني:

رغم اعلان السلطة الوطنية منذ قيامها انها سوف تعمل على توفير البيئة المناسبة للقطاع الخاص الا انها وقعت في بعض الاخطاء، فهي لم تتحول إلى رافعة رئيسية في التطوير الاقتصادي والاجتماعي كما كان متوقفاً، كما انها لم تتمكن من حماية مكتسبات راكمها القطاع الخاص عبر سنوات من العمل المضني في ظل الاحتلال ومضايقاته، ورغم بعض الجهود التي بذلت من قبل بعض وزارات ومؤسسات السلطة، الا ان هناك بعض الاخطاء التي وقعت والتي كان يمكن تجنبها وخصوصاً فيما يتعلق بالبناء المؤسسي وتحقيق سيادة القانون ومحاربة الفساد، فالبناء المؤسسي تم تحقيقه بشكل ارتجالي ودونما اتباع للاصول والمبادئ السليمة، ونتيجة لذلك افتقد القطاع الخاص للعديد من الخدمات الاساسية التي تشكل متطلباً رئيسياً لاستقرار وسلامة العلاقات التجارية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، برز تقصير واضح في وظيفة السلطة لفرض سيادة القانون وتقديم الخدمات القضائية النزيهة للبت في المنازعات والتعاقدات.

يلاحظ الباحث أن ابرز تحديات القطاع الخاص الفلسطيني هو الاحتلال، حيث لا سيطرة لأحد عليه، ويبدو ان على القطاع الخاص الفلسطيني التعايش مع مناخ استثماري غير مواتٍ من خلال العمل مع اجهزة الدولة والمؤسسات غير الحكومية بشكل موحد لمواجهة اجراءات الاحتلال،

وتشير دراسة لوزارة العمل إلى ان اغلاق المناطق لمدة عشرة ايام يشكل خسارة ما نسبته 10% من الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني، بمعنى ان اغلاق المناطق لمدة مئة يوم يستنزف 10% من الناتج المحلي الاجمالي.

ومن التحديات التي تواجه القطاع الخاص الفلسطيني، ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي، والتعامل مع هذا التحدي يعني ان على القطاع الخاص الفلسطيني بالتعاون مع الدولة ايجاد اسواق لتصدير ما نسبته 88% من البضائع الفلسطينية، وهي البضائع التي تصدر حالياً إلى إسرائيل، او من خلال تجارها، ومما يزيد من صعوبة ايجاد البدائل التصديرية، قلة خبرة رجال الأعمال، وارتفاع تكلفة المنتجات الفلسطينية بسبب ارتفاع اسعار الكهرباء والماء ومدخلات الإنتاج الأخرى وقلة استخدام التكنولوجيا بشكل واسع. (الخوaja، 1999)

كما ان من ابرز التحديات التي تواجه القطاع الخاص والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام هي مشكلة البطالة، حيث الزيادة المتسارعة في عرض القوى العاملة التي تنمو سنوياً بمعدل 7% تقريباً، مما يعني ان عدد القوى العاملة سيتضاعف مرتين في العام 2010، كما ان اي توقف في استيعاب العمالة داخل إسرائيل، سيزيد من حجم البطالة وبشكل مفاجئ، هذا بالاضافة إلى ان القطاع العام سيتوقف عن استيعاب المزيد من القوى العاملة، فهو اصلاً يعاني من بطالة مقنعة ويشغل أكثر بكثير من حاجته. (الجعفري، 2007)

كما ان عدم وجود اطار مؤسسي كمثل فعال للقطاع الخاص الفلسطيني يتولى مسؤولية ايجاد بدائل تصديرية، يزيد من صعوبة التعامل مع هذا التحدي، بالاضافة إلى ان على ممثل القطاع الخاص ان يضغط باتجاه دفع السلطة الوطنية على توفير بيئة عمل قانونية واستثمارية مواتية، بدءاً بالعمل على حل ازمة القضاء واستكمال القوانين ذات العلاقة التي تنظم عمل القطاع الخاص.

5.2 احتياجات القطاع الخاص الفلسطيني

يحتاج القطاع الخاص بشكل عام وفي اي بلد إلى مجموعة من العناصر التي تضمن له بيئة مقبولة ليمارس نشاطه بالشكل الذي يلبي احتياجات التنمية والمجتمع واحتياجاته كرافعة رئيسية لعملية التنمية، ومن هذه العناصر:

أ. السيادة الوطنية والقدرة على اتخاذ قرار سياسي او اقتصادي مستقل يضمن حماية الملكية الخاصة، وهي من الأمور المهمة لبناء قطاع خاص قوي، غير قلق من جهة القيام بعمليات مصادرة وتأميم.

ب. توافر قيادات سياسية وفكرية واعلامية ونقابية... الخ، متفاعلة في مختلف المجالات وتكون ذات توجه انمائي.

ت. موارد طبيعية قابلة للاستغلال مع توافر القدرة والنية على ادارتها واستغلالها بشكل امثل.
ث. وجود شبكة مقبولة من عناصر البنية التحتية تفي بأغراض واحتياجات الأنشطة الاقتصادية،

وقادرة على التوسع والتطور لتواكب الأنشطة التي من المفترض انها في تطور مستمر. ومن العناصر المهمة للبنية التحتية، شبكة نقل ومواصلات وهيكل اتصالات ملائم ونقاط حدودية ذات كفاءة وطاقة استيعابية.

ج. وجود اطار قانوني ملائم لنشاط القطاع الخاص، نابغ من نظام سياسي اجتماعي يتيح للشعب

قدراً من حرية المشاركة السياسية.

من خلال الاستعراض العام لاحتياجات القطاع الخاص بشكل عام، يعود الباحث إلى التأكيد على ان القطاع الخاص بمفرده لا يمكنه القيام بأعباء عملية التنمية كاملة، فهو بحاجة إلى نظام سياسي ملائم، وقيادات سياسية ذات توجه انمائي، كما ان استغلال الموارد الطبيعية وادارتها عادة ما يكون بيد اجهزة الدولة.

يحتاج القطاع الخاص الفلسطيني على نطاق البنية المؤسسية إلى جملة من الاجراءات التي يتوجب القيام بها من قبل السلطات المعنية منها، وبالتنسيق والاتفاق مع ممثلي القطاع الخاص:

1. اصلاحات يجب ان تقوم بها القيادات السياسية لاجهزة الدولة بهدف ازالة الترهل وتحديد دقيق للصلاحيات والمرجعيات، وتوحيد وتنسيق جهود وعمل الوزارات وتخفيف الأعباء الإدارية للخدمات المقدمة للقطاع الخاص من قبل الوزارات والدوائر ذات العلاقة.
2. انشاء هيئات رقابية رسمية تنظم الاحتكارات الخاصة التي منحها السلطة لشركات خاصة لضمان الجودة وعدم الاستغلال في الأسعار.
3. تطوير مؤسسة المواصفات والمقاييس، وتحقيق استقلاليتها وشفافية عملها، لترسيخ مصداقيتها بما يضمن التقيد بشروط ومواصفات الجودة لكافة المنتجات المتداولة في السوق، وتظهر مشكلة المواصفات بوضوح في انخفاض مستوى الجودة للمنتجات المصنعة محلياً، والانخفاض في كميات التصدير.
4. ضمان اشراك القطاع الخاص بصورة اكبر في صناعة القرارات ذات العلاقة بالسياسات والاتفاقات الاقتصادية.
5. التزام مؤسسات الدولة بالتعامل فقط مع المنتج الوطني، مع ضرورة الوفاء بالالتزامات المالية تجاه القطاع الخاص لكي لا تكون السلطة عائناً بدلاً من ان تكون داعماً ومسانداً.
6. عدم مزاحمة القطاع الخاص من قبل السلطة في بعض القطاعات، حيث إن السلطة تمتلك مجموعة من المؤسسات الربحية التي من الأفضل تحويلها للقطاع الخاص، مثل الزيوت والمحروقات، ويمكن للسلطة ان تمول نفقات بناء مؤسسات، مثل الوزارات وتطوير الاجهزة الامنية والمشافي وغيرها، من خلال بيع مؤسساتها الربحية للقطاع الخاص، وفتح المجال امامه للعمل وعدم مزاحمته في القطاعات التي يمكنه الاستثمار فيها وادارتها بكفاءة اعلى، واقتصار دور السلطة في قطاع الأعمال على توفير ظروف تنافسية، وان

تكون مرنة في تكيف سياساتها الاقتصادية لخلق بيئة تمويلية مناسبة، مثل منح اعفاءات للمستثمرين وتشجيع وتسهيل عمليات التصدير وفتح اسواق خارجية للقطاع الخاص.

7. كون اجهزة الدولة هي اجهزة حديثة وتحت البناء والتطوير، فان القطاع الخاص بحاجة إلى ان تقوم السلطة بالاستفادة من التجارب السابقة للدول في بناء هذه الاجهزة، من جهة علاقتها مع القطاع الخاص والتعرف على الشكل الأمثل لهذه العلاقة بما يخدم مصلحة الطرفين (اشتيه، 2003)، اي ان على السلطة التعرف على الشكل الذي توصلت اليه دول ذات تجربة طويلة في العلاقة القائمة بينها وبين القطاع الخاص.

8. ولكي يلعب القطاع الخاص دوراً فاعلاً في عملية التنمية، ولتنشيط ادائه وتصويب دوره في الاقتصاد الكلي، يمكن القول: ان هناك مجموعة من الشروط التي يجب توفيرها والتي يمكن تقسيمها إلى شروط تتعلق بالسياسات الاقتصادية ذات العلاقة بالبيئة الاقتصادية من حيث الاستقرار والتي تساعد القطاع الخاص على القيام بدوره، وذلك بالرغم من محدودية صلاحيات السلطة الوطنية التي يقع على عاتقها توفير هذه الشروط ، ومن اهم هذه الشروط:

- كفاءة الإنفاق العام، وذلك لزيادة مساهمة النفقات الرأسمالية على حساب النفقات الجارية.
- اصلاح النظام الضريبي.
- مراقبة الأسعار والتكاليف بهدف خفض تكاليف الانتاج لدعم وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني.
- زيادة كفاءة الاداء العام للمؤسسات العامة خصوصاً الاحتكارية منها.
- كما ان هناك مجموعة اخرى من الشروط ذات العلاقة بالحوافز والاجراءات المطلوبة من القطاع العام لتعزيز دور القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، ومن اهمها:
 - اعفاء المدخلات المحلية من الرسوم والضرائب.
 - تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الخام المستوردة.
 - تسهيل اجراءات التصدير
 - تشجيع الاستثمار في البنية التحتية.
 - انشاء مؤسسات داعمة للقطاع الخاص في الخارج مثل الممثلات، وفي الداخل مثل مؤسسات ضبط الجودة ومؤسسات الأبحاث. (الجعفري، 2007)

6.2 حجم القطاع الخاص ومساهمته في الناتج المحلي والتشغيل.

بعد فترة من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأت حالة الشك وعدم الثقة بالواقع الجديد تنتقل لدى اصحاب الأعمال والمستثمرين، وشهد القطاع الخاص بعض التحسن في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ففي عام 1998 - 1999، اي بعد قيام السلطة بحوالي اربع سنوات، استأثر القطاع الخاص بدور كبير في توفير فرص العمل، فقد زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص عن 70% من الوظائف الجديدة.

وتشير الارقام إلى ان القطاع الخاص اضاف حوالي 32100 فرصة عمل خلال 1998، وحوالي 21700 فرصة عمل عام 1999، وهذه الارقام هي عكس ما كانت عليه في الاعوام 1995 - 1997 عندما استأثر القطاع العام بالحصة الكبرى من النمو في الاستخدام. (تقرير خاص، 2000)

كما تشير النتائج النهائية للمسوح الاقتصادية للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني إلى ان عدد المؤسسات الاقتصادية عام 2006 بلغ 75304 مؤسسة تعمل في مختلف أنشطة الاقتصاد الفلسطيني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية (غزة والضفة)، ويقصد بالنشاط الاقتصادي كما يعرفه الجهاز المركزي للاحصاء على انه "عملية او مجموعة من العمليات التي ينتج عنها مجموعه من المنتجات".

وقد قسمت الأنشطة الاقتصادية في الضفة وغزة إلى خمسة قطاعات رئيسية هي:

- قطاع الصناعة او مؤسسات صناعية وبلغ عددها 12211 مؤسسة.
 - ومؤسسات عاملة في قطاع الانشاءات وبلغ عددها 512 مؤسسة.
 - وفي مجال التجارة الداخلية 45539 مؤسسة.
 - وفي مجال الخدمات 16422 مؤسسة.
 - وأخيرا 619 مؤسسة تعمل في مجال النقل والتخزين والاتصالات.
- وتقوم هذه المؤسسات بتشغيل 215865 مستخدما موزعين على النحو التالي:

27 % منهم في قطاع الصناعة

25% في مجال الخدمات

24.4% في مجال التجارة الخارجية

4.4% في مؤسسات تعمل في مجالات النقل والتخزين والاتصالات .

اما البيانات الاحصائية لعام 2007 فقد اشارت الى ازدياد في عدد المنشآت والمستخدمين كما هو مبين في الجدول ادناه:

جدول رقم (1) يبين عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والاهلي والشركات الحكومية وعدد المشتغلين فيها عام 2007

عدد المشتغلين	عدد المنشآت	النشاط الاقتصادي
14,572	6,976	الزراعة - تربية الماشية والحيوانات الأخرى
1,851	299	التعدين واستغلال المحاجر
62,832	15,340	الصناعة التحويلية
3,064	477	إمدادات الكهرباء والمياه
4,557	627	الإتشاءات
111,829	59,253	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات
11,239	4,643	الفنادق والمطاعم
8,537	1,215	النقل والتخزين والاتصالات
7,142	844	الوساطة المالية
11,212	4,304	الأنشطة العقارية والايجارية
20,091	2,384	التعليم
16,586	4,260	الصحة والعمل الاجتماعي
23,453	9,064	أنشطه الخدمة الاجتماعية والشخصيه الأخرى
296,965	109,686	المجموع

الجهاز المركزي للاحصاء (2007)

اما النشاط الاقتصادي الرئيسي الذي يعرفه الجهاز المركزي للاحصاء على انه "ذلك النشاط الذي يساهم بأكبر قدر من قيمه المضافة"، علما ان القيمة المضافة هي الإنتاج (قيمة السلع

والخدمات المنتجة) مطروحا منها الاستهلاك (قيمة المشتريات ومصاريف الإنتاج). (الجهاز المركزي للإحصاء، 2005)
ويمكن معرفة النشاط الاقتصادي الرئيسي بالاستناد إلى التعريف اعلاه من خلال الجدول رقم(1) ادناه:

جدول رقم (2) يبين توزيع القيمة المضافة عام 2005 حسب الأنشطة الاقتصادية

النشاط	القيمة المضافة/ مليون دولار
الصناعة	605.8 مليون دولار
الإنتشاءات	136.9 مليون دولار
التجارة الداخلية	136.1 مليون دولار
الخدمات	96.4 مليون دولار
النقل والتخزين والاتصالات	133.8 مليون دولار

(هنطش، لدادوه، عدوان، الهليس، 2005)

وعليه فان النشاط الاقتصادي الرئيسي بحسب التوزيع السابق هو النشاط الصناعي، حيث حل بالمرتبة الاولى من حيث القيمة المضافة
كما ان اهم الصادرات الفلسطينية من البضائع حسب المجموعات الرئيسية للعام 1998 من بين خمسين مجموعة كانت كما يلي:

جدول رقم(3) يبين اهم الصادرات الفلسطينية

نوع البضاعة	نسبتها من مجمل الصادرات
مواد البناء من الحجر والجير والاسمنت	22%
الخضار	6.7%
الأثاث	5.97%
التبغ المصنع	5.63%
الأحذية	4.87%
منتجات معدنية	4.14%

(تقرير خاص، 2000)

ويلاحظ الباحث ان اربعة من هذه الأنشطة هي صناعية والخامس زراعي، علما ان الصادرات الزراعية يجري عليها بعض عمليات التصنيع كالتغليف والتعليب، مما يعني ان قطاع الصناعة هو قطاع مهم ورئيسي في العملية الاقتصادية.

ان نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي نسب متذبذبة، تتأثر بالبيئة المحيطة والظروف التي تعمل فيها، فحالات الاغلاق المتكررة مثلاً تؤثر مباشرة وبشكل متفاوت على اداء القطاعات المختلفة.

فالقطاع الصناعي على سبيل المثال وكونه قطاعاً رئيسياً انخفضت القيمة المضافة المتحققة في هذا القطاع من 652.6 مليون دولار عام 2004 إلى 605.8 مليون دولار عام 2005، اي بنسبة 7.2% مقارنة مع العام 2004، وقد انخفضت في الضفة الغربية بنسبة 6% وبنسبة اكبر في قطاع غزة حيث بلغت نحو 11% (لداو، ح وآخرون)

لقد اعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الأول لعام 2007)، حيث يلاحظ الباحث من خلال هذه التقديرات ان أداء الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الاول من العام 2007 مقارنة مع الربع السابق (الربع الرابع من عام 2006) والربع المناظر له (الربع الاول من العام 2006) ما يلي:
سجل إجمالي القيمة المضافة لنشاط الزراعة وصيد الأسماك تراجعاً ملحوظاً خلال الربع الاول من العام 2007 بما نسبته 36.0% عن الربع الرابع من العام السابق.
في الوقت ذاته سجل إجمالي القيمة المضافة لنشاط الزراعة وصيد الأسماك عام 2007 نمواً نسبته 24.6% بالمقارنة مع الربع المناظر له من العام 2006.

بينما تراجع إجمالي القيمة المضافة لأنشطة التعدين، الصناعة التحويلية، إمدادات المياه والكهرباء في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الاول من العام 2007 مقارنة مع الربع الرابع من العام السابق بنسبة 9.4%، مقابل نمو نسبته 7.1% مقارنة مع الربع المناظر له من العام 2006.

شهد إجمالي القيمة المضافة الخاص بنشاط الإنشاءات نمواً بنسبة 17.6% خلال الربع الاول من العام 2007 مقارنة مع الربع الرابع من العام السابق، في حين حقق تراجعاً بما نسبته 1.8% مقارنة مع الربع المناظر له من العام 2006.

سجل إجمالي القيمة المضافة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة نمواً خلال الربع الاول من العام 2007 مقارنة مع الربع الرابع من العام السابق بنسبة 10.3%، مقابل نمو بنسبة 11.1%

مقارنة مع الربع المناظر له من العام 2006. سجل إجمالي القيمة المضافة لأنشطة النقل والتخزين والاتصالات نمواً خلال الربع الأول من العام 2007 بما نسبته 9.4% مقارنة مع الربع الرابع من العام السابق، مقابل نمو بنسبة 3.7% بالمقارنة مع الربع المناظر له من العام 2006. سجل إجمالي القيمة المضافة لأنشطة الوساطة المالية تراجعاً خلال الربع الأول من العام 2007 مقارنة مع الربع الرابع من العام السابق نسبته 0.2%، مقابل تراجع بنسبة 0.4% بالمقارنة مع الربع المناظر له من العام 2006. سجل إجمالي القيمة المضافة لأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية تراجعاً خلال الربع الأول من العام 2007 مقارنة مع الربع الرابع من العام السابق نسبته 30.5%، مقابل تراجع بنسبة 29.2% بالمقارنة مع الربع المناظر له من العام 2006.

أما بالنسبة للمساهمة النسبية لأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الربعي، فقد تأثرت مساهمة مختلف الأنشطة الاقتصادية، على المدى القصير (بمقارنة الربع الأول من العام 2006 مع الربع الرابع من العام 2006 والربع الأول من العام 2007)، كما هو مبين في الجدول التالي، حيث يظهر أن مساهمة الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت في الربع الرابع من عام 2006 مقارنة مع الربع الأول من العام ذاته، ثم عادت وانخفضت في الربع الأول من العام 2007.

جدول رقم (4) يبين المساهمة النسبية لأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	2006	2006	2007
النشاط	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول
الصناعة التحويلية	9.3%	12.1%	11.4%
نشاط الزراعة	5.9%	12.7%	8.5%
الأنشطة العقارية	10.2%	11.5%	8.3%
إمدادات الكهرباء والماء	1.4%	1.9%	1.8%
النقل والتخزين والاتصالات	11.4%	12.0%	8.3%
تجارة الجملة والتجزئة	8.7%	9.7%	11.2%
الوساطة المالية	4.4%	4.9%	5.1%
الخدمة المجتمعية والاجتماعية	1.0%	1.2%	1.2%

نشاط التعدين واستغلال المحاجر	0.4%	0.5%	0.5%
-------------------------------	------	------	------

*الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007

يلاحظ الباحث ان نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي هي نسب متذبذبة وغير ثابتة بالنسبة لعامل الزمن، كما انها متفاوتة بين القطاعات في حالة الارتفاع والانخفاض، فقد انخفضت في الربع الاول من العام 2007 بالنسبة للصناعات التحويلية بما نسبته اقل من 1%، بينما انخفضت بالنسبة لقطاع الزراعة حوالي 4.2%.

ان القطاع الخاص الفلسطيني بخصوصيته وسماته واحتياجاته وحجمه هل هو ممثل بشكل مناسب امام الغير، حيث ان عملية التمثيل ضرورية بعد ان تعرضنا لدوره في عملية التنمية وكيف انه شريك مهم مع الدولة في التنمية ورسم السياسات .

ان الدراسات السابقة بهذا الخصوص تحديدا هي نادرة حيث لم يجد الباحث اية دراسة اختصت بتناول موضوع تمثيل القطاع الخاص الفلسطيني.

الا ان موضوع الشراكة واليات تحقيق شكل جيد وفعال لهذه الشراكة قد تم تناوله في ما يعرف (بمبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، حيث جاء فيه ان الموضوعات الاستراتيجية المقترحة المتعلقة بالسياسات بالنسبة لشراكة القطاعين العام والخاص هي:

- تشجيع المشروعات الخاصة على تكوين مجموعات خاصة يمكن أن تمثلهم أو تمثل مصالحهم، لا سيما في ظل عدم وجود جماعة تمثل مؤسسات الأعمال في معظم الدول العربية .ويمكن تشكيل هذه المجموعات على أساس المجالات المشتركة للأعمال، وتعد نقابات العمال، والغرف التجارية المستقلة ومجالس الأعمال من الأشكال الممكنة للمنظمات التي يمكن الوثوق بها للاشتراك مع الحكومة في مشاورات مثمرة .
- إشراك مجموعات الأعمال في العملية التشريعية من خلال دعوتهم لتعيين من يمثلهم ومناقشة مشروع القانون المقترح أو التعليق على إنفاذ قوانين أو سياسات أو قواعد تنظيمية معينة وبخاصة إذا اتضح أن هذه القوانين تمثل عبئاً على المشروعات .
- اتخاذ قرار، مع منظمات المشروعات الخاصة، بشأن أفضل الوسائل لإشراك القطاع الخاص في تقديم السلع العامة وتنفيذ مشروعات التنمية وعقد مفاوضات تجارية وتنمية الأعمال بشكل عام .

ومن الأسئلة الهامة المطروحة والتي تخدم الاجابة عليها خلق شراكة فعالة بين القطاعين:

- ما هي أفضل وسيلة يمكن من خلالها لجماعات مؤسسات الأعمال توصيل آرائها واهتماماتها إلى الحكومة؟
- ما هي أفضل وسيلة للتأكد من أن المشاورات مع مشروعات القطاع الخاص لا تؤثر سلباً على الاستراتيجيات التنموية للحكومة والتوزيع العادل للموارد؟
- ما هي أفضل وسيلة للحفاظ على العلاقة القائمة مع القطاع الخاص وزيادة مشاركته دون التحيز لمجموعة على أخرى؟
- هل تشجع القوانين الحالية بشكل كاف على مشاركة جماعات مؤسسات الأعمال في عمليات وضع السياسات والعمليات التشريعية؟ (موقع الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية)

وتناول عفيف الرئيس موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث يرى انه التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعياً واجهت تحديات وصعوبات في تحقيق الاهداف التنموية بالمستويات الطموحة المستهدفة، لذلك تسعى الدول المتقدمة وغير المتقدمة على حد سواء الى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعات والنظم لتبني التنظيمات التشاركية التي تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيهه وادارة وتشغيل المشاريع والاعمال وتطويرها وتنميتها من اجل خدمة اغراضها على اساس تشارك تعاوني ومساءلة شفافة ومنفعة متبادلة.

فلا يقتصر امر ضمان نجاح الشراكة على التشريعات والانظمة فحسب وانما لابد من خلق روابط بينها وبين مفهوم النظم التي تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية المؤثر في الأداء(الحوكمة)، فكلهما له ابعاد متعددة ذات جوانب ادارية وقانونية واقتصادية واجتماعية تلتقي في نقاط مشتركة مستندة الى مبادئ الشفافية والافصاح والمساءلة والحقوق المتساوية لاصحاب المصلحة وتحديد المسؤوليات من اجل رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز القدرة التنافسية وجذب مصادر التمويل والتوسع في المشاريع لخلق فرص عمل جديدة ودعم الاستقرار الاقتصادي.

ويرى كثير من الباحثين ان موضوع الشراكة مازال في المراحل الاولى لوضع مبادئ وقواعد ونظم موحدة تحكم وتنظم اشكال الشراكات المتنوعة بين القطاعين العام والخاص بحيث تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ان الادبيات التي درست موضوع الشراكة وضعت تعريفاً خاصاً بها لا يخرج عن معنى ان الشراكة Public - Private Partnership او PPP او P3 تعنى باوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف امكانياتها البشرية والمالية والادارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على اساس من المشاركة، وهو مرتبط بابعاد عديدة يبرز منها البعد الاداري والاقتصادي والقانوني. (الريس، 2007)

وفي منتدى الرياض (2005) تم الحديث عن الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص حيث اشير الى انه رغم كل صور التعاون والتشابك بين القطاعين فان هناك جملة من المشاكل تعترض تنمية وتطوير العلاقة بين القطاعين الحكومي حيث ان الكثير من رجال الأعمال يشكون بأن هناك صعوبة في التوقع بالإجراءات والأحكام القضائية وبطء إجراءات المحاكم، ويشير مستثمرون بأن إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية وعائق لوائح ونظم العمالة يمثلان أكثر العوائق خطورة على البيئة الاستثمارية بالمملكة وكلاهما يمثلان نظاماً وتشريعات لا تلاقي قبولا من رجال الأعمال.

ومن المعوقات التي يشير اليها رجال الأعمال ايضا وجود فجوة اتصالية كبيرة تؤثر على بيئة الاستثمار، وأن هذه العلاقة لم تتجه نحو التحسن.

وبجانب تعقيدات الروتين والبيروقراطية فهناك الشكوى من قبل الإدارات العليا للشركات التي تقضي جانبا كبيرا من وقتها في إنهاء مشاكل مراجعة الأجهزة التنفيذية وهو ما يؤثر على وقتها المخصص للإنتاج والتشغيل والتسويق.

هذا فضلاً عن تدني ومحدودية نسبة تمثيل القطاع الخاص (20% فأقل) في لجان ومجالس اتخاذ القرارات الاقتصادية في بعض القطاعات وهو الأمر الذي يؤدي لصعوبة توقع المستثمرين بالتغيرات في اللوائح والنظم وتخوفهم من التغيرات المهمة فيها.

إن الإشارة إلى حزمة المعوقات تأكيد حقيقي على توفر الإدراك والاستيعاب الكافي والنوايا الحسنة لدى القطاعين بضرورة تجاوز كل ما يطرأ من اخفاقات والعمل على توفر كل الشروط الموضوعية بغية قيام شراكة تقوم على قناعة ان تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي امر أساسي وحيوي. حيث تركز تنمية هذه الشراكة بصفة أساسية على الانتقال من الشراكة السلبية الى نوع من الشراكة الفعالة التي تضمن كفاءة توزيع الادوار الفاعلة بين كافة الأطراف المعنية في صناعة القرار واتخاذها وتنفيذه. (منتدى الرياض الاقتصادي، 2005)

يرى الباحث ان الحديث عن ضرورة الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب ان يرافقه حديثاً جدياً عن عنوان واضح لممثلي القطاع الخاص بمعنى مؤسسة واضحة الهياكل والمهام تكون هي مبنية الممثل للقطاع الخاص في عملية الشراكة، وتشير تجارب العديد من الدول الى ان هناك تحديد واضح بخصوص عملية التمثيل او من يمثل القطاع الخاص.

ففي الاردن يوجد غرف صناعية واخرى تجارية، تعمل بموجب قوانين تنص صراحة على ان هذه الغرف هي التي تمثل قطاعاتها امام الغير فقد نصت المادة الخامسة من قانون غرف التجارة الاردنية الصادر عام 2003 على ما يلي:

تتولى الغرفة في سبيل تحقيق اهدافها المهام التالية:

أ. تمثيل المؤسسات التجارية و المؤسسات الصغيرة و الغرف التجارية امام أي جهة، رسمية او غير رسمية، داخل المملكة او خارجها.

ب. المشاركة مع الجهات ذات العلاقة في عقد المؤتمرات التجارية و الاقتصادية و في

الانشطة المحلية و العربية و الدولية ذات الطابع التجاري و الاقتصادي و تنظيمها.

ج. القيام بالدراسات و البحوث ذات العلاقة بالتجارة و نشرها و تحديثها.

د. تقديم المقترحات الخاصة بالتشريعات القائمة و مشروعات القوانين و الانظمة ذات

العلاقة بالتجارة و الاقتصاد.

ز. أي مهام اخرى ذات علاقة بأهدافها.(قانون الغرفة التجارية الاردنية)

يتضح من الفقرة (أ) ان هناك نص واضح وصريح بان الغرف تمثل قطاع التجارة امام الغير

وتحدد الفقرات اللاحقة دور الغرف التجارية ومهامها.

كما ان قطاع الصناعة الاردني ممثل من خلال الغرف الصناعة التي تعمل بموجب قانون

خاص بها(قانون الغرف الصناعية الاردنية) حيث ورد في هذا القانون الصادر عام 2005 ما

يلي:

المادة الرابعة

أ-المشاركة في رسم السياسة العامة للصناعة وفي وضع الاستراتيجية والخطط اللازمة

لتنفيذها.

المادة الخامسة

تتولى الغرفة في سبيل تحقيق اهدافها المهام التالية:-

الفقرة أ - تمثيل الصناعيين والغرف الصناعية أمام أي جهة ، رسمية أو غير رسمية ، داخل

المملكة أو خارجها.

الفقرة ج- القيام بالدراسات والبحوث ذات العلاقة بالصناعة الوطنية ونشرها وتحديثها.

الفقرة هـ- تقديم المقترحات الخاصة بالتشريعات القائمة ومشروعات القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالصناعة والاقتصاد.

وكذلك في جمهورية مصر حيث يوجد غرماً للصناعات المختلفة وعددها 16 ممثلة جميعها باتحاد الصناعات المصرية الذي أنشئ عام 1922 تحت إسم جمعية الصناعات المصرية، وتحول عام 1947 إلى إتحاد الصناعات المصرية بقرار وزاري، ثم صدر قرار جمهورى رقم 453 لسنة 1958 بإصدار قانون تنظيم الغرف الصناعية والإتحاد مع إستمرار العمل بالقانون 32 لسنة 1957 الخاص بالمؤسسات العامة، وطبقاً للقانون فإن مهمة الإتحاد الدفاع عن مصالح الصناعة والعمل على حل مشاكلهم، كذلك إبداء الرأى فى التشريعات والنظم المتصلة بالصناع، مع التأكيد على إستقلالية الإتحاد وضرورة إستقلاله عن أى حزب أو تيار سياسى (الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة)

ومن مهماته ايضا تحقيق التمثيل المستقل الفعال لأعضاء الإتحاد والدفاع عن مصالحهم المشتركة ومعاونة الحكومة فى وضع السياسة الصناعية وتطويرها وإبداء رأيه فى التشريعات والنظم و القضايا المتصلة بالصناعة وتشجيع الاستثمار الوطنى والعربى والأجنبى(الموقع الالكترونى للإتحاد)

في حين ان قطاع التجارة ممثل من خلال اتحاد الغرف التجارية المصرية الذي يضم 20 غرفة ومن اهم اهدافه:

- 1- تمثيل المصالح التجارية فى دائرة اختصاصها وذلك بالتعرف على المشاكل التى تواجه العاملين بالحقل التجارى ورفعها للمسئولين مشفوعة بالرأى المناسب
- 2- جمع المعلومات واعداد الإحصاءات الخاصة بالنشاط التجارى والعاملين به والمخزون السلعي بالمحافظة وتقديمها للجهات المختصة.

كما ان من اهم اختصاصات الإتحاد انه الجهاز الأعلى والمنسق لجهود كافة الغرف التجارية وتنظيمات رجال الأعمال حيث إن له شخصية اعتبارية بوصفه الممثل الشرعي للغرف التجارية، وكافة التنظيمات لدى السلطات العامة والمنظمات الأجنبية الإقليمية أو الدولية(موقع اتحاد الغرف التجارية المصرية)

الفصل الثالث: إشكاليات تمثيل القطاع الخاص الفلسطيني وانعكاساتها

1.3 مقدمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكاليات تمثيل القطاع الخاص الفلسطيني، ووصف واقع التمثيل القائم على الأرض لهذا القطاع الذي أصبح يكتسب أهمية كبرى في ضوء تزايد اهتمام البلدان الغنية والمؤسسات الدولية في مسألة اشراك القطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية للبلدان الفقيرة، لذا فان عملية اشترك القطاع الخاص في عملية التنمية مع مؤسسات الدولة الرسمية او المؤسسات العامة من المهم ان تكون عملية قائمة على اسس واضحة بعيدة عن الفوضى والعشوائية، وعليه فان عملية التمثيل الصحيح للقطاع الخاص هي الحلقة الاله في هذه العملية لكي يكون للقطاع الخاص عنوان يعتبر المرجع والممثل القادر على اتخاذ القرارات ذات العلاقة، والقادر على التوجه للقطاعات الأخرى كجسم واحد بعيداً عن التجاذبات والتنافس غير الصحي بين مكوناته، فتعدد الاطراف التي تمثل القطاع الخاص تخلق حالة من التنافس لا بد أن تؤثر على قوة الموقف ووحدته.

ان عمر القطاع الخاص الفلسطيني يفوق عمر السلطة الوطنية الفلسطينية بكثير، وطوال السنوات التي عاشها القطاع الخاص قبل قدوم السلطة كانت الغرف التجارية الفلسطينية تعتبر ممثلاً للقطاع الخاص، ومع قدوم السلطة الوطنية بدأ التفكير من قبل الكثير من الجهات الحكومية وغير الحكومية بانشاء مؤسسات غير حكومية لتقوم باعمال اقتصادية تخصصية اكثر من تلك التي تقوم بها الغرف التجارية، فعلى سبيل المثال تم تأسيس مركز التجارة الفلسطينية (بالتريد) لكي يؤدي دوراً متخصصاً من خلال تقديم خدمات ذات علاقة بدعم الصادرات الفلسطينية وترويجها، علماً ان رجال اعمال بارزين ساهموا في انشاء هذا المركز، وهم نفسهم اعضاء في الغرفة التجارية، وواكب ذلك ايضا انشاء جسم آخر مهم لرجال الأعمال هو جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، ليصبح هناك ثلاثة اجسام تطرح نفسها ممثلاً

للقطاع الخاص بغض النظر عن الهدف الذي اسست من اجله، وبعد ذلك اسس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وبدعم من وزارة الصناعة في حينه، وقدم هذا الاتحاد نفسه على انه ممثل لقطاع الصناعة، علماً أن الغرف التجارية باتحادها هي غرف التجارة والصناعة والزراعة، كما ان مركز (بالتريد) عرف نفسه في بيان صحفي على انه يمثل اكثر من قطاع صناعي، وجاء في البيان "يمثل بالتريد أكثر من 15 قطاعاً صناعياً ويضم 155 عضواً من الشركات في كافة مدن الضفة الغربية وقطاع غزة" (بيان صحفي، 2004)، وبهذا ضاع قطاع الصناعة من حيث التمثيل بين اكثر من جهة تمثيلية، وقام مع هذا كله جدل حول من يمثل القطاع الخاص الفلسطيني.

ان قيام ما يعرف بالمجلس التنسيقي للقطاع الخاص قد يعتبر خطوة بالاتجاه الصحيح نظرياً، ولكن الوضع الحالي لهذا المجلس يدفع إلى التفكير مجدداً بالسؤال، من يمثل القطاع الخاص؟ خاصة اذا علمنا ان هذا المجلس يعمل بموجب مذكرة تفاهم، وليس لديه اي نظام اولويات تنظم عمله، وتبقى حالة الإرباك قائمة، عدا عن ازدواجية التمثيل التي ما زالت قائمة، فالغرفة التجارية ما زال اسمها الغرفة التجارية الصناعية الزراعية، وما زال اتحاد الصناعات قائماً، بل انه بات يعمل بموجب قانون، حيث صدر قانون خاص به هو قانون اتحاد الصناعات الفلسطينية، وهذا الاتحاد يقدم نفسه ممثلاً للصناعيين.

هذا الفصل يتناول ملامح اشكالية التمثيل القائمة، وما هو الشكل الأنسب لتمثيل القطاع الخاص من خلال جسم مؤسسي واحد، وما هي معوقات قيام مثل هذا الجسم، وذلك من خلال اجراء العديد من المقابلات مع ذوي العلاقة.

2.3 واقع تمثيل القطاع الخاص الفلسطيني

عملياً وعلى ارض الواقع توجد مجموعة من الاتحادات والمراكز التي تمثل او تقدم نفسها على انها ممثل للقطاع الخاص او جزء منه، ومن هذه الاجسام:

1. اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية، وهو يمثل الغرف التجارية في كافة المحافظات.
2. اتحاد الصناعات الفلسطينية (ويضم ثلاثة عشر اتحاداً صناعياً متخصصاً).
3. مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد).
4. جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين.
5. جمعية المستوردين الفلسطينيين.

هذه الاجسام تمثل قطاعات عمل مختلفة من القطاع الخاص الفلسطيني، اما عملية تمثيل القطاع الخاص بشكل عام، فهي اشكالية جرى محاولة حلها من خلال تأسيس ما يعرف بالمجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني، الا ان الاشكالية ظلت قائمة بل وازدادت تعقيدا حيث ان الغرف التجارية تقدم نفسها ممثلا لكل القطاع الخاص وجاء المجلس التنسيقي ليقدم نفسه ايضا ممثلا لكل القطاع الخاص، والمجلس التنسيقي يضم في عضويته الاتحادات التالية:

1. اتحاد الغرف التجارية.
2. الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.
3. مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد).
4. جمعية رجال الأعمال.
5. اتحاد شركات التأمين.
6. اتحاد شركات أنظمة المعلومات (بيتا).
7. اتحاد الخدمات الإدارية للمؤسسات السياحية.
8. مجلس الشاحنين الفلسطينيين.
9. جمعية البنوك العاملة في فلسطين.
10. اتحاد الصناعات الإنشائية.

قام الباحث بإجراء مقابلات مباشرة مع مدراء او رؤساء الاتحادات والمجالس المذكورة، باستثناء مجلس الشاحنين، وتمت المقابلات بناء على استمارة مقابلة معدة مسبقاً، وقد تحث المبحوثين عن بكل وضوح واثاروا بصراحة الى وجود اشكالية في عملية التمثيل تتمثل في كثرة الاجسام التمثيلية وتزاحمها على القيام بهذا الدور الامر الذي خلق مع هذه الحالة نوع من التنافس غير الصحي وتضارب في المصالح على حساب القطاع الخاص .

3.3 نبذة عن المؤسسات التمثيلية.

ان المؤسسات التمثيلية التي اجريت عليها الدراسة من خلال المقابلة وعددها تسعة تغطي معظم قطاعات الاعمال الخاصة ومعظم الانشطة الاقتصادية للقطاع الخاص الفلسطيني وفيما يلي نبذة عن هذه المؤسسات التمثيلية.

1.3.3. الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين

في البداية كان هناك تجمع انشئ برغبة ومبادرة من شركات التأمين العاملة في فلسطين، في محاولة منها لضبط صناعة التأمين وحمايتها والرقابة على العاملين فيها، بمعنى ان هذا التجمع كان بمثابة رقابة ذاتية وتم تسجيله لدى السلطة عام 2002 حسب قانون المنظمات الاهلية. في عام 2005 تم العمل على اعداد قانون التأمين من قبل الحكومة وصدر عام 2006 تحت اسم قانون رقم 20 لسنة 2005 وهو القانون الذي يحكم كل ذوي العلاقة بقطاع التأمين واسس الترخيص وقوانين العمل، وهذا القانون افرد باباً او مواد لما اسماء اتحاد شركات التأمين، ونص على ان كل شركة تأمين عاملة في فلسطين هي حكما عضو في الاتحاد (اي ان العضوية إجرامية)، كما نص القانون في المادة 131-136 على ان الاتحاد هو الممثل القانوني لشركات التأمين العاملة في فلسطين امام الغير، وبناء عليه اجتمعت الشركات وعملت بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال على انجاز النظام الداخلي للاتحاد. في عام 2006 أنيط بادارة الرقابة على التأمين وهي دائرة تابعة لهيئة سوق رأس المال، انيط بها اصدار العقوبات للمخالفين في قطاع التأمين، على ان يكون من حق الاتحاد رفع التوصيات إلى ادارة الرقابة وليس من حقة اصدار العقوبات. تم انتخاب اول مجلس ادارة مؤقت للاتحاد لمدة سنة، ثم انتخب المجلس الحالي عام 2007 ومدته سنتان. (وضاح الخطيب، شباط 2008، اتصال شخصي)

2.3.3. اتحاد شركات انظمة المعلومات.

تأسس الاتحاد في مطلع عام 1999 في رام الله - فلسطين، كاتحاد قائم على أساس العضوية للشركات المسجلة رسمياً في مجال أنظمة المعلومات. يمثل الاتحاد حوالي 90% من الشركات الفاعلة من مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات. ويقدم الاتحاد عدة برامج وخدمات صممت لدعم الشركات الأعضاء والارتقاء بالخدمات المقدمة للزبائن والوصول بها للمستوى المعلوماتي والتكنولوجي المتطور، ويعمل الاتحاد بمستوى مهني عالٍ ومتقدم. يعمل الاتحاد بموجب نظام داخلي يضبط عمله، وهو مسجل لدى السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل رسمي وقانوني. يضم الاتحاد حوالي 90% من شركات انظمة المعلومات الفعالة والمحركة في السوق الفلسطينية في مجال انظمة المعلومات، بمعنى ان الاعضاء في الاتحاد هم شركات كبيرة في السوق الفلسطينية، لكن الاتحاد لا يمانع بل ويشجع ان تكون اي شركة تنطبق عليها شروط العضوية عضواً فيه، وفي الحقيقة اننا نتوجه للشركات الكبيرة لكي تنضم للاتحاد لأنه لا يمكن ان نتوجه للجميع، حيث يوجد على سبيل المثال المئات من مقاهي الإنترنت.

من المهم التأكيد هنا على ان الاتحاد او سياسة الاتحاد لا تتأثر بحجم اي من الشركات الأعضاء.

(ايهاب الجعبري، كانون ثاني 2008، اتصال شخصي)

3.3.3. جمعية رجال الاعمال

تاسست الجمعية عام 1998 من اجل تمثيل النخبة من رجال الأعمال الذين يعملون على تنمية الاقتصاد الوطني، سواء كانوا صناعيين او تجاريين او يعملون في قطاع الخدمات او السياحة او الزراعة، تاسست جمعية رجال الأعمال لسد الفراغ الذي تبين مع الزمن ان الغرف التجارية الصناعية غير قادرة على ملئه، بحيث إنها غير قادرة على تمثيل هذه الشريحة الاقتصادية المهمة والفعالة.

تهدف الجمعية إلى تعزيز دور القطاع الخاص في القرارات التي تخص هذا القطاع والقرارات التي تؤثر في المسيرة الاقتصادية في البلد، كما تعمل الجمعية على تطوير اوضاع المؤسسات الاقتصادية من خلال مركز دراسات مقره مدينة نابلس وهو مركز تطوير القطاع الخاص، كما يعمل الاتحاد على تقوية العلاقات بين رجال الأعمال الفلسطينيين ورجال الأعمال في البلدان العربية والاجنبية.

(محمد المسروجي، نيسان 2008، اتصال شخصي)

4.3.3. جمعية البنوك العاملة في فلسطين

تاسست جمعية البنوك في فلسطين عام 1998 وهي مؤسسة غير حكومية وغير ربحية، تهدف إلى التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص في كل ما من شأنه خدمة وتعزيز الاقتصاد الوطني، وبحث مختلف اوجه النشاطات للاعضاء والمساهمة في حل مشاكلهم.

(نبيل ابو نيباب، كانون ثاني 2008، اتصال شخصي)

5.3.3. اتحاد الصناعات الفلسطينية.

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية هو المؤسسة الوطنية التي تمثل القطاعات الصناعية الفلسطينية من خلال اتحاداتها التخصصية، وتأسس الاتحاد في العام 1999 كمؤسسة قطاع خاص.

يعمل الاتحاد على تمكين عملية التطوير الصناعي باعتبارها اساس تطوير الاداء الاقتصادي، ويتمثل دور الاتحاد العام التمثيلي في التعليم والتدريب والتمثيل والدفاع وتوصيل قيم التطوير والمسؤولية الاجتماعية والصناعة المنافسة على المستوى العالمي.

تقود استراتيجية الاتحاد للتطوير الصناعي من خلال الاتحادات الصناعية التخصصية إلى وجود اتحادات قوية تقوم على العضوية الفاعلة وتقدم الخدمات المهمة للاعضاء وتطوير فاعل للسياسات والتواصل المتكامل.

تشمل القطاعات الصناعية الممثلة بالاتحاد العام كلاً من:

1. اتحاد صناعة الحجر والرخام

2. اتحاد الصناعات الكيماوية

3. اتحاد الصناعات الورقية

4. اتحاد الصناعات النسيجية

5. اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية

6. اتحاد الصناعات الدوائية

7. اتحاد الصناعات الخشبية والاثاث

8. اتحاد الصناعات التقليدية

9. اتحاد الصناعات البلاستيكية

10. اتحاد الصناعات الانشائية

11. اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية

(سعد الخطيب، كانون ثاني 2008، اتصال شخصي)

6.3.3. مركز التجارة الفلسطيني(بالتريد)

اسس المركز اساساً بهدف تنمية وترويج المنتجات الفلسطينية، وهو مؤسسة غير هادفة للربح، ويعتبر المركز نفسه ممثلاً للقطاع الخاص بالأمر ذات العلاقة بالقطاع التجاري، والمركز عضو مؤسس وفعال في المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، ويقدم خدماته لنشاط التجارة بشكل عام وليس لشركة معينة او مجموعة شركات محددة، وبلغ عدد اعضاء الجمعية العمومية للمركز عام 170 عضو حتى تاريخه (ماهر حمدان، كانون ثاني 2008)

7.3.3. اتحاد الصناعات الانشائية(الاتحاد المقاولين)

تاسس الاتحاد عام 1994 بموجب مرسوم رئاسي، وبدأ العمل منذ ذلك التاريخ، ويضم الآن في عضويته عدداً من الشركات والمقاولين يعملون في اربعة انواع من الأعمال هي الأبنية والطرق والمياه والمجاري والميكانيك، وهذه الشركات والمقاولون مصنفون إلى خمس درجات، والدرجة الاولى مقسمة إلى درجة (أ) ودرجة (ب)، ويرأس الاتحاد مجلس ادارة يتكون من رئيس ونائبه وامين سر وعشرة اعضاء، يجري انتخابهم كل سنتين.

يقوم الاتحاد باستلام ملفات المقاولين وتمحيصها واعتمادها حسب الشروط المنصوص عليها للتصنيف وتقديمها إلى لجنة تصنيف برئاسة ممثل عن وزارة الأشغال وعشرة أعضاء آخرين من وزارات مختلفة، بالإضافة إلى اتحاد المقاولين، والاتحاد ممثل في الكثير من المؤسسات الوطنية، منها: المواصفات والمقاييس وغرفة التحكيم الفلسطينية الحديثة التأسيس والاتحاد عضو في المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص الذي يضم عشر مؤسسات كبرى. (عادل عوده، اذار 2008)

8.3.3. اتحاد الغرف التجارية

تأسس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية عام 1989 في مدينة القدس بمبادرة من الغرف التجارية الفلسطينية الموجودة في كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشكل الاتحاد المظلة الرئيسية للغرف.

بدأت الغرف التجارية بالعمل بشكل أكثر فعالية بعد الانتخابات الاخيرة لمجالسها الادارية في بداية عقد التسعينيات، ناهيك عن التغييرات في الوضع السياسي العام وانطلاقة مسيرة السلام وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد انعكس ذلك كله بشكل ايجابي على اداء الغرف من حيث الارتقاء بالخدمات التي تقدمها للاعضاء، مما أدى إلى زيادة عدد الاعضاء المسجلين في الغرف - اعضاء الغرف وليس الاتحاد- (جمال جوايره، نيسان 2008)

9.3.3. المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص.

المجلس التنسيقي يضم عشرة اتحادات تمثل معظم قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، ورئاسة هذا المجلس دورية بين الاعضاء المؤسسين، وهم: الغرف التجارية وجمعية رجال الأعمال واتحاد الصناعات ومركز التجارة الفلسطيني (بالترديد)، وسبب احتكار هؤلاء الاربعة لرئاسة المجلس هو كون مؤسساتهم الاكثر شمولاً بالنسبة للتمثيل من حيث مجالات العمل، فمركز التجارة يعمل مع كل القطاعات في مجال الترويج، وكذلك جمعية رجال الأعمال والغرف التجارية، واتحاد الصناعات فانه يمثل ثلاثة عشر اتحاداً فرعياً يمثلون مختلف مجالات الصناعة في الوطن، اما اتحاد شركات التأمين مثلاً فهو يعمل في مجال التأمين فقط وكذلك جمعية البنوك وغيرها، هذا بالإضافة إلى ان هؤلاء الاربعة هم المؤسسون للمجلس التنسيقي. (محمد المسروجي، 2008، اتصال شخصي)

اسس المجلس التنسيقي بمبادرة من مجموعة من رجال الاعمال والمؤسسات التمثيلية وهي اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات وجمعية رجال الاعمال ومركز التجارة الفلسطيني، والمجلس عبارة عن ائتلاف توافقي يتناوب على رئاسته المؤسسات الاربعة التي قامت على

تأسيسه، رغم ان عدد الاعضاء الحاليين فيه هم عشرة مؤسسات بما فيها المؤسسات الاربعة وهي:

1. اتحاد شركات انظمة المعلومات
2. اتحاد شركات التامين
3. جمعية البنوك العاملة في فلسطين
4. اتحاد الصناعات الانشائية
5. مجلس الشاحنين
6. جمعية الخدمات الادارية للشركات السياحية والعضوية في المجلس التنسيقي اختيارية وعدد الاعضاء في تزايد مستمر (الاتصالات الشخصية، 2008)

4.3. عضوية المؤسسات التمثيلية وخدماتها.

تختلف العضوية في المؤسسات التمثيلية من مؤسسة لآخرى من حيث عدد الاعضاء ، كما يوجد فرق من جهة الالزامية والطوعية في الانتساب او العضوية، وان كانت الصفة السائدة هي الطوعية باستثناء مؤسستين حيث ان العضوية فيها الزامية. كما يوجد فرق بالنسبة للعضوية من حيث التخصص وعدم التخصص، فبعض الاتحادات تعتبر تخصصية لنشاط معين من الاعمال مثل اتحادات الصناعات المختلفة(الاتحادات التخصصية) بينما يوجد مؤسسات تمثيلية غير تخصصية ومثل اتحاد الغرف التجارية وجمعية رجال الاعمال .

والجدول التالي يوضح هذه الفروقات.

جدول رقم(5) يوضح طبيعة العضوية في المؤسسات التمثيلية.

المؤسسة	عدد الاعضاء	الزامية/ طوعية
اتحاد شركات التامين	8 شركات	الزامية
اتحاد شركات انظمة المعلومات	86 شركة	طوعية
جمعية رجال الاعمال	عدد من اهم رجال الاعمال والشركات العاملة	طوعية
جمعية البنوك	21 بنك	طوعية
اتحاد الصناعات الفلسطينية	11 اتحادا تخصصيا تضم 4000 منشاه صناعية	طوعية
مركز التجارة الفلسطيني	270 شركة	طوعية
اتحاد الصناعات الانشائية	620 شركة ومقاول	طوعية
اتحاد الغرف التجارية	14 غرفة تجارية تضم بمجموعها 54 الف عضو	الزامية

طوعية	10 اتحادات او جمعيات	المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص
-------	----------------------	--------------------------------------

الاتصالات الشخصية (2008)

والعضوية في هذه المؤسسات هي مشروطة وتتقاطع جميعها في ضرورة ان يكون الراغب في الانتساب مسجلا لدى جهة الاختصاص في السلطة، وفي حالة كون الاتحاد تخصصيا فانه يشترط على الراغب في الانتساب ان يكون عاملا في نفس المجال كأن يكون الصناعة او انظمة المعلومات، والمؤسسات المذكورة في الجدول رقم 4 اعلاه تعتبر خمسة منها تخصصية وثلاثة منها غير تخصصية هي جمعية رجال الاعمال واتحاد الغرف التجارية والمجلس التنسيقي، وبالنسبة لمركز التجارة الفلسطيني فانه اسس كمركز متخصص في ترويج المنتجات الفلسطينية، وعليه فان العضوية فيه حق لاي شركة يكون نشاطها متوافق مع اهداف المركز.

تقدم المؤسسات التمثيلية مجموعة من الخدمات لاجنائها المنتسبين تهدف بمجملها الى تطوير الاعضاء وتحسين ادائهم ونتاجيتهم، من خلال ورش عمل ولقاءات وبرامج تدريب وخدمات استشارية ومنح مالية واقامة المعارض وتسهيل اقامة علاقات مع المحيط العربي والعالمي والمساعدة في حل المشاكل لصالح الاعضاء.

وتقدم الغرف التجارية بالاضافة الى هذه الخدمات مجموعة اخرى من الخدمات ذات العلاقة بالاجراءات الرسمية من المصادقة على بعض المعاملات واصدار الشهادات والتصاريح. اما بالنسبة لحجم التمثيل فان الاتحادات او المؤسسات التمثيلية المبحوثة والمذكورة اعلاه تختلف فيما بينها بالنسبة لحجم تمثيلها للقطاع الذي تعتبر نفسها ممثلا له بمعنى ان بعض المؤسسات تمثل 100% من القطاع او اقل قليلا بينما تمثل بعضها اقل من الثلث كما هو موضح ادناه:

- اتحاد شركات التامين يضم 8 شركات وهو عدد الشركات العاملة في فلسطين
- جمعية البنوك تضم 21 بنك من اصل 22 بنك عامل في فلسطين
- اتحاد الصناعات يضم ما مجموعه 4000 منشأة صناعية من حوالي 13000 منشأة صناعية حسب بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.
- اتحاد شركات انظمة المعلومات يضم 86 شركة من مئات الشركات العاملة في نفس المجال.
- اتحاد الغرف التجارية يضم 54000 شركة من اصل ما يزيد على 109 الاف منشأة حسب جهاز الاحصاء عام 2007، وتجدر الاشارة هنا الى ان معظم اعضاء اتحاد الغرف هم اعضاء في اتحادات اخرى، كما ان اعضاء الاتحادات هم اعضاء او يجب ان يكونوا اعضاء في الغرف التجارية بحكم القانون.

5.3. رؤية المؤسسات التمثيلية لعملية التمثيل.

كما هو واضح فقد تم اجراء سبع مقابلات مع مؤسسات تمثيلية للقطاع الخاص، علماً ان هناك مؤسستين لم يتمكن الباحث من اجراء المقابلة معها لأسباب كانت تتعلق بانشغال القائمين عليها، وعدم وجود الوقت لإجراء المقابلة كما ذكروا، بالإضافة إلى عدم اجراء مقابلة مع جمعية الخدمات الادارية للشركات السياحية، وذلك كون هذه الجمعية ما زالت في مرحلة التأسيس، ولم يتمكن الباحث من التوصل إلى الشخص الذي يمكنه التحدث باسمها. يرى الباحث ان المقابلات كانت قيمة، وقد تمت بعد كثير من الترتيب والاتصال مع الاشخاص المبحوثين على اعتبار انهم اصحاب اجندات ممثلة ومشغولون بالكثير من الأعمال والمواعيد، وقد ابرز المبحوثون من خلال حديثهم الصريح، اهم المشاكل التي تعاني منها عملية تمثيل القطاع الخاص، خاصة فيما يتعلق بدور القوانين وحادثة اجهزة الدولة وعلاقتها بهذه الاشكالية، بالإضافة إلى دور بعض الاشخاص المتنفذين في خلق الواقع التمثيلي الحالي، وعبر الغالبية عن عدم ممانعتهم بل ومطالبتهم بتوحيد المرجعية التمثيلية للقطاع الخاص، على اعتبار ان ابرز ملامح عملية التمثيل هي وجود عدة اجسام تمثيلية تدعي تمثيلها للقطاع الخاص، كما اشير الى ذلك في الباب السابق.

من المهم الاشارة هنا الى ان القانون يكفل ويجيز حق تشكيل الاتحادات وانه يحق لاي مؤسستين او اكثر تشكيل اتحاد او جمعية، الا ان الاشكالية في حالة القطاع الخاص قائمة حيث يوجد نوع من التنافس غير الصحي او حالة من التزاحم على عملية التمثيل، وقد اشار غالبية المبحوثين الى هذه الاشكالية، فالمبحوثين جميعا هم اعضاء في المجلس التنسيقي للقطاع الخاص وغالبيتهم منتسبين للغرف التجارية ، بالإضافة الى ان بعضهم عضو في جمعية رجال الاعمال.

ان عملية تمثيل القطاع الخاص من وجهة نظر المبحوثين ليست كما يجب، حيث ان بعض المبحوثين اشاروا الى ان غياب الدور الفاعل للغرف التجارية في مرحلة ما دفع البعض الى التفكير في البحث عن بديل فنشطت الاتحادات القائمة وجرى العمل على تاسيس اتحادات جديدة كالمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص.

وبخصوص المجلس التنسيقي فهو جسم هلامي كما اعتبره غالبية المبحوثين وهم جزء منه واثاروا الى ان هذا المجلس غير فعال ويخضع لعملية هيمنة من قبل بعض القائمين عليه.

هذا بالإضافة الى ان المبحثين اجمعوا تقريبا على ان قيام جسم تمثيلي واحد يمثل القطاع الخاص هو مطلب ضروري ويخدم القطاع الخاص ويجعل من جهة قادرة على الضغط "جماعة ضغط".

عند سؤال المبحثين عن رأيهم بعملية التمثيل، واقامة جسم مؤسسي واحد يمثل القطاع الخاص جاءت آراؤهم على النحو التالي:

لكي يكون القطاع الخاص اقوى من حيث التمثيل ويتقدم امام الآخرين برؤية واحدة، فانه من الضروري وجود جسم واحد يمثل القطاع الخاص، يكون هذا الجسم قادراً على التأثير، لانه يمثل كل القطاع الخاص وليس جزءاً منه، ما يجري الآن ان الحكومة او المجلس التشريعي عندما يريدان التوجه للقطاع الخاص فانهما يتوجهان للمجلس التنسيقي احيانا او للاتحاد التخصصي (الاتحاد الذي يمثل قطاع معين)، في حين نجد الحكومة في مكان آخر او مناسبة اخرى لا تتوجه لا للاتحاد ولا للمجلس، وأعطي مثلاً واضحاً هو ان هيئة سوق راس المال تضم في مجلس ادارتها اثنين يمثلون القطاع الخاص احدهما هو مدير احدى الشركات الفلسطينية وليس عضواً في اي اتحاد، وعضوية مجلس ادارة كهذا يجب ان تكون لخبراء وليس لمدراء شركات سوف يعملون في النهاية لمصلحة شركاتهم، يحدث هذا لأن عملية تمثيل القطاع الخاص ليست مبنية على اساس مؤسسي واضح والمشكلة في القطاع الخاص نفسه.

من المهم ان اذكر ان الدعوات التي توجهها الحكومة للقطاع الخاص لا توجه للغرف التجارية، لان الغرف لم تستطع على مدى سنين عمرها الطويلة ان تكون هي المعبرة عن هموم القطاع الخاص، وهذا سبب آخر مهم من اسباب تعدد الأجسام التمثيلية وولادة اجسام اخرى.

كما ان المجلس التنسيقي ليس هو الممثل للقطاع الخاص كاملاً، لأن هذا المجلس لا يمكن محاسبته وهو جسم ليس له اي شكل قانوني وليست لديه اي خطة او اهداف واضحة ومحددة او قابلة للقياس، في النهاية اقول: ان القطاع الخاص يجب يكون ممثلاً بشكل افضل وتكون عملية التمثيل قائمة على اساس قطاعي، بمعنى ان المجلس التنسيقي كفكرة مجردة يمكن ان يكون اساساً لتطوير عملية التمثيل، على ان يضم ممثلين عن كل القطاعات، وان لا يكون تحت سيطرة وهيمنة مجموعة من الافراد او الممثلين كما هو حاصل الآن، حيث إن المجلس الحالي واقع تحت هيمنة اربعة من اعضائه العشرة، نحن عضو في هذا المجلس، الا اننا نرى

انه تحت سيطرة اربعة اشخاص بحجة انهم من أسسوه، وإذا استمر هذا النهج فاعتقد اننا سوف نشهد ولادة مجلس جديد للتخلص من هيمنة المجلس الحالي، وسوف يقع المجلس الجديد تحت هيمنة اخرين، ونشهد ولادة مجالس اخرى، وللخروج من هذه الدائرة يجب ان يكون المجلس ذا طابع مؤسسي خاضعاً لقانون ولوائح تنظم عمله وتتيح المجال للمحاسبة وتعزز من النهج الديمقراطي.(وضاح الخطيب،2008،اتصال شخصي)

ان احداث تغيير والتأثير على الحكومة يحتاج إلى مزيد من الضغط، وهذا يحتاج إلى وحدة موقف من قبل القطاع الخاص، وعليه اعتقد انه من المهم ان يكون هناك جسم تمثيلي واحد قوي قادر على التأثير والضغط، مع الحفاظ على الاتحادات والمراكز والأجسام التمثيلية المتخصصة القادرة على فهم مشاكل واحتياجات القطاعات كل لقطاعه.

اعتقد ان مثل هذا الجسم قائم وموجود، فالمجلس التنسيق للقطاع الخاص يمثل حوالي 90% من النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، ورغم ذلك فان تأثيره محدود والسبب كما اسلفت ان التغيير يحتاج إلى قرار من الجهات الحكومية، على سبيل المثال مسألة احداث تغيير في نوعية التعليم، يحتاج إلى قرار من وزارة التربية مهما بلغ ضغط الجهات الأخرى، فالمسألة في النهاية تحتاج إلى قرار حكومي، كما ان هناك سبباً آخر لضعف المجلس التنسيقي يتعلق بصراعات ومصالح شخصية وسياسية، والمجلس التنسيقي بشكله الحالي جيد ولا داعي لان يكون مؤسسة او يأخذ شكل المؤسسة، فهو توافقي وهو يمثل القطاع الخاص بشكل اقوى من الغرف التجارية بالاستناد إلى معيار الطوعية والاجبارية في العضوية.(ايهاب الجعفري،2008،اتصال شخصي)

ان الأعمال الحرة قائمة على المنافسة وتعارض الصالح لهذا لا يمكن بناء جسم تمثيلي واحد يمثل القطاع الخاص كاملاً، بسبب تضارب المصالح بين مكونات القطاع الخاص. ان المجلس التنسيقي يعتبر الجهة التي تستطيع القول انها تمثل القطاع الخاص، ولكن هذا المجلس ليس له شكل مؤسسي، وهو ليس هيئة رسمية مسجلة وإنما يعمل بموجب تفاهات ولوائح غير رسمية بين الاعضاء ضمن مصلحة مشتركة، لكنه لا يستطيع اصدار قرارات ملزمة للاعضاء.

المجلس التنسيقي يضم عشرة اتحادات تمثل معظم قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، ورئاسة هذا المجلس دورية بين الاعضاء المؤسسين.

ان القطاع الخاص الفلسطيني ممثل بشكل جيد من خلال المجلس التنسيقي، ولكن هذا التمثيل غير فاعل لعدة اسباب اهمها:

1. اختلاف الاهتمامات والمصالح بين مكونات القطاع الخاص.
 2. المصلحة الخاصة في كثير من الاحيان تتغلب على المصلحة العامة.
 3. انشغال رجال الأعمال وترك معالجة القضايا المهمة للموظفين في المؤسسات.
- وعليه لا يمكن للمجلس التنسيقي ان يكون جهة قادرة على اصدار قرارات إلزامية، فقد حاولت كرئيس للمجلس التنسيقي ان أفرض يوم اضراب واحد الا ان ذلك لم يكن ممكناً بسبب تعارض مصالح الكثير مع اجراء كهذا، فكيف سنكون قادرين على التأثير. لتجاوز هذه المسألة اعتقد انه يجب اقامة مكتب يتبع المجلس التنسيقي يضم استشاريين وقانونيين وخبراء يكونون هم المرتكز للمجلس ليرتقوا بمستواه إلى الحد الذي يصح معه قادراً على التأثير وقادراً على اعادة تقييم القوانين ذات العلاقة، وتقديم توصيات للجهات التشريعية والتنفيذية، والعمل على خلق حالة من الترابط المصلي بين المجلس التنسيقي والأعضاء لكي يكون المجلس قادراً على اصدار قرارات إلزامية ينفذها الاعضاء.(محمد المسروجي،2008،اتصال شخصي)

يعتبر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص هو الممثل لهذا القطاع، ولكن في الحقيقة وعلى الأرض فان دوره الحالي هو صفر ولا يقدم اي خدمات تذكر، فهو يضم سبعة اجسام تمثيلية ضعيفة، مما ادى إلى سيطرة اشخاص على هذا المجلس، ثم ان المصنع على سبيل المثال اصبح ممثلاً من قبل اكثر من جسم تمثيلي تتنافس على تمثيله.

جمعية اتحاد البنوك عضو في المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، ولكن على ارض الواقع فإن هذا المجلس يخضع لهيمنة وسيطرة اربعة من اعضائه السبعة والأعضاء السبعة هم:

1. اتحاد الغرف التجارية.
 2. اتحاد الصناعات الفلسطينية.
 3. مركز التجارة الفلسطيني.
 4. جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين.
 5. جمعية اتحاد البنوك.
 6. جمعية اتحاد شركات التأمين.
 7. اتحاد شركات انظمة المعلومات.
- أربع من هذه المؤسسات تهيمن على المجلس التنسيقي من خلال تبادل امانة السر فيما بينها، ويضيف السيد نبيل بهذا الخصوص: (اليوم كنت في اجتماع بهذا الشأن لكي نعرف هل نحن اعضاء في هذا المجلس ام لا؟ فإما ان نكون اعضاء حقيقيين او لا نكون).

وعليه فإن هذا المجلس بشكله الحالي لا اعتبره ممثلاً للقطاع الخاص، فبالإضافة إلى هيمنة البعض عليه، هناك اسباب اخرى متعلقة بعدم فاعليته وهو في الحقيقة يخدم اشخاصاً معينين من مسؤولي الاتحادات الاعضاء.

اعتقد ان القطاع الخاص الفلسطيني الضعيف اصلاً، غير ممثل بشكل صحيح وحقيقي، ويجب ان يقوم التمثيل على اساس قطاعي، بحيث يوجد جسم مؤسسي حقيقي يضم اتحادات او ممثلين لمختلف القطاعات، بمعنى ان يضم جسماً واحداً يمثل قطاع الصناعة وآخر يمثل قطاع التجارة، وكذلك الخدمات، والقطاع المصرفي، وقطاع التأمين وهكذا، على ان يكون لهذا الممثل شكل مؤسسي معروف وواضح، فالمجلس التنسيقي هو جسم لا يعمل بموجب اي لائحة او نظام وتسيطر عليه مجموعة من الاشخاص دون اي سبب او مبرر مقنع.

ان معوقات قيام جسم تمثيلي واحد للقطاع الخاص تتعلق بمسألتين:

الأولى: ان القطاع الخاص نفسه ضعيف كما ذكرت سابقاً، وغير قادر على التأثير.

الثانية: ان الحكومه تتعامل مع المجلس التنسيقي بشكله الحالي، على انه ممثل للقطاع الخاص، وانا لا اعتبره كذلك لأسباب ذكرتها سابقاً، رغم ان الجمعية عضو فيه.

كما ان هناك معوقات قانونية، فالقوانين الحالية اما انها جديدة غير ناضجة او انها قديمة جداً وغير ملائمة.

هذه الاشكاليات مجتمعة (اشكالية التمثيل الحالي واشكالية القوانين والتشريعات) لها بالتاكيد تأثير سلبي على القطاع الخاص وعمله وتطوره. (نبيل ابو ذياب، 2008، اتصال شخصي)

يعتبر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص هو الممثل لهذا القطاع بشكل عام، واعتقد انه يمثل حوالي 80% من حجم القطاع الخاص، وعليه اعتقد الشكل الأنسب لتمثيل القطاع الخاص هو قائم ولكن من المهم ملاحظة ما يلي:

1. المجلس التنسيقي ليس له شكل مؤسسي واضح، وهو جسم هلامي، يعاني من اشكالية من حيث المرجعية القانونية، وهذا يضعف من عمله، ويؤثر على علاقة القطاع الخاص بشكل عام مع باقي القطاعات، ويؤثر على دوره في التنمية والمشاركة في رسم السياسات.

2. يعمل بموجب مذكرة تفاهم ولا يوجد نظام داخلي او اي لوائح اخرى تنظم عمله.

3. رئاسة هذا المجلس حكر على اتحاد الغرف التجارية، واعتقد انه يجب ان تكون دورية.

اما من حيث معوقات اقامة جسم تمثيلي واحد، سواء كان المجلس التنسيقي (بعد تطويره) او اي جسم آخر يمثل القطاع الخاص تمثيلاً حقيقياً فان من اهم معوقات قيام هذا الجسم

هي:

1. خوف بعض المؤسسات التمثيلية على صلاحياتها او جزء منها.

2. مصالح شخصية لبعض القائمين على المؤسسات التمثيلية او الشخصيات الأخرى ذات العلاقة.

حالة التنافس غير الصحي الموجودة بين الممثلين.(سعد الخطيب،2008،اتصال شخصي)

لا يمكن ان يكون هناك جسم واحد ممثلاً لكل القطاع الخاص دون وجود اجسام تمثيلية متخصصة، لان هناك عدة قطاعات ومصالح متعارضة ومتناقضة احياناً بين القطاعات، ثم انه وحسب اعتقادي لا يوجد في اي من بلدان العالم المتقدم وغير المتقدم جسم تمثيلي واحد لكل القطاع الخاص.

والشكل الامثل لتمثيل القطاع الخاص الفلسطيني هو المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، على ان يتم تطويره بحيث يشمل قطاعات ما زالت غير ممثلة فيه، مثل قطاع الزراعة مثلاً، فالمجلس حالياً يضم عشر مؤسسات، والرئيس الفخري له هو اتحاد الغرف التجارية، ويتم تناوب السكرتارية بين الاعضاء الاربعة المؤسسين وهم جمعية رجال الأعمال والغرف التجارية و(بالتريد) واتحاد الصناعات.

اما ان يأخذ المجلس شكلاً آخر كأن يكون مؤسسة ذات هيكلية معينة وبها موظفون ولها مقر وإلى آخره، فان هذا سوف يبرز معه مشكلة تمويلية ذات علاقة برواتب الموظفين والإيجارات ومصاريف اخرى.(ماهر حمدان،2088،اتصال شخصي)

ان قيام جسم تمثيلي قادر على التأثير والمساهمة الفعالة في حل مشاكل القطاع الخاص هو مطلب ملح، ونظرياً فان المجلس التنسيقي للقطاع الخاص هو شكل مناسب لكي يكون ممثلاً قوياً لهذا القطاع، ولكن هذا المجلس هو جسم غير مضبوط بلوائح عمل، ونحن كاتحاد طلبنا عمل نظام، إلا انه لم يتم التجاوب مع هذا المطلب من قبل المجلس الذي يتناوب على رئاسته اربعة اعضاء فقط من اعضاءه العشرة، وذلك بحكم الهيمنة وليس بحكم لائحة او نظام.

ان المجلس التنسيقي ليس جسماً فعالاً لتمثيل القطاع الخاص، ومعوقات قيام جسم فعال او تفعيل المجلس الحالي هي معوقات لها علاقة بهيمنة بعض الاعضاء عليه، وهم الأعضاء الاربعة المؤسسون، الذين يجيرون المجلس لمصلحة اتحاداتهم او مؤسساتهم او اعمالهم الخاصة.

كما ان عدم وجود اية لوائح أو أنظمة تنظم عمل المجلس، يسهل على البعض استغلاله والهيمنة عليه، وهذا يعتبر عائقاً امام تفعيل دور هذا المجلس، الذي لا يقدم اي خدمات للقطاع الخاص بقدر ما يخدم اربعة من اعضائه فقط، وهو اي المجلس ليس بديلاً عن الغرف التجارية، بل ان مثل هذا الجسم ضروري بشرط ان يكون ضاغطاً على الحكومة وله تأثير، ويعمل على تقديم الدراسات للقطاع الخاص، وانا لست ضد ان تقوم الغرف التجارية بهذا الدور ويلغى المجلس التنسيقي. (عادل عوده، 2008، اتصال شخصي)

انه من الضروري خلق جسم تمثيلي واحد للقطاع الخاص يقوم على اساس التمثيل القطاعي، بمعنى ان يكون كل قطاع ممثلاً بحسب حجمة من جهة عدد العاملين فيه او مساهمته في الناتج الاجمالي، ويكون اتحاد الغرف التجارية هو المظلة او الجسم الذي يضم هؤلاء الممثلين، على اعتبار ان الغرف هي الجسم الأكثر تمثيلاً، وتعمل بموجب قانون يعرف بقانون الغرف التجارية منذ زمن بعيد، وتضم مختلف الشرائح الاقتصادية وهذه مسألة مهمة، حيث ان 99% من المنشآت في فلسطين هي منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم بالاستناد إلى عدد العاملين. (جمال جوابره، 2008، اتصال شخصي)

يلاحظ الباحث ان رأي المبحوثين في احسن الاحوال يعتبر ان المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص جسم ملائم لتمثيل القطاع الخاص الا انه بحاجة الى تطوير، بينما يعتبر قسم من المبحوثين ان عملية تمثيل القطاع الخاص ليست كما يجب، بمعنى ان القطاع الخاص غير قادر على التأثير بالسياسات والتشريعات لافتقاره الى الجسم التمثيلي القادر على احداث ذلك. كما اجمع المبحوثون على ضرورة قيام جسم تمثيلي واحد ، او تطوير المجلس التنسيقي ليكون هو هذا الجسم، الا ان المبحوثين بلا استثناء اعتبروا المجلس التنسيقي سواء كان ممثلاً للقطاع الخاص او لم يكن كذلك فهو جسم هلامي غير فعال من حيث التمثيل.

وقد تركز الحديث عن المجلس التنسيقي للقطاع الخاص كون البعض يعتبر ان حل اشكالية التمثيل هو المجلس التنسيقي، الا انه ومن خلال اعضاء هذا المجلس يرى الباحث انه جسم غير فعال ويعترض على ادؤه اكثر من نصف اعضاؤه وبعض المؤسسين له ومحتكري رئاسته، وعليه فقد اعتبر المبحوثين ان هناك عدة جهات تمثل القطاع الخاص وهي ظاهرة سلبية تلحق الضرر بالقطاع الخاص من جهة القدرة على التأثير في رسم السياسات وسن القوانين، كون هذه الجهات تعيش حالة من التنافس السلبي والتراحم والتسابق على تحقيق مصالح ضيقة.

فقد اعتبر وضاح الخطيب مدير عام اتحاد شركات التامين ان تعدد الاجسام التمثيلية له علاقة بتعدد التنظيمات السياسية الفلسطينية التي سعت تاريخياً وتسعى إلى خلق اطر تعمل في فلكها، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان حداثة السلطة سبب آخر من اسباب تعدد هذه الاجسام

التمثيلية، حيث ان تركيز اهتمام الدولة يكون بداية على الحاجات الاساسية وبناء الدستور، وبعد ذلك يفترض انها تبدأ في التفكير في كيفية وضع الاطر والمؤسسات تحت السيطرة (بموجب القانون)، المهم ان هناك الآن اكثر من جسم تمثيلي لمكونات القطاع الخاص المختلفة والمتعددة، ولا يوجد حقيقة من يمكنه ان يدعي انه يمثل كل القطاع الخاص، علما انه يجب ان يكون هناك جسم يمثل فعلاً القطاع الخاص بشكل عام، وهذا يؤدي إلى تقوية القطاع الخاص والدفاع عنه بشكل قوي ومؤثر، وهذا ما نفتقده الآن، وعلى الدولة ان تسهل قيام مثل هذا الجسم، الا انها لن تبادر إلى تأسيسه خاصة وان القطاع الخاص لم يبادر إلى ذلك.

يمكن ان تعتبر حالة التعدد في التمثيل ايجابية على قاعدة "اهل مكة ادري بشعابها"، بشرط ان يكون التعدد على اساس قطاعي اي ان لا يكون للقطاع الواحد عدد من الممثلين، بمعنى ان لا يكون لقطاع التأمين مثلاً او البنوك او الصناعات اكثر من ممثل، بل ان تكون هناك مجموعة من الممثلين لمجموعة القطاعات او المكونات (مكونات القطاع الخاص)، على ان يشكلوا في النهاية ائتلافاً او مجلساً يكون ممثلاً لكل المكونات، ويمثل القطاع الخاص كاملاً امام الحكومة ومختلف الجهات لكي يكون قوياً ويقدم رؤية واحدة تخدم الجميع. (وضاح الخطيب، 2008، اتصال شخصي)

ويرى ايهاب الجعبري مدير اتحاد شركات انظمة المعلومات ان تعدد الجهات التمثيلية بشكل عام لا يخدم القطاع الخاص، ولكن ارى ان التخصص مطلوب ومهم بالنسبة للتمثيل، بمعنى ان شركات أنظمة المعلومات هي من مكونات القطاع الخاص ولكنها مختصة في أنظمة المعلومات، ولا اعتقد انه يوجد علاقة مهمة بينها وبين شركات المقاولات على سبيل المثال، وعليه فمن الضروري وجود ممثل لهذه الشركات تحديداً.

ان الاشكالية في عملية التمثيل بسبب التعدد قائمة، فعلى سبيل المثال اقيم قبل فترة معرض بإشراف (بالتريدي) وآخر بإشراف الغرف التجارية، والمعرضان في المجال ذاته، وفي هذا نوع من الازباك وتفتيت الجهد.

من المهم ان اقول: ان الاشكالية الحقيقية بهذا الخصوص هي بين الاجسام التمثيلية من جهة والغرف التجارية من جهة اخرى، على اعتبار ان الاجسام التمثيلية هي اجسام متخصصة لقطاع معين او لتقديم خدمة معينة، كأن تكون تعزيز الصادرات او تطوير الصناعات مثلاً، ولكن الغرف التجارية هي جسم كبير يمثل كل قطاعات النشاط الاقتصادي.

مرة اخرى أود التاكيد على ان العضوية في الغرف التجارية هي الزامية بينما في باقي الاجسام التمثيلية هي طوعية، فلو سألنا اعضاء الغرفة التجارية هل سيقون اعضاء في الغرفة

إذا تم تخييرهم؟ ومن هنا يمكننا الحكم على مدى أهمية ودور هذه الغرف بالنسبة للأعضاء والقطاع الخاص كله على اعتبار أن هذه الغرف تضم كل القطاع الخاص بكافة مكوناته. باختصار وبصراحة أقول: هناك حالة من التنافس بين الممثلين، والتنافس القائم هو على المنح والدعم الخارجي الذي تقوم عليه الأجسام التمثيلية. (أيهاب الجهري، 2008، اتصال شخصي)

يرى رئيس المجلس التنسيقي ورئيس جمعية رجال الأعمال أن مسألة تعدد الأجسام التمثيلية ظاهرة إيجابية تخدم القطاع الخاص، فمثلاً الغرف التجارية التي ينتسب إليها التجار والشركات وكل ما هو قطاع خاص انتساباً إلزامياً بموجب القانون فهي ترضي الكثير من المصالح وخاصة الأعمال الرسمية منها، كذلك المتعلقة بالمصادقة على المعاملات، وهناك مؤسسة (بالترديد) وهي تهتم بترويج التجارة، وهناك اتحاد الصناعات الذي يمثل مختلف الصناعات الفلسطينية، وهناك العديد من الاتحادات التخصصية ومجموع هذه الاتحادات ممثلة في المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص.

كما لا يوجد أي نوع من التنافس الذي يصل إلى حد اعتباره مشكلة، فقد يبرز نوع من التنافس على تمويل مشروع ما من قبل إحدى الجهات المانحة، إلا أنه يتم تجاوزها ولا تشكل مشكلة حقيقية.

إن العضوية في أكثر من اتحاد ليست مشكلة، فإنا عضو في اتحاد الصناعات الدوائية كمدير لشركة القدس للمستحضرات الطبية، وعضو في جمعية رجال الأعمال، وبالتالي عضو في المجلس التنسيقي، وملزم بموجب القانون في الانتساب للغرفة التجارية، ولا أجد أن هناك مشكلة في هذا، أما أمام الآخرين فإن من يمثل القطاع الخاص هو المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، وأعضاؤه حالياً هم عشرة اتحادات، وليس الغرف التجارية، لأن الأخيرة فشلت في أن تكون ممثلاً فاعلاً للقطاع الخاص.

واعتقد أن المجلس التنسيقي ظاهرة إيجابية فريدة في العالم، إذا لا يوجد مثل هذا المجلس لا في الدول المجاورة ولا في غيرها، ولا يوجد في العالم من يقول أنا أمثل كل القطاع الخاص، وربما تقوم بهذا الدور إلى حد ما الغرف التجارية في بعض البلدان. (محمد المسروجي، 2008، اتصال شخصي)

وحول نفس المسألة يعتقد مدير جمعية البنوك نبيل أبو ذياب، أن تعدد الممثلين بالشكل القائم حالياً لا يخدم مصالح القطاع الخاص، وهذا التعدد ظاهرة غير صحية، وعملية التمثيل أصلاً

غير واضحة، فالقطاع المصرفي ممثل من قبل جهة واحدة هي جمعية البنوك، بينما نرى مثلاً قطاع الصناعة تمثله أكثر من جهة بالإضافة إلى الغرف التجارية الصناعية. وبالنسبة للتنافس القائم بين هذه المؤسسات سأحدث بها الخصوص عن المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، والعلاقة بين أعضاء المجلس التنسيقي، حيث أرى أنه لا يوجد أي تنسيق بينهم، بل هناك حالة من التنافس اللاصحي، فهناك خلافات بين اتحاد الغرف واتحاد الصناعات ومركز التجارة الفلسطيني (بالتريد) على أحقية التمثيل للقطاع الخاص، علماً أن مركز التجارة الفلسطيني تم تأسيسه لغرض ترويج الصناعات الفلسطينية، إلا أنه أصبح يعتبر نفسه أو يعتبر مثلاً للقطاع الخاص، وأصبحت هناك حالة من الازدواجية بالنسبة لقطاع الصناعة، من يمثل هذا القطاع هل هو اتحاد الصناعات أم الغرف التجارية الصناعية أم (بالتريد)، حتى أن حالة التنافس هذه قائمة بين الأشخاص القائمين على الاجسام التمثيلية.

كما أرى أنه لا يوجد اصلاً قطاع خاص فلسطيني بالمعنى الحقيقي، فالقطاع الخاص الفلسطيني يتكون من شركات صغيرة وصغيرة جداً باستثناء القليل من الشركات المعودة، وحتى البنوك فهي تخضع لإدارات اقليمية وترجع إليها في كل صغيرة وكبيرة وغير قادرة على اتخاذ أي قرار دون الرجوع إلى الإدارة الاقليمية، هذا بالنسبة للقطاع المصرفي، وبحكم قربي من قطاع التأمين، فإن هذا القطاع أيضاً ضعيف، فأكثر من نصف شركات التأمين العاملة في البلد تعاني من مشاكل مع الجهات الرسمية حول التسجيل، عدا عن المشاكل المالية، وهو بالتالي قطاع ضعيف غير قادر على التأثير، واعتقد أن القطاع الصناعي هو في الحقيقة مجموعة من الشركات الصغيرة والصغيرة جداً باستثناء القليل. (نبيل أبو ذياب، 2008، اتصال شخصي)

وحول نفس الموضوع أكد مدير اتحاد الصناعات الفلسطينية سعد الخطيب أن تعدد الاجسام التمثيلية تكون ايجابية إذا تحقق شرط مهم هو تحديد دقيق للمهام، فقد قال أن حالة التعدد في عملية تمثيل القطاع الخاص اعتبرها مهمة وإيجابية وتخدم القطاع الخاص من خلال حالة التنافس التي ترافق التعددية، ولكن بشرط وجود مهام واضحة لكل مؤسسة تمثيلية، فالقطاع الصناعي مثلاً يعتبر (بالتريد) نفسها ممثلاً له، وكذلك الغرف التجارية الصناعية واتحاد الصناعات، فيجب أن يتم تحديد مهام كل من هذه المؤسسات التمثيلية، كأن تكون مهمة مركز التجارة (بالتريد) تقديم خدمات تسويقية، ويكون من مهمة اتحاد الصناعات تقديم الخدمات الهادفة إلى تحديث الصناعة، بينما تلتزم الغرفة التجارية بمهام أخرى.

إن ما يجري في الواقع هو حالة تنافسية غير صحية، نتيجة هذا التعدد، ويترتب عليه نوع من الفوضى والإرباك.

وحتى في المجلس التنسيقي للقطاع الخاص لا انكر وجود حالة من التجاذب بين الاعضاء وهم (بالتريد، اتحاد الصناعات، جمعية رجال الأعمال واتحاد الغرف التجارية)، الا ان حالة التجاذب هذه لا اعتبرها مشكلة كبيرة.(سعد الخطيب،2008،اتصال شخصي)

وعلق ماهر حمدان مدير مركز التجارة الفلسطيني(بالتريد) على موضوع التعددية ان المركز يمثل القطاع الخاص بالأمر المتعلقة بموضوع التصدير.

وبخصوص حالة التعدد في التمثيل في فلسطين اعتقد انه في كل العالم يوجد اتحادات وأجسام تمثيلية مختلفة تمثل القطاعات المختلفة، ولكن من المهم وجود قوانين واضحة ومناسبة تحدد دور كل من هذه الاجسام التمثيلية، وفي هذه الحالة تصبح ظاهرة تعدد الممثلين في خدمة القطاع الخاص بشكل عام، بحيث تصبح العلاقة بين الممثلين تكميلية، نحن نشجع التعدد القائم على التخصص، بدليل اننا ساهمنا وشجعنا على تأسيس مجلس الزيت ودعم وتطوير مجلس الشاحنين إلى ان اصبحا عضوين في المجلس التنسيقي، ومن الضروري ان يحمل الممثلون وجهة نظر واحدة امام الجهات التشريعية في حالة سن قانون له علاقة بالقطاع الخاص او بالسياسات الاقتصادية.

في الحالة الفلسطينية ارى انه يوجد تناقضات وبعض الاشكاليات بين الممثلين نتيجة التعدد ولكنها ليست معقدة لدرجة انه لا يمكن حلها، لكنه يوجد نوع من التنافس بين الممثلين وهو تنافس يرتبط بتصنيفه بالسلبى او الايجابى وفقاً لمدى اتفاق الممثلين على الاهداف، فاذا كانت الاهداف واضحة فهذا يحد من سلبية التنافس، كأن يكون موضوع الجودة مثلاً من اختصاص اتحاد الصناعات، والتصدير من اهتمام (بالتريد)، فمثلاً عند اقامة المعارض تظهر سلبية التنافس، حيث ان اقامة المعارض يمكن ان تقوم بها اكثر من جهة، وفي هذا تفتيت للجهود وتشتيت للانتباه، واعتقد انه سلبى ولكن ليس بالضرورة ان يضر القطاع الخاص، وأكثر عامل يخلق حالة التنافس هو ان تمويل المشاريع التي ينفذها الممثلون هي مشاريع ممولة من جهات خارجية، والتنافس جارٍ على التمويل.(ماهر حمدان، 2008، اتصال شخصي)

وتحدث عادل عودة مدير اتحاد المقاولين عن حالة التعدد في الممثلين رغم وجود المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، لكن للأسف لا يوجد نظام او لوائح تنظم عمل هذا المجلس، واذا كانت موجودة فنحن كعضو في المجلس لا نلاحظ انه يعمل بموجبها، وبالتالي لا يوجد وحدة

موقف، فكل عضو يعمل لصالحه الشخصي بمعنى ان (بالترديد) مثلاً يعمل لصالحه وكذلك اتحاد الغرف وغيرهم.

ان وحدة هذه الاجسام التمثيلية ضرورية جداً من اجل الخروج بنتائج لجهة تحقيق اهداف مشتركة لصالح جميع الأعضاء بل ان هناك تنافس بين الاعضاء وهو تنافس غير صحي، وهذا التنافس هو في الغالب على المنح المالية، وهو في المحصلة النهائية تنافس يؤثر سلباً على الفائدة المرجوة من هذه المنح.

ان عملية التمثيل الحالية، من وجهة نظر اتحاد الغرف التجارية، كم يرى جمال جوايره مدير الاتحاد ان وجود اكثر من جسم تمثيلي عملية معقدة وساهمت في خلقها مجموعة من العوامل، يمكن تلخيصها بالتالي:

1. مرت الغرف التجارية والاتحاد بمرحلة ضعف، رافقها عدم تقديم خدمات ترتقي إلى مستوى متطلبات قطاع الأعمال، مما سهل وبرر قيام ونشوء مجموعة من الاجسام التمثيلية الأخرى وهي كثيرة.

2. هناك دوافع شخصية لدى القائمين على الاجسام التمثيلية، وهي متعلقة بمصالح شخصية ذات علاقة بأعمالهم الخاصة، حيث انه وكما يعلم الجميع فان هذه الاجسام التمثيلية تحصل على منح خارجية بناء على مشاريع مقدمة من الاتحادات والمؤسسات التمثيلية، وبالتالي فان القائمين يسعون من خلالها إلى تطوير اعمالهم الخاصة.

3. هناك اسباب سياسية لا يتحدث عنها احد، وهي ان اتحاد الغرف قد عُرض عليه اكثر من مرة مشاريع من قبل جهات خارجية الا ان الاتحاد كان يرفضها لأسباب يرى الاتحاد انها ليست في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني على المدى البعيد.

على كل فان عملية التمثيل القائمة حالياً فيها الكثير من السلبيات التي يترتب عليها ضرر بالغ يلحق بالاقتصاد الوطني، وبالمنشآت خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، على اعتبار ان كبار رجال الأعمال يهيمنون على الاجسام التمثيلية التي غالباً ما يتم تقديم الدعم الخارجي من خلالها، وعليه فان الشركات الصغيرة تبقى مهمشة.

كما ان تعدد الاجسام التمثيلية يؤدي إلى تفتيت هذا الدعم وعدم التركيز على القطاعات التي تحتاج فعلاً إلى الدعم، فأنا اعتقد ان قطاع الزراعة غير ممثل بشكل قوي مقارنة بقطاع الصناعة مثلاً، حيث تجد اكثر من ثلاثة عشر اتحاداً صناعياً تخصصياً ممثلة باتحاد عام،

بينما لا تجد هذه الحالة في قطاع الزراعة، وربما يتحمل السبب العاملون في هذا القطاع، ولكن هذا هو واقع الحال.

كما ان هناك سبباً مهماً وجوهرياً ساهم في خلق هذه الاجسام التمثيلية وهو ضعف القوانين والتشريعات التي لا تحدد دوراً واضحاً لعمل هذه الاجسام، ومثال ذلك ان مركز التجارة الفلسطينية (بالتريدي) اسس لتعزيز التجارة الفلسطينية وترويجها، الا انه الآن يقدم نفسه على انه ممثل للقطاع الخاص او جزء منه.

في النهاية اعتقد ان وجود اكثر من جهة تدعي انها تمثل القطاع الخاص، ادى إلى نوع من الفوضى وتفتيت الدعم والتنافس غير الصحي، الذي يجب ان يعالج من قبل القطاع الخاص نفسه، وبضرورة تدخل الحكومة والجهات المعنية فيها، لأن المسألة تحتاج إلى قرار. اعتقد ويعتقد البعض ان قيام المجلس التنسيقي هو الحل للتخلص من هذه الفوضى، الا ان ذلك غير صحيح مطلقاً لعدة اسباب:

1. المجلس التنسيقي هو جسم هلامي ولا يضبط عمله اي قانون، باستثناء مذكرة تفاهم بين الاعضاء.

2. المجلس التنسيقي يتناوب على رئاسته اربعة فقط من حوالي عشرة اعضاء، وهذا نهج خاطئ وغير مبرر وبحاجة إلى تغيير.

نحن نعتقد انه يتم الآن التعامل مع اتحاد الغرف على انه الممثل للقطاع الخاص وليس المجلس التنسيقي، الا ان هناك تنافس غير صحي بين الاجسام التمثيلية، وهذا التنافس سببه في الغالب المنح الخارجية والمصالح الشخصية، ولنا تجربة في هذا المجال، حيث قام الاتحاد بعمل معرض للمنتجات الفلسطينية وفي الوقت ذاته قام مركز التجارة (بالتريدي) بعمل معرض مماثل وفي الفترة ذاتها، مما الحق ضرراً بهذا النشاط ولم يكن في مصلحة ظهور هذه الازدواجية. (جمال جوايره، 2008، اتصال شخصي)

يرى الباحث من مجمل اراء المبحوثين ان هناك شبه اجماع على ان تعدد التمثيل ظاهرة سلبية لا تخدم القطاع الخاص وان هناك تزام وتنافس بين المؤسسات التمثيلية وهو تنافس سلبي غير صحي يحدث نوع من الارباك، ان ما يعتقد كل من مدير بالتريدي ومدير جمعية رجال الاعمال بان التعدد ظاهرة ايجابية فقد ذكر مدير جمعية رجال الاعمال في مكان اخر انه يجب ان يكون هناك جسم تمثيلي واحد لكل مكونات القطاع الخاص وهذا انفع واجدى.

6.3. التشريعات والقوانين الفلسطينية برأي المؤسسات التمثيلية.

ان القوانين والتشريعات الفلسطينية المعمول بها ، لها علاقة بعملية التمثيل ، حيث ان هذه القوانين من وجهة نظر المبحوثين هي قوانين غير ملائمة، ويرى نفس المبحوثين ان مشاركتهم في سن القوانين ذات العلاقة هي مشاركة غير فعالة، في حين يرى البعض انهم يشاركون في سن القوانين بشكل فعال بينما نراهم في مكان آخر يعتبرون ان القوانين بحاجة الى اعادة نظر كونها لا تخدم مصالح القطاع الخاص وهي غير ملائمة للعمل، وفي هذا اشارة الى ان مشاركتهم في التشريع غير فعالة ولا يؤخذ بتوصياتهم، او انهم لا يشاركون اصلا.

المجلس التشريعي يوجه الدعوات لاتحاد شركات التأمين كمثلين لقطاع التأمين وللمجلس التنسيقي عند سن القوانين ذات العلاقة، ولكن في الحقيقة لا يتم الأخذ بتوصياتنا، او ان الدعوة توجه في وقت متأخر كما جرى حين قرر (التشريعي) مناقشة قانون الشركات، وهو قانون ضخم جداً، حيث بلغنا قبل يومين فقط من البدء في المناقشة وهي مدة لا يمكن لأي قانوني ان يدرس فيها مسودة قانون ووضع توصيات، مما ادى إلى عدم ذهابنا، وسوف تدعي الحكومة في نهاية الأمر ان القطاع الخاص غير معني بالمشاركة في عملية التشريع، اما مع الجهات التنفيذية فالحقيقة ان هناك تعاوناً كبيراً بين الاتحاد وادارة الرقابة في هيئة سوق راس المال. نحن غير راضين عن التشريعات، وأتحدث عن تلك التي تعنى بقطاع التأمين، ونعتقد انها بحاجة إلى تطوير، لدرجة ان اتحاد شركات التأمين الآن بصدد الإعداد لورشة عمل لهذا الغرض.(وضاح الخطيب، 2008، اتصال شخصي)

ان القوانين والتشريعات المعمول بها اما قوانين قديمة او انها تعاني من خلل معين، فقانون تسجيل الشركات على سبيل المثال لا يساعد الشركات، وكذلك قانون الاستثمار لا يساعد على خلق بيئة استثمارية مناسبة، ونحن بحاجة إلى قوانين افضل.

اما بخصوص الجهات التنفيذية، اقصد الوزارات وعلاقة اتحاد شركات انظمة المعلومات(بيتا) بها، فهي تنظم من خلال وزارة الاتصالات ووزارة الاقتصاد الوطني، كجهات معنية بمجال عملنا، وعلاقتنا بهذه الجهات جيدة ونحن على تواصل دائم معها.

في اتحاد "بيتا" نعتقد اننا قادرون على التأثير إلى حد ما على الحكومة وجهات التشريع، ومن امثلة ذلك انه كان لنا دور كبير في فتح سوق الاتصالات، وهذا لصالح المواطن في النهاية كونه يشكل نهاية لحالة احتكارية، وقد تحدثت معنا جهات حكومية بهذا الخصوص اكثر من مرة، ونحن نحاول احداث تغيير في اكثر من مجال ونضغط على الحكومة، ولكن احداث تغيير في امور تحتاج إلى قرار حكومي مسألة صعبة للغاية لعدة اسباب منها طبيعة الجهاز

الحكومي، حيث انه ضخم جدا وغير متخصص، اي ان كوادره غير مؤهلة لشغل المناصب التي تشغلها. (ايهاب الجعيري،2008،اتصال شخصي)

ان التشريعات المعمول بها بحاجة إلى الكثير من العمل لإصلاحها وهي لا تتماشى مع الظروف الحالية، فهي اما قديمة او غير ناضجة، وتقع المسؤولية بشكل اساسي على القطاع الخاص نفسه،حيث ان مؤسسات القطاع الخاص لا تشارك بالشكل الصحيح في سن القوانين، والسبب الرئيسي في ذلك له علاقة بالقطاع الخاص نفسه، اذ ان هذا القطاع او مؤسساته التمثيلية لا تعطي الوقت الكافي ولا الاهتمام للعمل على ان تكون فاعلة في هذا النشاط المهم والذي هو سن القوانين، فالجهات الرسمية توجه الدعوات للقطاع الخاص للمشاركة، لكن القطاع الخاص لا يهتم كثيرا بذلك، وليس لديه جهة مختصة كاستشاريين وقانونيين لدراسة هذه القوانين، واصحاب الأعمال انفسهم لا يخصصون الوقت اللازم لدراسة المسودات ومشاريع القوانين بشكل جدي، ثم ان ما يتم تقديمه احيانا من توصيات بخصوص القوانين لا يتم الأخذ به بشكل جدي من قبل الجهات الرسمية والتشريعية وربما لأنها توصيات ضعيفة بسبب عدم اهتمام القطاع الخاص اصلاً بهذه المسألة.(محمد المسروحي،2008،اتصال شخصي)

ان القوانين المعمول بها يمكن ان تصنف إلى صنفين فهي اما:

(أ) جديدة وغير ناضجة وتم سنها كيفما اتفق.

(ب) قديمة جداً ولم تعد ملائمة.

القطاع الخاص يشارك بشكل ضعيف في سن القوانين فجمعية البنوك العاملة في فلسطين لها دور لا يذكر في التأثير، رغم اننا قد نشارك بصورة شكلية او صورية، بمعنى انه لا يتم الاخذ بما نقول ونطرح بخصوص التشريعات، اما عن دور المجلس التنسيقي كاطار اوسع ومدى تأثيره في سن القوانين والتشريعات، فإن مثل هذا الدور غير موجود، اي ليس له تأثير لأسباب تتعلق بمسألتين مهمتين:

أولاً: بالمجلس التشريعي نفسه، الذي يقوم اصلاً بسن القوانين بشكل سريع كيفما اتفق.

ثانياً: مشاكل القطاع الخاص وضعفه وضعف عملية التمثيل القائمة.(نبيل ابو ذياب،2008،اتصال شخصي)

ان التشريعات والقوانين الفلسطينية المعمول بها هي قوانين عقيمة وغير واضحة وغير عملية ولا تخدم القطاع الخاص، وإذا وجد بعض القوانين الجيدة نظرياً فإنها غير مطبقة في الواقع لمشكلات تتعلق بالمؤسسة المعنية.

بشكل عام هناك مشكلة كبيرة في القوانين، فعلى سبيل المثال قانون تسجيل الشركات هو قانون قديم (القانون الاردني)، وهناك قوانين غير موجودة مثل قانون المنافسة وقانون الأوراق المالية وقانون التجارة الخارجية، وغيرها، وكل هذا يمثل عائقاً امام عمل الاتحاد وتطور القطاع الخاص بشكل عام، وهناك بعض القوانين التي اعتبرها جيدة مثل قانون الاستثمار او القانون الضريبي، ولكن المؤسسات المعنية بالتطبيق تعاني من مشاكل كثيرة انعكست على ادائها باتجاه تطبيق هذه القوانين، اما بخصوص قانون اتحاد الصناعات الفلسطينية فهو قانون جيد ونحن راضون عنه تماماً رغم وجود بعض التحفظات عليه من قبل البعض وليس من قبلنا.

وكذلك بخصوص الإجراءات الحكومية فان بعض ما يعيننا منها هي اجراءات عقيمة، ولكن المشكلة ان بعضها مثل اجراءات التصدير على سبيل المثال هي اجراءات ذات علاقة باتفاقات دولية مثل اتفاق باريس ومن الصعب تغييرها، اجمالاً الاجراءات الحكومية حالياً سيئة بالمقارنة مع الاعوام السابقة وأحد اهم اسباب هذا التدهور هو ترك الموظفين الحكوميين ذوي الخبرة لعملهم والباقيين اصبحوا لا مبالين لأسباب كثيرة.

يشارك القطاع الخاص في هذه عملية التشريع من خلال الممثلين، وتوجه لاتحاد الصناعات الفلسطينية الدعوات في مناسبات كثيرة، ويتم توجيه الدعوة إلى المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، حيث ان اتحاد الصناعات هو جزء من هذا المجلس، والسبب في ان كل هذه المشاكل في التشريعات موجودة رغم مشاركتنا فيها، هو انه لا يؤخذ بكل ما نقدمه من آراء.

من المهم القول هنا: ان الجهات الرسمية توجه الدعوات للمجلس التنسيقي للقطاع الخاص، وهذا اعتراف وتوجه ايجابي من الدولة تجاه تعزيز وجود جسم تمثيلي للقطاع الخاص، ولكن لا بد أن اذكر هنا انه يتم احياناً دعوة مدير شركة ما علماً ان شركته ليست عضواً في اي من الأجسام او المؤسسات التمثيلية القائمة. (سعد الخطيب، 2008، اتصال شخصي)

هناك مسألة مهمة ذات علاقة بالقوانين والتشريعات، وهي عدم تحديد الاختصاص لكل ممثل يدفع الممثلين للعمل على مشاريع يعتقدون انها مرغوبة من قبل الجهات المانحة، بمعنى ان الممثلين باتوا يتبعون او يتأثرون برغبات الممولين، والسبب هو عد التحديد الدقيق للمهام بموجب القانون، وجزء كبير من حل المشكلة يقوم على سن قوانين وتشريعات واضحة تحدد

عمل كل ممثل واختصاصه، بمعنى ان القوانين المعمول بها هي جزء من اشكالية التمثيل والفوضى القائمة.

ان (بالتريدي) كمثل لجزء من القطاع الخاص لا نساهم في سن القوانين، وهذا الدور يجب ان يقوم به المجلس التنسيقي للقطاع الخاص بصفته الإطار الأوسع الذي يمكن اعتباره ممثلاً لكل القطاع الخاص، وهو الجهة الأكثر قدرة على الضغط والأكثر قدرة على فهم مشكلات القطاع الخاص بشكل كامل، والمجلس التنسيقي يشارك فعلاً في سن القوانين والتشريعات، حيث توجه له الدعوات دوماً من قبل الحكومة والمجلس التشريعي للمشاركة في نقاش مشاريع قوانين وقرارات ذات علاقة بالقطاع الخاص. (ماهر حمدان، 2008، اتصال شخصي)

كما هو معروف يوجد بعض القوانين الفلسطينية غير منجزة، اما المنجز منها فهو يعاني من بعض المشاكل التي يمكن تعديلها لو وجدت وحدة موقف من قبل القطاع الخاص ليكون هناك تأثير وضغط قوي باتجاه تعديل هذه القوانين، كما ان الجهاز القضائي اصلاً يعاني من حالة ضعف تزيد من مشكلة ضعف القانون لتصبح المشكلة مركبة وأكثر تعقيداً.

اتحاد الصناعات الانشائية كاطار مثل لقطاع الانشاءات يشارك في سن القوانين، فقد شاركنا في سن قانون الأشغال العامة ومشاريع قوانين اخرى لها علاقة بمجال عمل الاتحاد. (عادل عوده، 2008، اتصال شخصي)

معظم القوانين الفلسطينية الموجودة حالياً هي مشاريع قوانين وهي بحاجة إلى مزيد من التمحيص واعداد النظر، ولقد شارك اتحاد الغرف التجارية ويشترك في صياغة القوانين والتشريعات، حيث توجه لنا الدعوة من قبل الحكومة و(التشريعي) لهذا الغرض، والاتحاد يعتبر ان هذه المسألة من ضمن اهدافه، وهي المشاركة في صياغة القوانين ذات العلاقة بقطاع الأعمال، مثل قانون الغرف التجارية وقانون العمل وقانون التجارة وغيرها. (جمال جوايره، 2008، اتصال شخصي)

7.3. الاشكاليات المؤسسية والقانونية لعملية التمثيل

ان الاجسام التمثيلية لمكونات القطاع الخاص الفلسطيني، اذا ما انفقت على رؤية واحدة وتوجهات واحدة، فانها تمثل شريكاً قوياً في التنمية مع الدولة وباقي المنظمات غير الربحية، وهذا يتطلب تحديداً للدوار من اجل تحقيق التنمية المنشودة، فالرؤية التنموية مهما كانت واقعية فانها لن تتحقق من تلقاء ذاتها، بل ان نجاحها يحتاج إلى فعل واع ومنسق من جميع الشركاء، ومن اجل احداث التغيير في البنية الاقتصادية للوصول إلى الحالة التنموية المستهدفة

يجب ان يتم ذلك في اطار مؤسسي وقانوني، والمطلوب من الدولة لعب دور الجهة المنظمة والمحددة والموجهة للفعاليات والموارد الاقتصادية على هدى الرؤية التنموية.

ان الدولة بحكم الصلاحيات الادارية والتشريعية والقضائية المخولة لها، تستطيع التأثير في سلوك وحدات المجتمع من الشركات او المؤسسات او الأفراد من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، مما يعتبر ادوات الدولة، ولا بد من استخدام هذه الادوات بصورة منسقة لضمان تحقيق الاهداف التنموية، لأن عدم التناسق سيقود إلى التضارب والتناقض في اتجاهات تأثيرها، ومن اجل ضمان هذا التنسيق يجب على الدولة تحقيق التنسيق بين مؤسساتها وسياساتها المختلفة، كما يفترض بها ايضا ان تقوم بإشراك جميع الفرقاء ذوي العلاقة من المجتمع المدني بما فيه القطاع الخاص في عملية صياغة السياسات، وفي عملية تنسيقها، وفي وضع الخطط والبرامج والآليات لتنفيذها، وهنا تتجلى قدرة الدولة على تعبئة كافة عناصر التنمية، وتوجيه شركاء التنمية لتحديد الاولويات وتوجيههم نحو الرؤية التنموية المتفق عليها. (عبد الله، 2005)

ان الدول واجهتها التشريعية والتنفيذية، تلعب دورا مهما في عملية اشراك القطاع الخاص في برامجها وخططها التنموية، ويسهل هذه العملية مدى قدرة القطاع الخاص على تنظيم نفسه في اطار مؤسسي قادر على تقديم نفسه كمثل للقطاع الخاص ومعبر عن مشاكله، فقد شدد منتدى الرياض الاقتصادي، على أن من أهم الخطوات التي يمكن أن تسهم في تنمية مستدامة للسعودية، هي أن تقوم الحكومة بتشريع يدعم تطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وتحسين عملية الاتصال والتواصل بين القطاعين العام والخاص، وأن يمثل القطاع الخاص بنسبة 50 في المائة في كل هيئة ومؤسسة ولجنة، ذات علاقة بالقرار الاقتصادي، في مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والرقابة، يتم اختيارهم عن طريق القطاع الخاص، وأوضح الاقتصاديون المشاركون في المنتدى أن هذه الخطوة ستضمن رفع أداء الإدارات الحكومية ذات العلاقة بالقرار الاقتصادي.

وشدد المنتدى على أن تقوم الغرف التجارية الصناعية باقتراح ميثاق للشفافية والمساءلة في الشركات المساهمة العامة، يستفيد من التجارب الدولية الناجحة وما قامت به المنظمات الدولية من جهود في هذا المجال. (الحميدي، 2005)

على صعيد السلطة الوطنية الفلسطينية، فان مسؤوليها ودوائر الاختصاص فيها تعلن دوماً أن القطاع الخاص هو الشريك الرئيسي والقائد لعملية التنمية، فالبيانات الخاصة بوزارة الاقتصاد

الوطني الفلسطيني، ضمن اطار العمل للتنمية الاقتصادية في فلسطين، وتحديدًا ضمن اهداف المدى القصير والآني تشير إلى ضرورة بناء مؤسسات القطاع العام والخاص وتنمية القدرات البشرية من اجل رفع مستوى الخدمات التي تقدمها كمرتكز اساسي لعملية الإصلاح، كما تشير إلى ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي تمهيداً للتنمية الاقتصادية بقيادة القطاع الخاص، هذا يعني ان اجهزة السلطة ذات العلاقة بالقطاع الخاص، تفر نظرياً بأهمية اشراك القطاع الخاص بعملية التنمية، كما تؤمن بضرورة بناء وتطوير مؤسسات القطاعين العام والخاص، الا أن واقع الحال، ومن وجهة نظر القطاع الخاص كما اتضح من المقابلات، فان هناك المزيد من الاشكاليات القانونية، حيث اعتبر المبحوثون ان القوانين في احسن احوالها وكذلك الاجراءات الحكومية، بحاجة إلى اعادة نظر وتطوير.

فمعظم الاجسام التمثيلية مسجلة لدى وزارة الداخلية بناء على قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الفلسطينية الصادر عام 2000، وتعمل بعض هذه الهيئات بموجب قانون خاص بها، مثل اتحاد الغرف التجارية، واتحاد الصناعات، الا ان بعض الهيئات التي تقدم نفسها ممثلاً لقطاع معين من الأعمال مسجلة بموجب قرار من الوزير المختص مثل اتحاد شركات انظمة المعلومات (بيتا).

كما ان قانون الجمعيات الخيرية ينص على انه يجوز لثلاث جمعيات او هيئات اهلية او اكثر ان تكون فيما بينها اتحاداً، ويجوز لهذه الاتحادات ان تكون فيما بينها اتحاداً عاماً يكون الانضمام اليه طوعياً.

ومن الامثلة على عدم نضوج وملاءمة القوانين الفلسطينية، قانون الشركات المقترح عام 2002 على سبيل المثال، وهو من اكثر القوانين تماساً بالقطاع الخاص على اعتبار ان قطاع التجارة من اكبر القطاعات الاقتصادية، يشير هذا القانون إلى انه قد نسخ في الغالب عن القانون المصري، وقد وضع اطاراً قانونياً للمعاملات التجارية غير معبر عن الآفاق التي تحقق التقدم، ومثال ذلك الإجراءات المطولة في عملية التسجيل التجاري وحل المنازعات التجارية التي يلزمها السرعة دون إبطاء، وعملية الحصول على التراخيص، ولم يكن هذا القانون معبراً عن تطلعات القطاع الخاص، ولم يوفر البيئة الواضحة لعمل الشركات، فلم يواكب قانون التجارة المقترح الروح المتطورة للقوانين التجارية، ولم يقن الاعراف ولم يحل مشكلة توحيد القوانين والمرجعيات، فخلط قوانين التنظيم والتسجيل مع قواعد قانونية اخرى في مزيج يصعب تناوله بسلاسة من الجهات ذات العلاقة، وكان في المحصلة مشروع قانون دون المستوى المطلوب للنهوض بأهم مفاصل القوانين الاقتصادية. (الحسيني، 2003)

وعندما قررت الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي عرض هذا المشروع للنقاش مرة اخرى، وجهت الدعوة إلى مؤسسات القطاع الخاص قبل موعد المناقشة بيومين فقط، وكانت النتيجة مشاركة ضعيفة من قبل القطاع الخاص في اعادة صياغة هذا القانون، كما اشار مدير اتحاد شركات التأمين في المقابلة التي اجريت معه.

عملت الجهات المعنية على سن قانونين، الاول: قانون الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، والاتحادات الصناعية التخصصية، والثاني: قانون الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، ويتضح من المسميات ان هناك اشكالية لها علاقة بازدواجية المرجعية القانونية بالنسبة للمنشآت الصناعية، فهي تستطيع ان تكون عضواً في اتحاد الصناعات على اعتبار ان العضوية طوعية، وهي في الوقت نفسه ملزمة بان تكون عضواً في الغرف التجارية، بحكم القانون، وإذا ما نظرنا إلى بعض النماذج العالمية المتبعة، فقد تم حل هذه الاشكالية من خلال تشكيل اتحاد للغرف التجارية الصناعية، او اتحاد للصناعات، واقتصار الغرف التجارية الصناعية بالغرف التجارية فقط. (الحسيني، 2003)

لاحظ الباحث اثناء اجراءات المقابلات مع الهيئات التمثيلية للقطاع الخاص ان قسماً كبيراً من هذه الهيئات هو عضو في ما يعرف بالمجلس التنسيقي للقطاع الخاص، وأن هذا المجلس هو عبارة عن جسم انتلافي ليس له اي شكل قانوني، فقد اشارت ورقة عمل غير منشورة مقدمة من اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، إلى وجود اشكالية قانونية واضحة بخصوص القطاع الخاص والهيئات الممثلة له تلخصت بالآتي:

1. عدم وضوح الرؤية القانونية بالنسبة للإطار العام الذي ينبغي ان يتبع له المجلس التنسيقي للقطاع الخاص حتى يمكن اعتباره المرجعية القانونية للاتحادات المختلفة.
 2. تعدد التشريعات التي تنظم عمل القطاع الخاص، منها قانون الشركات وقانون النقابات والهيئات الاهلية، وقوانين الوزارات المختلفة.
 3. عدم وضوح آلية تسجيل الشركات سواء كانت ربحية او غير ربحية.
- وقد أوصت اللجنة في الورقة المشار إليها اعلاه بضرورة تنظيم عمل ممثلي القطاع الخاص وتقنينه في اطار قانوني وأنظمة تفصيلية بشكل شامل.
- كما قدم المؤتمر الذي نظمه مركز تطوير القطاع الخاص عام 2006 تحت عنوان "الأزمة السياسية الراهنة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص" اطاراً تنظيمياً لتنفيذ توصياته جاء فيه:

1. ان على المجلس التنسيقي ان يمارس دوراً ضاعطاً على الجهات الحكومية ذات العلاقة.

2. ان يقيم المجلس اتصالاً فاعلاً مع المسؤولين في البعثات الدبلوماسية والمؤسسات الدولية المتخصصة، ولا يمكن اعتبار اي من العلاقات التي تقيمها مؤسسات القطاع الخاص بشكل منفرد بديلاً لما يمكن ان يقوم به المجلس التنسيق في هذا المجال.

3. على المجلس ان يقوم بدور اكثر فعالية بهدف اقامة علاقات مع الدول العربية والمؤسسات والمنظمات العربية الاقتصادية.

4. ضرورة تشكيل لجان ووفود من قبل المجلس تقوم بمتابعة وتنفيذ هذه النقاط، مع التأكيد على ضرورة تقديم تقارير وبيانات من قبل هذه اللجان إلى المجلس التنسيق.

تجدر الاشارة إلى ان مركز تطوير القطاع الخاص الذي نظم المؤتمر المذكور، هو مركز تابع لجمعية رجال الأعمال والتي هي عضو مهم في المجلس التنسيق، وان المشاركين هم فقط اعضاء المجلس التنسيق.

لاحظ الباحث مما سبق ان المجلس التنسيق ليس لديه اي لجان او مختصين يعملون على متابعة وتنفيذ توصياته، كما يؤكد على ضرورة ان يقوم المجلس بإقامة علاقات مع المنظمات والمؤسسات ذات العلاقة، مما يشير إلى ان المجلس لا يشكل اطاراً مؤسسياً واضحاً، ويحتاج إلى معالجة قانونية من قبل الجهات المختصة في السلطة الوطنية، حيث ان الاصلاحات القانونية هي من مسؤوليات مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، إلا ان على القطاع الخاص ومؤسساته دور مهم يتمثل في:

- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، والمسؤولية تجاه الاقتصاد الفلسطيني وتجيير حالة التنافس التي هي السمة الاساسية للاعمال الحرة، لصالح الاقتصاد الفلسطيني واخراجها من حالة التنافس غير الصحي القائمة على المصلحة الشخصية لأصحاب النفوذ الاقتصادي.

- مراعاة الأولويات بالنسبة لمجالات الاستثمار والعمل على توفير فرص عمل، وخلق المشاريع القائمة على تشغيل أيدٍ عاملة.

8.3 انعكسات تمثيل القطاع الخاص على تطوره

إن القطاع الخاص الفلسطيني بمختلف مكوناته هو اقدم من مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية، لكن ممثلي هذا القطاع باستثناء الغرف التجارية هم مؤسسات حديثة تشكلت بعد قيام السلطة الوطنية، وهذا يشير إلى ان هناك ضرورة لوجود تمثيل لقطاعات الأعمال يفهم ويعبر عن هموم هذه القطاعات، ولكن ترك المجال مفتوحاً دون محددات قانونية - وهذا هو دور الدولة - يخلق اعداداً كبيرة من الاجسام التمثيلية، الأمر الذي قد يبرز معه نوع من التضارب والتزام والازدواجية في عملية التمثيل، خاصة اذا علمنا ان القطاع الخاص الفلسطيني يتسم بصغر وحداته، وتنوع مكوناته، الأمر الذي يعني ان كل قطاع من قطاعات

الأعمال سيعمل على انشاء جسم تمثيلي، مما يعزز حالة التناقض والازدواجية في التمثيل، والمشكلة ليست اقامة وتأسيس الاجسام التمثيلية، حيث ان هذا حق مكفول للمؤسسات والجمعيات، بل ان الاشكالية هي عدم التحديد الدقيق للمؤليات والمهام للاجسام التمثيلية بموجب قوانين واضحة، خاصة اذا علمنا ان بعض المؤسسات التمثيلية لا تعمل بموجب قانون، وبعضها اسس بموجب قرار وزاري.

الاتحادات والمجالس والجمعيات والمراكز التي تمثل القطاع الخاص او بعضاً من مكوناته، والتي يمكن ان نطلق عليها اسم ممثلي القطاع الخاص او المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص، هي في تزايد، وقد لاحظ الباحث ان قطاعات الأعمال تسعى إلى ان يكون لها ممثل او جسم تمثيلي على شكل مجلس او اتحاد او جمعية، لكي يكون هو المعبر عن همومها، حيث جرى حديثاً تشكيل مجلس الشاحنين، وجرى العمل الآن على تشكيل جمعية تمثل العاملين في مجال السياحة.

من خلال المقابلات التي اجرها الباحث اتضح ان هناك حالة من التنافس غير الصحي بين الاجسام التمثيلية الموجودة، تنافس قائم على التسابق للاستفادة من المنح والمعونات المقدمة للقطاع الخاص والتي تهدف إلى تطويره وتعزيز دوره التنموي.

فقد اشار معظم الذين تمت مقابلتهم إلى ان جميع الهيئات التي تطرح نفسها ممثلاً لقطاع اعمال معين، تعتمد على تمويل خارجي، ونتيجة للبيئة القانونية غير الواضحة التي لا تحدد عمل كل هيئة بشكل دقيق، ادت إلى حالة من الازدواجية في الأعمال، فالمعارض التجارية على سبيل المثال تنظم من قبل اكثر من جهة، ويمكن لأكثر من جهة ان تستهدف قطاع الأعمال ذاته مع بقاء بعض القطاعات الأخرى مهملة وغير مستهدفة، فقد اشار مدير عام اتحاد الغرف التجارية إلى ان مركز التجارة الفلسطيني يقوم بتنظيم معارض للصناعات الفلسطينية وكذلك الغرف التجارية، وقد اثبتت تجربتهم في هذا المجال ان هذه الازدواجية كانت مضرة وغير صحية وتؤدي إلى تفتيت الجهد والمعونات، بالاضافة إلى ان هناك قطاعات بقيت مهملة مثل قطاع الزراعة على سبيل المثال.

تجدر الإشارة إلى ان حالة التنافس القائمة ذات بعدين:

• الأول: بين الهيئات التمثيلية للقطاع الخاص بشكل عام

كل الهيئات التمثيلية التي تم اجراء المقابلات معها هي عضو في المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، وشارت إلى ان المجلس يخضع لهيمنة اربعة من اعضائه هم: الغرف التجارية،

اتحاد الصناعات، جمعية رجال الأعمال ومركز التجارة الفلسطيني، في حين يوجد اعضاء اخرون وعددهم ستة او سبعة، وتتمثل حالة الهيمنة على المجلس في ان الأمانة العامة له هي حكر على اتحاد الغرف التجارية، بينما يتناوب على السكرتارية الاجسام التمثيلية الاربعة المذكورة التي يصفها بقية الاعضاء بانها مهيمنة على المجلس.

ومن المهم الاشارة هنا إلى ان العدد الحقيقي لأعضاء المجلس التنسيقي لا يعرفه اعضاء المجلس، فقد ذكر بعضهم ان عدد الاعضاء هو سبعة، بينما اشار آخرون إلى انه عشرة او احد عشر اتحاداً، كما ان الاعضاء الذين يعتبرون انفسهم ثانويين او مهمشين اشاروا إلى وجود تنافس غير صحي بين الاعضاء قائم على الاستفادة من المنح الخارجية لمصالح شخصية، وخاصة من قبل المهيمنين على المجلس.

ويبرر رئيس جمعية رجال الأعمال والرئيس الحالي للمجلس التنسيقي حالة (الهيمنة) واحتكار السكرتارية والامانة العامة، بان الاربعة الذين يوصفوا بالمهيمنين هم الاعضاء المؤسسون للمجلس، كما انهم الاكثر تمثيلاً، وان الاتحادات الأخرى المعترضة على هذا الوضع هم اعضاء في واحد او اكثر من هذه الاجسام الاربعة.

يرى الباحث ان هذا التبرير غير عملي وغير مقنع، فاتحاد شركات التأمين او البنوك او مجلس الشاحنين او اي عضو آخر من حقه ان يتمتع بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها اتحاد الصناعات على سبيل المثال، وربما تكون هذه المسألة احد اهم اسباب ضعف المجلس التنسيقي من جهة القدرة على اصدار قرارات إلزامية للاعضاء.

فبخصوص ان الاربعة هم الاكثر تمثيلاً، وكما اشار ايضا مدير مركز التجارة الفلسطيني إلى ان المجلس يمثل حوالي 90% من مكونات القطاع الخاص، فهذا غير دقيق على اعتبار ان اتحاد الصناعات وهو احد الاربعة المحكرين للسكرتارية في المجلس التنسيقي، وكما اشار امينه العام في المقابلة إلى أنه يمثل 4000 شركة ومصنع، في حين تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى ان عدد المنشآت العاملة في قطاع الصناعة عام 2006 بلغ 12000 منشأة.

ان المجلس التنسيقي وكما اجمع جميع من تمت مقابلتهم، لا يعمل بموجب قانون رسمي، وهو هيئة غير رسمية وغير مسجلة لدى اي جهة رسمية، وانما يعمل بموجب تفاهات بين الاعضاء.

• الثاني: بين المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الذي يضم اكثر من اتحاد ومجلس وجمعية من جهة، وبين اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعة من جهة اخرى بحيث يطرح كل من الجسمين التمثيليين اعلاه نفسه على انه الممثل الأجدر والأقوى للقطاع الخاص ولكل منهم مبرارته.

فالمجلس التنسيقي يرى انه يضم اكثر من جسم تمثيلي، ويعتقد ان ابرز نقاط قوته هي طوعية العضوية فيه، بمعنى انه يمثل عدداً من الاتحادات التي تمثل في النهاية عدداً كبيراً جداً من قطاعات الأعمال والشركات والأفراد كالمقاولين ورجال الأعمال، وكل هؤلاء هم اعضاء في المجلس بشكل طوعي، وهذا دليل على انه يقدم خدمات كبيرة دفعت كل هؤلاء لأن يكونوا اعضاء في المجلس.

في حين يرى اتحاد الغرف التجارية (علما ان اتحاد الغرف هو عضو مهم في المجلس) أن المجلس التنسيقي هو عبارة عن ائتلاف ليس له اي شكل قانوني، بينما يعمل اتحاد الغرف التجارية بموجب قانون واضح، كما ان اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية ليس اتحاداً تخصصياً بل يشمل كافة قطاعات الأعمال من كل الشرائح والمستويات، ويضم شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم.

ان تعدد الاجسام التمثيلية برز معها اشكالية واضحة تمثلت بحالة من التنافس بين هذه الاجسام، وقد اكد معظم من تمت مقابلتهم أن عملية التنافس هي أولاً واخيراً على المنح الخارجية التي تستهدف تطوير القطاع الخاص، وعلية يمكن اعتبار اسباب تعدد الاجسام التمثيلية ما يلي:

• المنح الخارجية التي يقدمها المانحون على شكل تمويل مشاريع في قطاعات معينة وبمواصفات

معينة، هذه المنح ادت ودفعت البعض إلى تشكيل مؤسسات تستهدف تطوير القطاع الخاص، فمنها ما اسس من اجل تعزيز الصادرات، او تحسين مستوى المنتجات الصناعية، او الزراعية، وهكذا، الا ان بعض هذه المؤسسات اصبح يقدم نفسه على انه ممثل للقطاع الخاص، ليصبح لدينا عدد كبير من المؤسسات تتزاحم على عملية التمثيل.

ان عملية التنافس على المنح الخارجية لها اثر على تفتيت هذه المنح، وبالتالي عدم الاستفادة منها بالشكل الصحيح، فقد حددت المفوضية الاوروبية على سبيل المثال في نهاية عام 1999 استراتيجيتها الاقتصادية في فلسطين، وتمثل الهدف الاستراتيجي لتعاون الاتحاد الاوروبي مع الضفة وغزة في السعي إلى تأسيس اقتصاد يقوم على قاعدة انتاجية متطورة وعلاقات تجارية متوازنة مع الشركاء الاقليميين والدوليين، وكانت المساعدات التي وفرها الاتحاد الاوروبي،

على صعيد النوايا المعلنة على الأقل، مواتية وفي سقف ما يمكن توقعه والحصول عليه، وبات الأمر متعلقاً بشكل التوظيف لهذه المساعدات ومدى الاستفادة منها بالشكل الأمثل. (كنفاني، 2005)

• السبب الثاني لتعدد الاجسام التمثيلية هو عدم وجود قوانين وتشريعات واضحة تحدد دوراً دقيقاً

لهذه المؤسسات، كما ان ضعف البيئة القانونية وعدم نضوج القوانين كما اجمع غالبية مجتمع الدراسة، ترك المجال مفتوحاً امام الراغبين لتشكيل مؤسسة او اتحاد او مجلس ودون تحديد لدور وطبيعة هذا الجسم التمثيلي.

• يعتقد مدير عام اتحاد شركات التأمين ومدير عام اتحاد الغرف التجارية، ان احد اسباب تعدد

هذه المؤسسات التمثيلية هو سبب سياسي له علاقة بما اعتادت عليه التنظيمات الفلسطينية من خلق اطر ومؤسسات تابعة لها وتعمل في فلکها، ويعتقدون ان المنتفذين اقتصادياً وسياسياً، قد سلکوا النهج ذاته وبدؤوا بدعم وتشكيل اطر ومؤسسات تعمل في النهاية لمصلحة مشاريعهم الخاصة.

ان الكثير مما يشكو منه القطاع الخاص له علاقة باداء اجهزة الدولة واستمرار التدخل المباشر لها بالعمل التجاري، والذي كان له آثار سلبية بالغة على الاقتصاد الفلسطيني، وهذه التدخلات من قبل اجهزة السلطة وبعض رموزها قد وفر تربة خصبة لحدوث بعض الخروقات والتجاوزات. (المسروجي، 2006)

لقد طالب القطاع الخاص ويطالب، بالنسبة للبيئة القانونية، بضرورة الالتزام بمبدأ فصل السلطات كأساس لتوازن الحكم، وضرورة حل ازمة القضاء الفلسطيني واستقلالته وتعيين العدد الكافي من القضاة الأكفاء، وإعادة النظر ببعض القوانين، كما طالب بضرورة التطبيق النزيه لفلسفة السوق الحرة من خلال عدة اجراءات منها محاربة الفساد وإلغاء احتكار السلطة لبعض الأعمال، وضرورة منع المسؤولين من ممارسة أنشطة تجارية خلال فترة عملهم في السلطة. (وثيقة، 2003)

وبخصوص تعدد الممثلين، فان بعض من تمت مقابلتهم اشاروا إلى ان هذه الظاهرة هي ظاهرة ايجابية، حيث ان هذه الاجسام التمثيلية هي تخصصية، بمعنى انها تمثل قطاعاً محدداً، او تقدم خدمة محددة، وانه لا يمكن ان يكون هناك من يدعي انه يمثل كل القطاع الخاص، الا ان احداً لم يعارض وجود جسم واحد يمثل كل القطاع الخاص اذا امكن تشكيل مثل هذا الجسم، وان القطاع الخاص يحتاج إلى جسم كهذا لكي يكون تأثيره اقوى، واكثر قدرة على

التعبير عن مصالح القطاع وهمومه، والضغط على الدولة واجهزتها التنفيذية والتشريعية باتجاه الانتباه للقطاع الخاص وضرورة توفير قوانين مناسبة له، وجهاز قضائي قادر على انصافه وحمايته.

9.3. تعدد الجهات الممثلة ومعوقات توحيدها

كما سبق وتمت الإشارة في هذا الفصل إلى ان هناك عدداً من الاتحادات والجمعيات التي تمثل القطاع الخاص، ورغم ان قسماً من هذه الاتحادات هي اتحادات تخصصية، الا أن هناك اجساماً لا يمكن اعتبارها تخصصية، مثل اتحاد الغرف التجارية والمجلس التنسيقي وجمعية رجال الأعمال، حيث ان كلاً من هذه الاجسام لا يوجد في شروط عضويته اي شرط له علاقة بالقطاع الذي يعمل به الراغب في الانتساب، كما ان هناك مؤسسات مثل مركز التجارة الفلسطيني يقدم نفسه على انه ممثل لجزء من القطاع الا انه اسس لغرض تعزيز الصادرات. لقد اشار الوزير سعد الكرنز في مداخلة اثناء جلسة نقاش للمجلس التشريعي في دورته العاشرة عام 2005 الى ان مركز التجارة اسس عام 1997 وما زال قائماً ويعمل بدون قانون ولم يطلب احد ان يكون هناك قانون، واذاف "منذ فترة ونحن ندعو الى تنظيم عمل مؤسسات القطاع الخاص سواء اتحاد الصناعات او الغرف التجارية او الاتحادات التخصصية التي لم تنشأ ايضاً بموجب قانون" ثم تساءل عن طبيعة العلاقة بين الغرف التجارية واتحاد الصناعات، وهل تكون غرف تجارية وغرف صناعية كما في الاردن ام غرف تجارة واتحاد صناعات كما في مصر، ثم ما هي طبيعة عمل بال تريد وعلاقته مع هذه المؤسسات، لذلك يجب حسم حدود العلاقة اولا وقبل كل شيء.(وثيقه غير منشورة، 2005)

من جانب آخر فان اتحاد الغرف يطرح نفسه بقوة على انه الممثل الحقيقي للقطاع الخاص، والموقف ذاته يتبناه المجلس التنسيقي، كما ان وجود الاتحادات التخصصية ينتج عنه تعدد تمثيلي للقطاع الواحد، بمعنى ان قطاع الصناعة اصبح ممثلاً من خلال اتحاد الغرف والمجلس التنسيقي واتحاد الصناعات.

هذا الواقع يطرح سؤالاً مهماً، وهو هل يحتاج القطاع الخاص إلى اكثر من جهة تمثيلية له؟ والاجابة على هذا السؤال كانت من قبل مجتمع الدراسة نفسه، حيث اجاب معظم المبحوثين باستثناء واحد على انه من الضروري ان يكون هناك ممثل واحد لكل القطاع الخاص، ولا مانع بل من الضروري وجود اتحادات تخصصية، الا ان مدير مركز التجارة الفلسطيني يرى

انه ليس ممكناً انشاء مثل هذا الجسم، وهو يحتاج إلى مصاريف وتبعات مالية كثيرة، ولا يمكن ان يكون هناك جسم واحد يمكنه ان يمثل كل القطاع الخاص.

في حين اكد باقي المبحوثين انه من الافضل للقطاع الخاص ان يكون ممثلاً من خلال مؤسسة تمثيلية واحدة، وان المجلس التنسيقي يعتبر شكلاً مقبولاً نظرياً، اما حقيقة هذا المجلس والوضع القائم له فانه بحاجة إلى الكثير من اعادة النظر والكثير من اجراءات المؤسسة، بحيث انه بلا مرجعية قانونية، ويخضع لنوع من الهيمنة، ولا يوجد له اي شكل مؤسسي، بالاضافة إلى ما اشرنا اليه سابقاً بان هذا المجلس لا يوجد له اي لجنة تتابع توصياته وتعمل على تنفيذها.

كما ان وجود هذا العدد من الممثلين دون وضوح في المرجعيات القانونية، يجعل كل مؤسسة تمثيلية تعمل لمصلحتها، وينتج عن هذا حالة من التنافس والارباك وعدم الالتفات إلى الاولويات وفقدان التنسيق بين مختلف القطاعات، ويزيد من هذه الاشكالية الإفراط والازدواجية في البنية المؤسساتية الحكومية ذات العلاقة بالمجال الاقتصادي، حيث ان احد مظاهر الارتباك في ادارة الاقتصاد الفلسطيني هو ذلك المتعلق بالخلل الهيكلي الذي اصاب المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بالشؤون الاقتصادية، حيث توجد زيادة لا مبرر لها في عدد هذه المؤسسات سواء على مستوى الوزارات او الهيئات المرتبطة بالرئيس مباشرة، وقد كان في كثير من الحالات قدر كبير من الازدواجية وعدم الوضوح في الصلاحيات والمهام الموكلة بكل دائرة، مما قلل كثيرا من فعاليتها وتسبب في هدر الموارد التمويلية، واهم من كل ذلك ان هذا الوضع تسبب في كثير من الحالات بقدر كبير من الاربك لمنشآت القطاع الخاص، حيث ان 30% فقط من المسؤولين في القطاع الخاص اعطوا تقييماً يتراوح بين جيد إلى جيد جداً بالنسبة للخدمات التي تقدمها الوزارات والمؤسسات الاقتصادية الحكومية. (الشعبي، برهم، عورتاني، 2002)

يلاحظ الباحث ان تعدد الجهات ذات العلاقة باي عمل تُحدث بالضرورة نوعاً من الاربك وعدم التنسيق، وبالتالي هدرًا للموارد، وقد اكد المبحوثون ضرورة ايجاد مؤسسة تمثيلية واحدة، الا هناك معيقات ذات بعدين:

الاول:

له علاقة بالقطاع الخاص نفسه، حيث لا يوجد ارادة لدى المعنيين في القطاع الخاص، ووجود بعض المنتفذين المستفيدين من الوضع القائم، من خلال استغلال هذه المؤسسات لإقامة شبكة علاقات تخدم اعمالهم، بالاضافة إلى امكانية الحصول على تمويل ومنح لتمويل مشاريع تخدم مصالحهم من خلال هذه المؤسسات التمثيلية التي يهيمنون عليها.

الثاني:

له علاقة بالدولة وأجهزتها التنفيذية والتشريعية، فالوضع القانوني من جهة لا يحدد طبيعة عمل ومهام هذه المؤسسات بالتحديد، مما يساعد على ظهور الازدواجية والتنافس، ومن جهة اخرى حداثه وتعدد المؤسسات والهيئات الحكومية المعنية بالشأن الاقتصادي والقطاع الخاص، بمعنى تعدد المرجعيات الرسمية التي يصعب معها العمل على اقامة جسم تمثيلي واحد للقطاع الخاص، فعلى سبيل المثال نجد ان هيئة سوق رأس المال لم تعترف بكل هذه الاجسام التمثيلية ويتم تمثيل الشركات "الداخله في سوق فلسطين للاوراق المالية" مدراء لشركتين الاولى شركة الاتصالات الفلسطينية والثانية شركة التأمين الوطنية.

10.3. المشاركة في سن القوانين

تشير خطة وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني إلى ضرورة دعم مؤسسات القطاع الخاص، والتعاون معها وإشراكها في صياغة الخطط والبرامج، كما يعلن مسؤولو السلطة دوماً عن ضرورة اشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، وانه هو القائد لهذه العملية.

عند الحديث حول هذه المسألة مع مدراء مؤسسات القطاع الخاص الذين تم مقابلتهم، افادوا بان المجلس التشريعي والوزارات المعنية بقطاع الأعمال توجه الدعوات باستمرار لمناقشة قضايا ذات علاقة، ومناقشة مشاريع قوانين، ولكنهم اشتكوا جميعاً من حالة الوضع القانوني السائد، وأن القوانين والتشريعات غير مناسبة وغير عملية، وبرروا ذلك الوضع رغم اشراكهم في سنها بأن:

1. هذه القوانين تتم صياغتها بالمجلس التشريعي بشكل سريع غير مدروس بالمستوى الذي تتطلبه.

2. لا يتم الاخذ بتوصيات واقتراحات القطاع الخاص إن وجدت حول هذه القوانين.

3. يتم توجيه الدعوات للقطاع الخاص في وقت متأخر جداً، بحيث لا يتسنى للمعنيين في القطاع الخاص دراسة هذه القوانين، او عرضها على خبراء ومختصين لدراستها، حيث إن مراجعة قانون بحجم قانون التجارة على سبيل المثال يحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد، ولا

يمكن إجراء ذلك خلال اقل من يومين، كما حدث عندما تمت دعوة القطاع الخاص لمناقشة قانون التجارة الفلسطيني.

وقد اظهر استطلاع حول مدى التعاون بين المجلس التشريعي والمؤسسات ذات العلاقة، نتائج تشير إلى ان هذا التعاون هو بين ضعيف وضعيف جداً، كما يوضح الجدول ادناه.

جدول رقم (6) يبين مدى التعاون بين المجلس التشريعي والجهات ذات العلاقة بالقضايا الاقتصادية

لا اعرف %	ضعيف جدا %	ضعيف %	جيد %	جيد جدا %	الأداء المؤشر
5	8.8	56.2	30	0	مؤسسات القطاع الخاص (بالتزويد، اتحاد الصناعات، جمعية رجال الأعمال)
10	13.8	45	31.2	0	مراكز الابحاث والمنظمات غير الحكومية
12.5	21.2	51.3	15	0	الجامعات المحلية
10	37.4	38.8	13.8	0	المواطنون

ابولاي ، البرغوثي (2004)

يلاحظ ان نسبة التقييم السلبي للتعاون بين القطاع الخاص والمجلس التشريعي من وجهة نظر القطاع الخاص كانت 65%.

الفصل الرابع: الحلول المقترحة

1.4. مقدمة

لا تتم التنمية من خلال اجهزة ومؤسسات الدولة فقط، بل ان للدولة شركاء في هذه العملية، هم المجتمع المدني من نقابات ومؤسسات غير حكومية ربحية وغير ربحية، ولا تنكر السلطة الوطنية هذا الشريك، بل وتعتبر ان عملية التنمية في فلسطين يجب ان تكون بقيادة القطاع الخاص، وان دور السلطة هو توفير المناخ الملائم لذلك، ولكن القطاع الخاص يشكو من عدم ملاءمة البيئة القانونية، وعدم كفاءة الجهاز القضائي، ورغم اشتراكه في سن القوانين والتشريعات، الا ان هذه القوانين ظلت محل انتقاد من قبله، كما ان القطاع الخاص لا يعتبر انه ممثل بشكل قوي قادر على احداث التغيير المناسب وصولاً إلى البيئة التي يريدها، فهو لا يستطيع تقديم رؤية واحدة، والتوجه بشكل موحد للجهات المعنية في الدولة، والمشكلة هي تعدد المرجعيات او الممثلين للقطاع الخاص، مع وجود تضارب وصراعات على عملية التمثيل.

ان وجود اكثر من عنوان او مرجع في اي عمل، يترتب عليه ارباكاً لا يخدم ذلك العمل، سواء كان عمل الحكومة او الأفراد او المنشآت، وقد اشارت الدراسات الى ان القطاع الخاص يعاني من تعدد المرجعيات الحكومية والهيئات ذات العلاقة بعمله، ويبدو ان القطاع الخاص لم يعتبر من هذه التجربة، وبات يعاني من المشكلة ذاتها وان اختلفت الأسباب، فالدولة تبرز الازدياد في عدد المؤسسات والهيئات بالعمل على تشغيل الاعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل بعد قيام السلطة الوطنية، بينما كانت اسباب تعدد الهيئات التمثيلية للقطاع الخاص

تتعلق بالوضع القانوني وحادثة اجهزة السلطة واستفادة بعض المنتفذين من الوضع القائم، وضرورة وجودة اتحادات تخصصية.

هكذا يبدو ان المسألة تدور في حلقة مفرغة، فالوضع القانوني غير الناضح كان من اسباب تعدد المؤسسات التمثيلية، وتعدد هذه المؤسسات وعدم وجود جسم واحد قادر على التأثير كان من اسباب عدم قدرة القطاع الخاص على احداث التغيير المطلوب في القوانين. في هذا الفصل سيحاول الباحث تقديم حلول مقترحة لهذه الإشكالية، وهي اشكالية تمثيل القطاع الخاص وتقديم هيكلية مؤسسة مقترحة لتمثيل القطاع الخاص، على اعتبار ان كسر الحلقة المفرغة سيكون من قبل القطاع الخاص من خلال مؤسسة تمثيلية واحدة قادرة على الضغط والتأثير على الجهات الحكومية ذات العلاقة.

2.4. الشكل الحالي لعملية التمثيل.

بداية يرى الباحث ضرورة بعض النقاط التي ذكرها المبحوثين:

1. ان جميع المنشآت الفلسطينية وبحكم القانون ملزمة بان تكون مسجلة لدى الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية.
2. نتيجة الوضع العام للسلطة والجهاز القضائي فان الكثير من المنشآت غير مسجل لدى الغرف التجارية.
3. يوجد عدد من الاتحادات التخصصية التي تمثل قطاعاً معيناً من الأعمال، فهناك مثلاً ثلاثة عشر اتحاداً صناعياً تخصصياً، ممثلة جميعها في الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، كما يوجد جمعية للبنوك، وغيرها.

4. توجد اجسام تمثيلية غير تخصصية هي:

- اتحاد الغرف التجارية:
- وتضم جميع الغرف التجارية المنتشرة في المحافظات.
- جمعية رجال الأعمال.
- مركز التجارة الفلسطيني:
- ويضم عدداً كبيراً من الذين تنطبق عليهم مواصفات رجل الأعمال.
- المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص:
- يضم المجلس التنسيقي عشر مؤسسات تمثيلية هي:
- الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.
- اتحاد الغرف التجارية.

- جمعية رجال الأعمال.
- مركز التجارة الفلسطيني.
- جمعية البنوك.
- اتحاد شركات التأمين.
- اتحاد شركات انظمة المعلومات.
- جمعية الخدمات الادارية للمؤسسات السياحية.
- اتحاد المقاولين.
- مجلس الشاحنين.

5. هناك اتحادات ومجالس تخصصية اخرى مثل: (اتحاد المزارعين ومجلس الزيت وجمعية المستوردين ...الخ).

6. يوجد نوعان من العضوية: الاول إلزامي (بغض النظر عن مدى تطبيقها)، كما هي الحال بالنسبة للغرف التجارية واتحاد المقاولين، والثاني طوعي، كما هي الحال بالنسبة للمجلس التنسيقي وباقي الاتحادات.

ان قراءة سريعة للواقع التمثيلي القائم، تشير إلى ان هناك ثلاثة اشكال لتمثيل القطاع الخاص او بعض مكونات هذا القطاع وهي:

1. من خلال اتحاد الغرف التجارية.
 2. من خلال المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص.
 3. من خلال الاتحادات الأخرى غير المنضوية تحت المجلس التنسيقي.
- يشار إلى ان الشركات المنضوية تحت اي من الاتحادات، سواء كان هذا الاتحاد عضواً في المجلس التنسيقي او لم يكن كذلك، فهي ممثلة من خلال اتحادها بالاضافة إلى الغرف التجارية، هذا عدا عن حالة التنافس ونفي الآخر من قبل محوري التمثيل (اتحاد الغرف والمجلس التنسيقي)، ومن هنا تبرز اولى ملامح الاشكالية في التمثيل، والحاجة لتوحيد هذه الاجسام للتمثيل، لإيجاد حالة من التنسيق تضمن التقدم برؤية موحدة من قبل القطاع الخاص إلى الجهات المعنية.

3.4. البدائل المقترحة لعملية التمثيل.

ان معوقات قيام القطاع الخاص بتأسيس جسم تمثيلي واحد يمثله، يمكن تلخيصها بالآتي، وهي من وجهة نظر مجتمع الدراسة الذين يؤيدون هذا التوجه:

- عدم حسم المسألة من قبل الحكومة، حيث انها تتوجه مرة لاتحاد الغرف ومرة للمجلس

التنسيقي ومرة للاتحاد التخصصي صاحب العلاقة بالموضوع الذي تنوي الحكومة مناقشته.

- معوقات قانونية، القوانين لا تحدد اختصاصات كل مؤسسة وكل مؤسسة أصبحت تعتبر نفسها ممثلاً.

- خوف بعض المؤسسات التمثيلية على صلاحياتها او جزء منها.
 - مصالح شخصية لبعض القائمين على المؤسسات.
 - المؤسسات او الأفراد المهتمون على التنسيق والمستفيدون من الوضع.
- ويرى الباحث ان الأسباب القانونية سهلت تعدد الأجسام التمثيلية، كما ان مسألة الطوعية في الانتساب تشير إلى ان الغرف التجارية تتحمل جزءاً من المسؤولية في سعي المنشآت إلى تكوين اتحادات ومؤسسات تمثيلية اخرى، وقد اشار مدير اتحاد الغرف التجارية إلى ان الغرف مرت بمرحلة ضعف، وأشار مدير اتحاد شركات التأمين إلى ان الشركات تبحث عن ممثل آخر غير اتحاد الغرف بسبب عجز الاخير عن القيام بدوره كممثل قوي، كما ان القائمين على هذه الاتحادات وهم بالتاكيد مستفيدون، سوف يشكلون عائقاً امام قيام جسم تمثيلي واحد يخسرون معه بعض امتيازاتهم.

الا ان من نقاط القوة لصالح فكرة انشاء جسم مؤسسي واحد هي قناعة الغالبية العظمى من مجتمع الدراسة ان القطاع الخاص بحاجة إلى مثل هذا الجسم.

ويمكن تقديم الاقتراحات التالية مع الأخذ بعين الاعتبار المعوقات اعلاه:

1.3.4. تعديل المجلس التنسيقي الحالي.

بما ان المبحوثين اشاروا إلى ان فكرة المجلس التنسيقي هي نظرياً فكرة جيدة ويمكن ان يكون هذا المجلس ممثلاً جيداً للقطاع الخاص اذا تمت مأسسته، وإحداث بعض التغييرات عليه، فان الباحث يرى ان يكون اسمه هو المجلس التنسيقي لقطاعات الأعمال، ولكي يكون تمثيل القطاع الخاص قوياً وفعالاً وعادلاً، يجب ان يتصف المجلس المقترح بما يلي:

- ان يكون له شكل مؤسسي، بمعنى ان تكون له هيكلية واضحة ومرجعية قانونية.
- ان يمثل كافة المستويات في كل القطاعات.

بمعنى انه يجب ان يكون التمثيل في هذا المجلس على أساس قطاعي، وهذا يضمن بقاء الاتحادات التخصصية والقائمين عليها، بمعنى ان يؤخذ في الاعتبار حجم كل قطاع عند التمثيل في المجلس، ويرى الباحث ان يكون حجم القوى العاملة هو المعيار الاول، على اعتبار ان هذا الجسم هو الذي سيساهم في سن القوانين ووضع الخطط والسياسات، وعليه فان المنشآت الاكبر من حيث عدد العاملين ستكون الاكثر تمثيلاً ومساهمة، وبهذا يخصص لكل

قطاع عدد من المقاعد في المجلس بناء على عدد العاملين فيه، ويقوم كل قطاع باختيار ممثليه بالانتخاب، يضاف إلى عضوية المجلس عضو آخر عن اتحاد الغرف التجارية. وبالاستناد الى بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الذي يقسم الانشطة الاقتصادية الى خمسة قطاعات رئيسية فان عدد المشتغلين في هذه القطاعات عام 2005 هو 215865 عامل موزعين على القطاعات الخمسة في مناطق الضفة الغربية وغزه، كما في الجدول ادناه:

جدول رقم (7) يبين توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية .

القطاع	عدد المشتغلين
التجارة داخلية	91598
الصناعة	58242
الخدمات	55423
النقل والتخزين	6002
الانشاءات	4600

الجهاز المركزي للاحصاء(2006)

علما ان عدد المنشآت بلغ عام 2005 في الضفة وغزة في القطاعات الخمسة اعلاه 75304 منشأة وفق بيانات جهاز الاحصاء.

في حين كان عدد المشتغلين في القطاع الخاص حسب بيانات جهاز الاحصاء عام 2007 هو 296965 مستخدم يعملون في 109686 منشأة، كما ورد في الجدول رقم (1)

بالاستناد الى البيانات اعلاه فان قطاع التجارة الداخلية هو القطاع الاكثر تشغيلا للقوى العاملة، بينما يعتبر قطاع الصناعة هو النشاط الاقتصادي الرئيسي اذا ما تم اعتماد معيار المساهمة في القيمة المضافة لان قطاع الصناعة يأتي بالترتيب الاول كما سبق واشرنا في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

2.3.4. اعتبار اتحاد الغرف التجارية هو الممثل لكل القطاع الخاص.

ويرى الباحث ان هناك عدة مبررات لاعتبار اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية هي الجسم التمثيلي لكل القطاع الخاص ومن هذه المبررات:

1. يعود عمل اول غرفة تجارية فلسطينية إلى عشرينيات القرن الماضي، بمعنى ان الغرف التجارية باتحادها هي الجسم التمثيلي الاقدم.

2. الغرف التجارية هي الجسم التمثيلي الذي لا يعتبر تخصصياً، بمعنى انه يمثل كل قطاعات الأعمال وعلى كافة المستويات، ورغم ان المجلس التنسيقي لا يعتبر جسماً تخصصياً، الا انه لا يتمتع بالشكل المؤسسي ولا يعمل بموجب قانون ولا يمكن محاسبته.

3. تعمل الغرف التجارية بموجب قانون يعرف بقانون الغرف التجارية الصناعية الزراعية.

4. الغرف التجارية هي الجهة التي تقدم مجموعة من الخدمات للقطاع الخاص، ولها خبرة في هذا المجال، حيث انها الجهة الوحيدة التي تقدم هذه الخدمات ومنذ زمن بعيد، مثل المصادقة على المعاملات واصدار الشهادات والكفالات والتحكيم التجاري والتصاريح التجارية وغيرها، وقد أشار ماهر المصري وبمداخلة له في احدى جلسات المجلس التشريعي، أشار الى ان الوضع لا يسمح بتنفيذ الاقتراح القاضي بفصل الغرف التجارية قطاع الصناعة، قبل انتهاء تشريع بخصوص اتحاد الصناعات وحتى يصبح هذا الاتحاد قادراً على ان يكون غرفة صناعية يتمتع بصلاحيات الغرف التجارية ويقوم بمهامها.(وثيقة غير منشورة، 2004) ويرى الباحث ان في هذا الرأي اشارة الى ان الغرف التجارية صاحبة خبرة في خدمة القطاع الخاص، وتقوم بمهام لا يستطيع جسم تمثيلي آخر القيام بها دون تشريع يحدد مهامته بدقة.

ان مقترح اعتماد الغرف هي الجسم التمثيلي الرئيس او الوحيد يتطلب منها القيام بمجموعة من الاجراءات والخطوات لتفعيل دورها تجاه القطاع الخاص، اهم هذه الخطوات انشاء دائرة للدراسات تساعد مختلف القطاعات على تعزيز دورها وتحديد احتياجاتها، وعلى الغرف التجارية ان تثبت انها الجهة القادرة على تمثيل القطاع الخاص، حيث إن احد مبررات وأسباب قيام المؤسسات التمثيلية الأخرى هو عدم قيام الغرف بدورها كتمثل قوي قادر على التأثير واحداث التغيير.

اخيراً من المهم معرفة الدور الحالي للجسام التمثيلية تجاه القطاع الخاص، فقد اشارت احدى الدراسات بخصوص تقييم دور مجموعة من المؤسسات التمثيلية، ذات العلاقة بقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، من خلال 518 منشأة تمثل القطاعات الاقتصادية المذكورة، كعينة من منشآت القطاع الخاص وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم(8) تقييم دور مؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر العينة كاملة(% من العينة)

المؤسسة	جيد جدا	جيد	وسط	سيء	لا رأي	لا اعلم ماذا يعملون
الغرف التجارية	15.8%	29.6%	31.8%	12.6%	4.1%	6.1%
الاتحادات الصناعية	7.8%	24.2%	32.4%	13.1%	6.7%	15.8%
مركز التجارة(بال تريد)	2.1%	15.9%	13.5%	3.5%	11.0%	54.0%

جمعية رجال الاعمال	%4.3	%13.8	%17.0	%11.1	%10.6	%43.2
--------------------	------	-------	-------	-------	-------	-------

(مركز تطوير القطاع الخاص، 2001)

3.3.4. تعديل هيكلية الغرف التجارية

يقوم هذا الشكل ايضا على اساس قطاعي، بحيث تعدل الغرف التجارية الصناعية الزراعية لتكون الغرف التجارية فقط، ويتم تمثيل القطاع الصناعي من خلال اتحاد الصناعات، على ان تكون العضوية إلزامية، ويمثل قطاع الزراعة من خلال اتحاد يمثل كل قطاع الزراعة، وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الخدمات وقطاع النقل والتخزين، على ان يقوم كل قطاع بانتخاب ممثليه، وبالتالي يخصص لكل قطاع عدد من المقاعد يتناسب طردياً مع حجمه بناء على الأيدي العاملة، ويمكن وضع مجموعة من المعايير لاعتبار اي من القطاعات الاقتصادية قطاعاً مستقلاً يجب ان يمثل بشكل مستقل مثل قطاع البنوك وقطاع التأمين وغيرها.

وقد اقترح الدكتور سعد الكرنز بمداخلته امام المجلس التشريعي، ضرورة الفصل بين الغرف التجارية وغرف الصناعة وغرف الزراعة بمعنى ان يكون هناك غرف تجارية واتحاد صناعات واتحاد زراعي، لضمان عدم الخلط وان لا تبقى قضية الغرف التجارية الصناعية الزراعية قائمة وتعرق العمل. (وثيقة غير منشورة، 2004)

ان اعتماد جسم مؤسسي واحد لتمثيل القطاع الخاص يحتاج الى الكثير من الجهد من قبل الجهات التشريعية والتنفيذية، كما يحتاج الى اتفاق من قبل القطاع الخاص على رؤية واحدة تسهل على الدولة تحسين عملية التمثيل بمجموعة من القوانين تقضي الى عملية تنسيق فعالة بين القطاعين العام والخاص كشريكين في عملية التنمية.

4.4. الشكل التمثيلي المقترح.

يرى الباحث وبالاستناد الى الاشكال (البدائل) المقترحة سابقا ان البديل الاول او يحتاج الى كثير من الجهد والتشريعات وسن القوانين، فالمقترح الاول (تعديل المجلس التنسيقي) يحتاج الى قانون يضبط عمله، ويحتاج الى انهاء حالة الهيمنة، كما ان هذا المجلس وبرأي اعضاؤه هو جسم غير فعال وغير قادر على التأثير.

كما ان البديل الثاني وهو اعتبار اتحاد الغرف بشكله الحالي هو الممثل فان الاشكالية تبقى قائمة خاصة في ظل وجود اتحاد الصناعات الذي يعمل بموجب قانون ووجود حالة من الصراع بينه وبين الغرف التجارية.

لذلك فان الباحث يرى ان الخيار الثالث هو الخطوه الاولى لحل الاشكالية خاصة وان الاوساط التشريعية والتنفيذية لديها نوايا بهذا الاتجاه كما اقترح سعد الكرنز في مداخلته المذكورة سابقا حول الفصل بين والغرف التجارية والغرف الزراعية، وتحويل اتحاد الصناعات الى غرفة صناعية.

وعليه فان الشكل الأنسب لعملية التمثيل من وجهة نظر الباحث هي كما يلي:

اولا: يتم التمثيل على اساس قطاعي واعتبار قطاعات الأعمال في فلسطين خمسة قطاعات أساسية- بما يخص عملية التمثيل- تندرج تحتها جميع الأعمال الخاصة وهي قطاعات (التجارة والصناعة والزراعة والخدمات "والنقل والتخزين) علما ان قطاعات الاعمال وفق الحسابات القومية الفلسطينية هي(قطاع التجارة والصناعة والخدمات والانشاءات"والنقل والتخزين والاتصالات") الا ان اتحاد الانشاءات هو عضو في اتحاد الصناعات ويندرج عمليا ضمن قطاع الصناعة، لذلك يستبدل - بخصوص عملية التمثيل_قطاع الزراعة.

ثانيا: تصبح الغرف التجارية الصناعية الزراعية فقط غرف تجارية تمثل قطاع التجارة، ويعتبر اتحاد الصناعات هو الممثل لقطاع الصناعة(اتحاد الغرف الصناعية)، ويمثل اتحاد الزراعة من خلال جسم مؤسسي يمثل كل قطاع الزراعة،(الغرف الزراعية) ويشكل اتحاد للمؤسسات التمثيلية للشركات الخدمية واخر يمثل الشركات العاملة في قطاع النقل والتخزين والاتصالات

ثالثا: يعتبر اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية هو الممثل لهذه لقطاعات الثلاث

رابعا: تشكل الاتحادات الثلاث(اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية) واتحاد شركات الخدمات واتحاد شركات النقل والتخزين فيما بينها اتحادا او مجلسا يمثل كل القطاع الخاص الفلسطيني يسمى"المجلس الأعلى للقطاع الخاص الفلسطيني".

ويتم تمثيلهم بشكل نسبي تبعا لحجم كل قطاع بالاستناد الى حجم القوى العاملة فيه، تبعا لبيانات الجهات المختصة مثل الجهاز المركزي للإحصاء، لتشجيع القطاعات على خلق مشاريع تشغيلية (تعتمد على كثافة الايدي العاملة) للمساهمة في حل مشكلة البطالة.

وبالرجوع الى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن القطاع الأكثر تشغيلاً للأيدي العاملة عام 2004 و عام 2007 هو قطاع تجارة الجملة والتجزئة كما يبين الجدول أدناه:

جدول رقم (9) يبين عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية وعدد المشتغلين حسب تعدادات ، 2004، 2007

عدد المشتغلين 2007	عدد المنشآت 2007	عدد المشتغلين 2004	عدد المنشآت 2004	النشاط
14,572	6,976	12,283	5,881	الزراعة - تربية الماشية والحيوانات الأخرى
1,851	299	1,570	211	التعدين واستغلال المحاجر
62,832	15,340	56,565	13,177	الصناعة التحويلية
3,064	477	2,639	510	إمدادات الكهرباء والمياه
4,557	627	5,067	704	الإنشاءات
111,829	59,253	99,333	55,048	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات
11,239	4,643	9,908	4,192	الفنادق والمطاعم
8,537	1,215	7,664	873	النقل والتخزين والاتصالات
7,142	844	5,118	725	الوساطة المالية
11,212	4,304	9,934	3,902	الأنشطة العقارية والإيجارية
20,091	2,384	16,952	1,960	التعليم
16,586	4,260	15,102	3,682	الصحة والعمل الاجتماعي
23,453	9,064	15,452	6,414	أنشطه الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى
296,965	109,686	257,587	97,279	المجموع

(الجهاز المركزي للإحصاء)

وعليه فإن التمثيل في الهيكلية المقترحة سيكون بنسبة أكبر لصالح الغرف التجارية، أو ان رئاسة الاتحاد المقترح سوف تكون للغرف التجارية.

ان فكرة وجود غرفه صناعية واخرى تجارية ليست جديدة على عملية تمثيل القطاع الخاص، فبعض الدول العربية مثل الاردن ومصر والسودان وجيبوتي فيها غرف تجارية واخرى صناعية، وفي سوريا يوجد غرفة صناعية وغرفة تجارية واخرى زراعية. فالتجربة الاردنية بهذا المجال يمكن الاستفادة منها، حيث يوجد غرف صناعية واخرى تجارية، تعمل بموجب قوانين تنص صراحة على ان هذه الغرف هي التي تمثل قطاعاتها امام الغير.

وكذلك في جمهورية مصر حيث يوجد غرفا للصناعات المختلفة وعددها 16 ممثلة جميعها باتحاد الصناعات المصرية ومن مهماته ايضا تحقيق التمثيل المستقل الفعال لأعضاء الاتحاد. في حين ان قطاع التجارة ممثل من خلال اتحاد الغرف التجارية المصرية الذي يضم 20 غرفة وله شخصية اعتبارية بوصفه الممثل الشرعي للغرف التجارية، وكافة التنظيمات لدى السلطات العامة والمنظمات الأجنبية الإقليمية أو الدولية (موقع اتحاد الغرف التجارية المصرية)

وعليه فان المجلس التمثيلي المقترح يجب ان يتضمن القانون الخاص به نصا صريحا بان هذا الاتحاد هو الممثل لكافة قطاعات الاعمال في فلسطين، وبهذا يبقى من حق أي من المؤسسات تشكيل جمعيات ومجالس مع عدم ادعائها بانها هي الممثل لاي من القطاعات. واعتبار المجلس الاعلى المقترح هو الممثل لكل القطاع الخاص لا يعني باي حال الغاء الاتحادات والجمعيات الاخرى، ويستشهد الباحث في هذا الاطار بتجربة امارة ابو ظبي حيث ان الغرفة التجارية الصناعية فيها تعرف نفسها بانها:

"مؤسسة مستقلة ذات نفع عام تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمثل القطاع الخاص في امارة ابوظبي باختلاف أنشطته الإنتاجية والخدمية ، حيث أن قانون إنشاء الغرفة ينص على وجوب حصول كافة الأفراد الذين يمارسون نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو مهنياً أو حرفياً داخل الامارة سواء كانوا شركات أو مؤسسات على عضوية الغرفة، لذا، فإن غرفة تجارة وصناعة ابوظبي تعتبر المؤسسة المعنية بمختلف أنشطة القطاع الخاص وعليها أن تقدم أفضل الخدمات إلى أعضائها"

وفي نفس الوقت نجد ان غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي تسمي شركائها المحليين ومنهم جمعية اتحاد الصناعيين. (الموقع الالكتروني للغرفة)

ومن المهم مراعاة ان من مهمات المجلس المقترح ان يقوم بدور هام جدا وهو العمل على تقديم الدراسات التي تخدم مختلف قطاعات الاعمال والتركيز على القطاعات التي يتم الاتفاق

مع الجهات الحكومية مثل وزارة التخطيط بانها قطاعات تحتاج الى مزيد من الدعم والاهتمام والتطوير.

كما انه من الضروري وجود قسم او مستشارين قانونيين للعمل على تقديم التوصيات للاتحاد الذي من واجبه ان يجد الطرق المناسبة للضغط على اجهزة الدولة لاحداث التغييرات الضرورية لخدمة القطاع الخاص مع مراعاة عدم الإضرار بالخطط والأهداف التنموية.

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

1.5. الاستنتاجات

يمكن تلخيص اهم الاستنتاجات التي تم الخلوص اليها بما يلي:

أولاً: إن القطاع الخاص الفلسطيني قطاع ضعيف من جهة انه شديد التأثر بالإجراءات الإسرائيلية على الأرض، حيث أن كل الدراسات التي تم الرجوع إليها تشير إلى أن الإجراءات الإسرائيلية وخاصة سياسة الإغلاق تلحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد الفلسطيني على كافة الأوجه.

ثانياً: إن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية احدث نظرياً نقلة مهمة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، حيث انه ظل يعاني من مشكلات كبيرة، فعلى صعيد قيام السلطة الوطنية بسن القوانين والتشريعات لتنظيم عمل القطاع الخاص، ظلت هذه القوانين غير مكتملة، ويشكو المعنيون بهذه القوانين من أصحاب الأعمال وذوي العلاقة بالقطاع الخاص من أنها ضعيفة وبحاجة إلى إعادة نظر، ومن جهة أخرى فان الأمن والاستقرار الذي توقعه المستثمر في بداية قدوم السلطة كان مجرد توقعات فاقت الواقع، وان الاحتلال ما زال قادراً على إلحاق الضرر بالقطاع الخاص الفلسطيني بسلسلة من الإجراءات.

ثالثاً: من التغييرات المهمة التي حدثت بعد قيام السلطة الوطنية، إنشاء وتأسيس عدد كبير من الاتحادات التمثيلية للقطاع الخاص، بعد أن لم يكن قبل ذلك سوى الغرف التجارية بشكل

أساسي، وبعض الأجسام النقابية، هذا يشير إلى أن عملية التمثيل ضرورية بالنسبة لقطاعات الأعمال، وقد لاحظ الباحث أن هناك مؤسسات تمثيلية ما زالت تحت التأسيس.

رابعاً: ساهم في زيادة عدد المؤسسات التمثيلية، أن الغرف التجارية مرت بمرحلة ضعف كانت غير قادرة على تقديم الخدمات التي يحتاجها القطاع الخاص، مما دفع القائمين على القطاعات المختلفة إلى السعي باتجاه تشكيل اتحادات تخصصية تمثيلية.

خامساً: البيئة القانونية غير الملائمة وغير الواضحة ساهمت في خلق حالة من الفوضى والتنافس بين المؤسسات التمثيلية، حيث لا يوجد تحديد دقيق للمهام والأدوار المناطة بها، كما أن هنالك أجسام ومؤسسات أنشأت بموجب قرارات من وزير أو رئيس وزراء، وأصبح هذا الواقع التمثيلي للقطاع الخاص ليس في مصلحته.

سادساً: مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في سن القوانين غير فعالة، حيث أنها ورغم مشاركتها تشكو من أن القوانين السائدة غير ملائمة، وهذا يشير إلى أنه لا يؤخذ بتوصياتها وآرائها، أو أنها لا تشارك بشكل فعلي.

سابعاً: حالة التنافس القائمة بين المؤسسات التمثيلية يمثلها قطبان أساسيان هما اتحاد الغرف التجارية من جهة والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص من جهة أخرى، علماً أن الأخير يضم عشرة مؤسسات تمثيلية، رغم أن اتحاد الغرف هو احد هذه المؤسسات.

ثامناً: المجلس التنسيقي هو جسم هلامي ليس له شكل مؤسسي ولا مرجعية قانونية، وهو عبارة عن ائتلاف يطالب هو نفسه بأن يكون له دور أكثر فعالية في الضغط وتنفيذ التوصيات والمقترحات التي تتمخض عنه، كما أن هذا المجلس يخضع لهيمنة بعض القائمين عليه، وقد لاحظ الباحث أن بعض أعضاء هذا المجلس لا يعرف العدد الحقيقي للاتحادات المنضوية تحته، وافر غالبيتهم بأنه ضعيف وغير مؤثر.

تاسعاً: التنافس القائم بين المؤسسات التمثيلية هو في الغالب على المنح والتمويل الخارجي للمشاريع، وبات همها تقديم مشاريع يقبلها الممول أكثر من الالتفات إلى الأولويات التنموية.

عاشراً: تؤيد غالبية المؤسسات التمثيلية وجود جسم تمثيلي واحد للقطاع الخاص، وتعتقد أن ذلك سيكون له اثر ايجابي من حيث القدرة على التأثير وإحداث التغيير.

حادي عشر: لاحظ الباحث أن الجهات الحكومية ذات العلاقة غير معنية كثيراً بعنوان كممثل للقطاع الخاص، فهي تتعامل مرة مع الغرف التجارية ومرة أخرى مع المجلس التنسيقي أو مع الاتحاد التخصصي لبحث قضايا ذات علاقة.

اثنا عشر:

لاحظ الباحث أن معم المؤسسات التمثيلية تقتصر خدماتها على ورش العمل وإرشادات وهناك مؤسستين فقط تقدم الدراسات التي تخدم القطاع الخاص وهي بالتريـد وجمعية رجال الأعمال.

2.5. التوصيات

أولاً: تحسين البيئة القانونية بشكل عام، أي إجراء تعديلات على القوانين خاصة فيما يتعلق بتحديد دور ومهام كل من الاتحادات والمؤسسات التمثيلية، والتعجيل في إقرار القوانين غير المكتملة، سيكون له اثر كبير على تحسين حالة التمثيل والحد من التنافس الصحي بين ممثلي القطاع الخاص.

ثانياً: إشراك جدي وحقيقي لمؤسسات القطاع الخاص في عملية التشريع وسن القوانين ذات العلاقة، من جهة إعطاء هذه المؤسسات الوقت الكافي لدراسة مشاريع القوانين والأخذ بتوصياتها وملاحظاتها بما لا يتعارض مع المصلحة العامة.

ثالثاً: على الجهات الحكومية ذات الاختصاص اتخاذ قرار يلزم القطاع الخاص بالاتفاق على شكل مؤسسي يعتبر العنوان التمثيلي والمرجع الوحيد له، على أن يراعي تمثيلاً عادلاً لكل القطاعات الاقتصادية في الجسم، ثم إخضاع هذا الجسم المؤسسي لقانون يحدد دوره ومهامه.

رابعاً: على الجهات الرسمية الانتباه إلى ان التمويل الخارجي الذي تحصل عيله الاتحادات يوظف بشكل كفاء، ويخدم الاقتصاد الفلسطيني، ام انه يصرف على مجموعة من ورش العمل والمؤتمرات، وما هي الفائدة التي تعود على الاقتصاد الفلسطيني من هذه الفعاليات،

حيث لاحظ الباحث ان الاهتمام بعمل دراسات للسوق من قبل المؤسسات التمثيلية هو اهتمام ضعيف.

خامساً: التنسيق بين وزارة التخطيط من جهة، والمؤسسات التمثيلية من جهة أخرى، وإشراكها في صيغة الخطط والسياسات، وتحديد الأولويات وتشجيع القطاع الخاص للتركيز على الاستثمار في المجالات التي تعتبر ضرورية في تلبية متطلبات التنمية وحاجات المجتمع.

سادساً: اجراء دراسة عن دور المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص من وجهة نظر كافة مكونات القطاع الخاص من الشركات والمؤسسات المختلفة.

سابعاً: تعديل الشكل المؤسسي والقانوني للغرف التجارية الصناعية الزراعية لتصبح الغرف التجارية فقط.

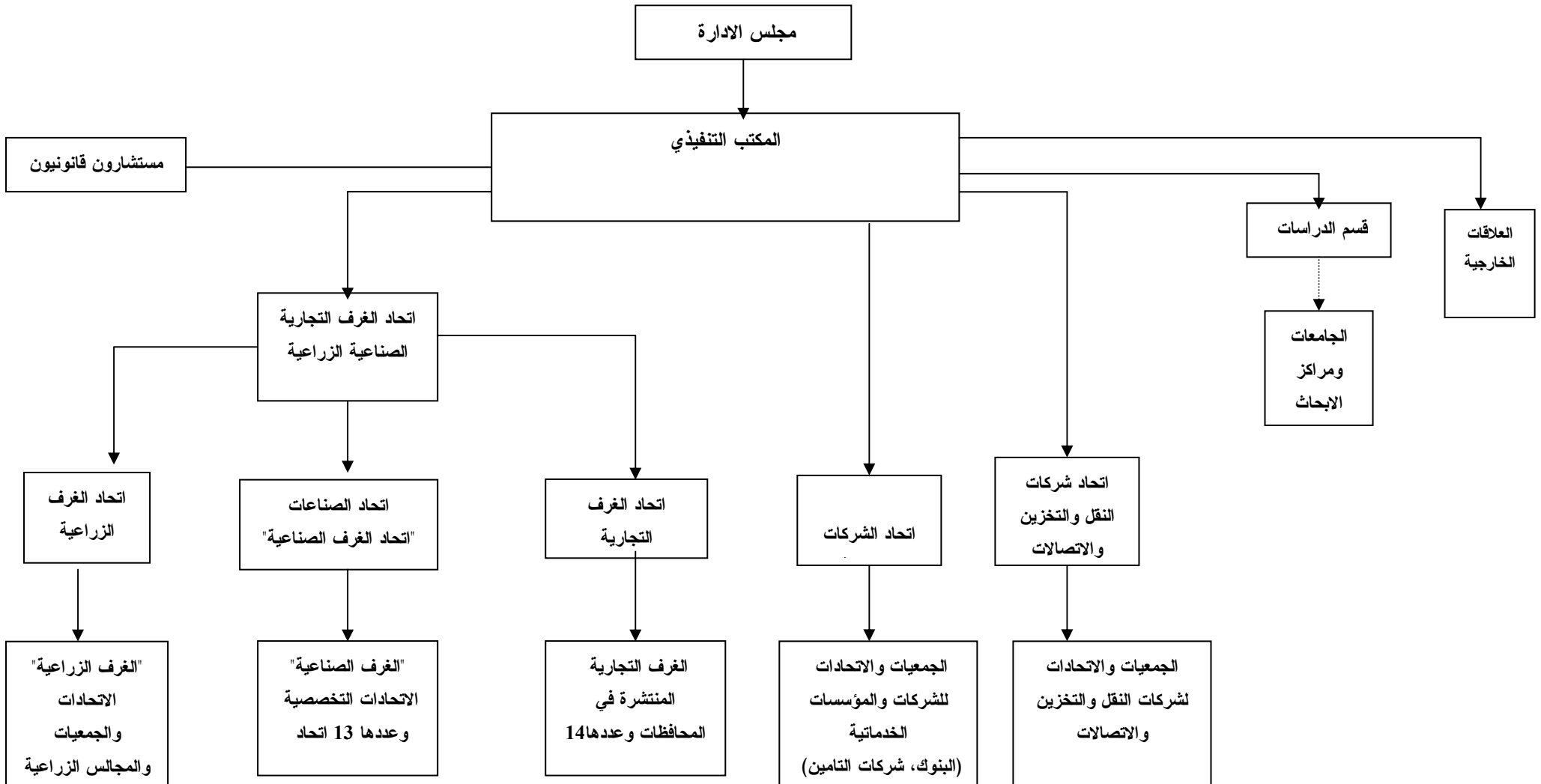
ثامناً: اعتبار اتحاد الصناعات هو الممثل لقطاع الصناعة

تاسعاً: على الجمعيات والاتحادات الزراعية تشكيل اتحاد عام يكون الممثل الأعلى لقطاع الزراعة وكذلك بالنسبة لقطاع الخدمات..

عاشراً: يتم تشكيل جسم مؤسسي يتالف من كل من اتحاد الصناعات ،اتحاد الغرف التجارية، اتحاد الشركات الخدمية، اتحاد العام للزراعة وذلك تحت اسم "المجلس الأعلى للقطاع الخاص الفلسطيني" كم هو موضح في الشكل ادناه:

3.5. هيكلية المؤسسة المقترحة

الشكل أدناه يوضح هيكلية الجسم التمثيلي المقترح لتمثيل القطاع الخاص الفلسطيني تحت اسم " المجلس الأعلى للقطاع الخاص الفلسطيني "



1.3.5. بنية المجلس

الهيئة العامة وتتألف من

جميع أعضاء مجالس إدارة الغرف التجارية في المحافظات، وأعضاء مجالس الاتحادات الصناعية التخصصية ، وأعضاء مجالس الاتحادات الزراعية والاتحادات الخدمية واتحادات شركات النقل والتخزين.

مجلس الإدارة ويتألف من (12) عضو كالتالي:

رئيس مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية واثنين من اعضاء مجلس الادارة.
رئيس مجلس ادارة الاتحاد العام للشركات الخدمية.
رئيس مجلس ادارة الاتحاد العام لشركات النقل والتخزين والاتصالات.
ثلاث رؤساء غرف تجارية(كون قطاع التجارة هو الاكثر تشغيلا)
رئيس احدى الغرف او الاتحادات عن كل من قطاع الصناعة، الزراعة، الخدمات، النقل والتخزين.

المكتب التنفيذي ويتألف من:

رؤساء مجالس ادارة الغرف/ الاتحادات التي تمثل القطاعات الخمسة.

1.6. المراجع

- 1- اشنتية، م (2003) الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار "بكدار" ط2.
- 2- الابرش، م (1999)، الخصخصة آفاقها وابعادها، ط1، دار الفكر، دمشق.
- 3- ابو فرحة، س (2005 ، 26 تموز) خبر صحيفة الايام الفلسطينية، ص26.
- 4- امين، ج (2002) كشف الاقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، دار الهلال.
- 5- ابولاوي، ن، البرغوثي، أ (2004) اداء المجلس التشريعي في المجالات الاقتصادية، مركز تطوير القطاع الخاص، جمعية رجال الأعمال، القدس.
- 6- اتحاد الغرف التجارية المصرية
/http://www.fedcoc.org.eg/ChamberPortal/AboutUnion / 10 -7-2008
- 7- بيان صحفي (2004).<http://www.expotech.ps/news/2/3/2008>.
- 8- تقرير خاص (2000) تقرير حول الاقتصاد الفلسطيني، التجارة الخارجية الفلسطينية، مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة في الأراضي المحتلة.
- 9- تقرير خاص (1998) اقتصاد القطاع الخاص في الضفة وغزة، ظروف وآفاق، مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة في الأراضي المحتلة، غزة.
- 10- الجعفري، م (2007) دور القطاع الخاص الفلسطيني في مواجهة السياسات الاقتصادية الإسرائيلية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي لمعهد ابحاث السياسات الاقتصادية "ماس" 2007، رام الله.
- 11- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2007)، التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية، فلسطين.
- 12- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2005).، سلسلة المسوح الاقتصادية، المنشورة في ايلول 2006.
- 13- الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة، الموقع الالكتروني
<http://www.mosharka.org/content/view/146/21/lang,ar> - 2008-7-10
- 14- الحميدي، م، (7 ديسمبر 2005)، منتدى الرياض اوصى بتمثيل القطاع الخاص - الشرق الاوسط - السعودية.
[http://www.asharqalawsat.com/details.asp\(11/5/2008\)](http://www.asharqalawsat.com/details.asp(11/5/2008))
- 15- الحسيني هـ، (ايلول 2003) مراجعة نقدية لمشروع قانون التجارة الفلسطيني، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله.

- 16- خدوري، و (1999) كيف انتقلت الثروة والقوة من الحكومة إلى القطاع الخاص،
وجاهات نظر الكتب في الثقافة والسياسة والفكر، ع 11، الشركة المصرية للنشر العربي،
السنة الاولى، ص 13- 23
- 17- الخواجا، ح (1999) مأزق الاقتصاد الفلسطيني والامل بالبعد العربي، الدراسات
الفلسطينية، ع 37، شتاء 1999، مؤسسة الدراسات المقدسية، القدس، ص 62
- 18- الزقلي، ع (2003) قضايا الخصخصة وأهمية دور الدولة، بحوث اقتصادية عربية،
ع 30 - 31، خريف 2003، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ص 138 - 146.
- 19- الرئيس، ع (2007) من الهيمنة الى المنافسة، الموقع الالكتروني لجريدة الصباح
<http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=48854>
10-7-2008
- 18- سمارة، ع (1989) اقتصاد تحت الطلب، ط1، مركز الزهراء للدراسات والابحاث،
القدس
- 19- سلطة النقد الفلسطينية، (2000) التقرير السنوي السادس.
- 20- توجهات تنظيم مؤسسات القطاع الخاص التمثيلية (2004) ، اللجنة الاقتصادية في المجلس
التشريعي الفلسطيني، الدورة التاسعة، الفترة الاولى، آب 2004، رام الله.
- 21- الشعبي، ع، برهم، أ، عورتاني، هـ (2002) خصخصة المنشآت التجارية الحكومية
"ملاحظات تقييمية" مركز تطوير القطاع الخاص، نابلس، فلسطين.
- 22- صندوق الاستثمار الفلسطيني (2007)، نقاط القوة في الاقتصاد الفلسطيني
<http://www.pif.ps/atemplate.php?id=6-> 10.9.2007
- 23- صبيح، م، (1992) قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل، ط1، مركز الدراسات
العملية، رام الله.
- 24- صايغ، ي (1990) مستقبل التنمية ودور القطاعين العام والخاص فيها، المستقبل
العربي، عدد 142. مركز دراسات الوحدة العربية.
- 25- صبري ن، (2003) القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني، المؤسسة الفلسطينية
لدراسات الديمقراطية، رام الله.
- 26- العبد، ج (1989) الاقتصاد الفلسطيني، تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، ط1،
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 27- عورتاني، هـ (2001) دور القطاع الخاص في تطوير المناخ الاستثماري في فلسطين،
رؤيته، ع 11، الهيئة العامة للاستعلامات، رام الله ص 37 - ص 57.
- 28- العيسه، أ (2006)، القطاع الخاص الفلسطيني يطمح لدور سياسي
<http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2006/5/149977.htm#Scene>، 25.5.2007

- 29- عبد الفضل، م (1997) برامج الاصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين
المأمول والمتوقع، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مصر .
- 30- عبد الله، س (2005) الرؤية التنموية الفلسطينية، ملخص تنفيذي، معهد ابحاث
السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" رام الله.
- 31- العاروري، ر (2004) تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية
الادارية، القاهرة.
- 32- غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي، الموقع الالكتروني
<http://www.abudhabichamber.ae> - 17-7-2008
- 33- قطران، ح (2000) دور القطاع الخاص في التنمية في الاقطار العربية، العربية
للتقافة، ع 39 السنة 19 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 125 - ص 172.
- 34- القديحي، أ (2005/9/15) صحيفة الشرق الاوسط ، ص 1
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=323373&issue=25.5.2007>
- 35- قندح، ع ش (2003) التخاصية احدث نماذج التنمية الاقتصادية، تقييم لتجربة
الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.
- 36- قانون الغرف التجارية الاردنية الصادر عام 2003
- 37- قانون الغرف الصناعية الاردنية الصادر عام 2005
- 38- الكفري، م (2000) اعادة الهيكلة والتصحيح الاقتصادي في البلدان العربية، دراسات
عربية، ع 6/5 اذار/نيسان 2000، دار الطليعة، بيروت، ص 99 - 105.
- 39- كنفاني، ن (2005) البيئة الخارجية للتنمية الفلسطينية، الاجندة الاوروبية، معهد
ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" رام الله.
- 40- لدادوة، ح وآخرون (معدون)، (2006) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد
ابحاث السياسات "ماس" القدس ورام الله.
- 41- لدادوة، ح، محمد، ج، عزام، ج (2001) علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية
فيما بينها ومع السلطة الفلسطينية والتمويل، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية
"ماس"، القدس ورام الله.
- 42- المسروجي، م (2006) مظاهر الخلل في الاطار التنظيمي والقانوني، في هشام
عورتاني (محرر) مؤتمر حول الازمة السياسية الراهنة وانعكاساتها على الاقتصاد
الفلسطيني والقطاع الخاص، 2006/12/19، مركز تطوير القطاع الخاص،
نابلس، فلسطين. ص 11 - ص 15.

- 43- مركز المعلومات الفلسطيني، (2007) دراسات وتقارير، الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى، 6-8-2007، <http://www.pnic.gov.ps/arabic>
- 44- مكحول، ب (2005) مراجعة نقدية لمشروع قانون الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله
- 54- مكحول، ب، عطيان، خ، خليل، ش، (2004) مراجعة نقدية لمشروع قانون الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطيني، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله.
- 45- موقع الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية التابع للامم المتحدة، مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية:، مقتطفات حول محاور الإصلاح من الوثيقة التحضيرية <http://www.arabgov-initiative.org/themes/publicservice17-7-2008>
- 46- منتدى الرياض الاقتصادي، موقع جريدة الرياض السعودية http://www.alriyadh.com/2005/12/04/article112842_s.htm 10-7-2008
- 47- النقيب، ف (2003) نحو صيغة رؤية تنموية فلسطينية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس" القدس ورام الله.
- 48- نجار، أ، م (2001) الخصخصة احدى وسائل الاصلاح الاقتصادي، دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع102، مجلس النشر العربي، جامعة الكويت، ص 195 - 203.
- 49- هنطش، ه، لداوة، ح، عدوان، ي، الهليس، ح (2005) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) القدس ورام الله.
- 50- وثيقة، موقف القطاع الخاص الفلسطيني، شؤون تنموية، ع 27، السنة 12، الملتقى الفكري العربي، القدس، ص 77 - 85.
- 51- وثيقة غير منشورة (2005) المجلس التشريعي الفلسطيني، المحضر الحرفي، الدورة العاشرة، الجلسة الاولى، رام الله وغزة.
- 52- وثيقة غير منشورة (2004) المجلس التشريعي الفلسطيني، المحضر الحرفي، الدورة التاسعة، الجلسة الاولى، رام الله وغزة.

2.6 الاتصالات الشخصية (المقابلات)

1. ايهاب الجعبري، كانون ثاني 2008، اتحاد شركات انظمة المعلومات، اتصال شخصي)
2. جمال جوابره، نيسان 2008، اتحاد الغرف التجارية، اتصال شخصي)
3. سعد الخطيب، كانون ثاني 2008، اتحاد الصناعات الفلسطينية، اتصال شخصي)
4. عادل عوده، اذار 2008، اتحاد الصناعات الانشائية، اتصال شخصي)
5. محمد المسروجي، نيسان 2008، جمعية رجال الاعمال والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، اتصال شخصي)
6. نبيل ابو ذياب، كانون ثاني 2008، جمعية البنوك العاملة في فلسطين، اتصال شخصي)
7. ماهر حمدان، كانون ثاني 2008، (بالتزويد) مركز التجارة الفلسطيني، (اتصال شخصي)
8. وضاح الخطيب، شباط 2008، الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، اتصال شخصي.

7. الملاحق

1.7. اسئلة المقابلة

- السؤال الأول: هل يوجد شروط للعضوية وما هي؟
- السؤال الثاني: ما هو عدد الأعضاء الحاليين في الاتحاد؟
- السؤال الثالث: هل يوجد شركات غير منتسبة للاتحاد ولماذا؟
- السؤال الرابع: هل يوجد مشاكل مع الأعضاء الحاليين؟
- السؤال الخامس: ما الخدمات التي يقدمها الاتحاد للأعضاء؟
- السؤال السادس: هل تعتقد ان تعدد الممثلين للقطاع الخاص يخدم مصالح هذا القطاع؟
- السؤال السابع: هل يوجد نوع من التنافس بين ممثلي القطاع الخاص؟
- السؤال الثامن: هل تعتقد ان التشريعات والقوانين المعمول بها في مناطق السلطة ملائمة؟
- السؤال التاسع: كمؤسسة ممثلة لجزء من القطاع الخاص، هل انتم قادرون على التأثير او المشاركة في سن القوانين ذات العلاقة؟
- السؤال العاشر: هل توافق على قيام جسم تمثيلي واحد؟

2.7. المؤسسات المبحوثة

1. الاتحاد الفلسطيني لشركات التامين
 2. اتحاد شركات انظمة المعلومات(بيتا)
 3. جمعية رجال الاعمال
 4. المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص
 5. جمعية اتحاد البنوك
 6. اتحاد الصناعات الفلسطينية
 7. اتحاد الصناعات الانشائية(اتحاد المقاولين الفلسطينيين)
 8. مركز التجارة الفلسطيني(بالتريد)
 9. الاتحاد العام للغرف التجارية
- تجدد الإشارة الى ان هناك مؤسستين اعتذر القائمين عليها عن إجراء المقابلة وهما:
1. جمعية المستوردين الفلسطينيين
 2. مجلس الشاحنين

3.7. نصوص المقابلات

ملخص المقابلة السيد وضاح الخطيب، أمين عام الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين
مكان المقابلة: مقر الاتحاد، مدينة البيرة
تاريخ المقابلة: 2008/2/15

قدم السيد وضاح النبذة التالية عن الاتحاد .

في البداية كان هناك تجمع أنشئ برغبة ومبادرة من شركات التأمين العاملة في فلسطين، في محاولة منها لضبط صناعة التأمين وحمايتها والرقابة على العاملين فيها، بمعنى أن هذا التجمع كان بمثابة رقابة ذاتية وتم تسجيله لدى السلطة عام 2002 حسب قانون المنظمات الأهلية، وفي عام 2005 تم العمل على إعداد قانون التأمين من قبل الحكومة وصدر عام 2006 تحت اسم قانون رقم 20 لسنة 2005 وهو القانون الذي يحكم كل ذوي العلاقة بقطاع التأمين وأسس الترخيص وقوانين العمل، وهذا القانون افرد باباً أو مواد لما اسماه اتحاد شركات التأمين، ونص على إن كل شركة تأمين عاملة في فلسطين هي حكما عضو في الاتحاد (أي أن العضوية إلزامية)، وبناء عليه اجتمعت الشركات وعملت بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال على انجاز النظام الداخلي للاتحاد. في عام 2006 أنيط بإدارة الرقابة على التأمين وهي دائرة تابعة لهيئة سوق رأس المال، أنيط بها إصدار العقوبات للمخالفين في قطاع التأمين، على ان يكون من حق الاتحاد رفع التوصيات إلى إدارة الرقابة وليس من حقه إصدار العقوبات. تم انتخاب أول مجلس إدارة مؤقت للاتحاد لمدة سنة، ثم انتخب المجلس الحالي عام 2007 ومدته سنتان.

- إن الدور الرئيسي للاتحاد والمنصوص عليه بالقانون هو:
- العمل على تطوير صناعة التأمين.
- حماية مصالح الأعضاء ضمن القانون.
- تحديد الحد الأدنى للأسعار (لأن الشركة إذا خفضت من أسعار فهذا يعني بالضرورة تخفيض حجم الحماية التي تقدمها).
- تحسين بيئة عمل الشركات الاعضاء.
- كما نص القانون في المادة 131-136 على ان الاتحاد هو الممثل القانوني لشركات التأمين العاملة في فلسطين امام الغير.

- السؤال الأول: هل يوجد شروط للعضوية وما هي؟

* العضوية الزامية لأي شركة عاملة في مجال التأمين في فلسطين

وعلى الشركة العضو دفع رسوم الانتساب (لمرة واحدة) ورسوم الاشتراك السنوية.

- السؤال الثاني: ما هو عدد الأعضاء الحاليين في الاتحاد؟

* عدد الاعضاء الحاليين عشر شركات ثمان منها فلسطينية، وواحدة هي فرع لشركة عربية، وواحدة فرع لشركة امريكية (اليكو).

- السؤال الثالث: هل يوجد شركات غير منتسبة للاتحاد ولماذا؟

* بما ان العضوية إلزامية فان جميع الشركات العاملة في فلسطين هي شركات اعضاء في الاتحاد.

- السؤال الرابع: هل يوجد مشاكل مع الأعضاء الحاليين؟

* لا توجد اي مشاكل تذكر.

- السؤال الخامس: ما الخدمات التي يقدمها الاتحاد لأعضاء؟

* يقدم خدمات تتعلق بما يلي:

رفع مستوى الوعي التأميني لدى الجمهور من خلال مجلة يصدرها الاتحاد.
المساهمة في حل المشاكل والنزاعات التي قد تحدث لأي من الاعضاء مع عضو آخر او مع اي جهة اخرى.

رفع المستوى للعاملين في قطاع التأمين من خلال ورش عمل وندوات.

- السؤال السادس: هل تعتقد ان تعدد الممثلين للقطاع الخاص يخدم مصالح هذا القطاع؟

* اعتقد ان تعدد الاجسام التمثيلية له علاقة بتعدد التنظيمات السياسية الفلسطينية التي سعت تاريخيا وتوسعى إلى خلق اطر تعمل في فلكها، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان حداثة السلطة سبب آخر من اسباب تعدد هذه الاجسام التمثيلية، حيث ان تركيز اهتمام الدولة يكون بداية على الحاجات الاساسية وبناء الدستور، وبعد ذلك يفترض انها تبدأ في التفكير في كيفية وضع الاطر والمؤسسات تحت السيطرة (بموجب القانون)، المهم ان هناك الآن اكثر من جسم تمثيلي لمكونات القطاع الخاص المختلفة والمتعددة، ولا يوجد حقيقة من يمكنه ان يدعي انه يمثل كل القطاع الخاص، علما انه يجب ان يكون هناك جسم يمثل فعلاً القطاع الخاص بشكل عام، وهذا يؤدي إلى تقوية القطاع الخاص والدفاع عنه بشكل قوي ومؤثر، وهذا ما نفتقده الآن، وعلى الدولة ان تسهل قيام مثل هذا الجسم، الا انها لن تبادر إلى تأسيسه خاصة وان القطاع الخاص لم يبادر إلى ذلك.

يمكن ان تعتبر حالة التعدد في التمثيل ايجابية على قاعدة "اهل مكة ادرى بشعابها"، بشرط ان يكون التعدد على اساس قطاعي اي ان لا يكون للقطاع الواحد عدد من الممثلي، بمعنى ان لا يكون لقطاع التأمين مثلاً او البنوك او الصناعات اكثر من ممثل، بل ان تكون هناك مجموعة من الممثلين لمجموعة القطاعات او المكونات (مكونات القطاع الخاص)، على ان يشكلوا في النهاية انتلاًفاً او مجلساً يكون ممثلاً لكل المكونات، ويمثل القطاع الخاص كاملاً امام الحكومة ومختلف الجهات لكي يكون قوياً ويقدم رؤية واحدة تخدم الجميع.

- السؤال السابع: هل يوجد نوع من التنافس بين ممثلي القطاع الخاص؟

* لا يوجد اي نوع من التنافس بين الممثلين.

- السؤال الثامن: هل تعتقد ان التشريعات والقوانين المعمول بها في مناطق السلطة ملاءمة؟

* نحن غير راضين عن التشريعات، وأتحدث عن تلك التي تعنى بقطاع التأمين، ونعتقد انها بحاجة إلى تطوير، لدرجة اننا الآن بصدد الإعداد لورشة عمل لهذا الغرض.

- السؤال التاسع: كمؤسسة ممثلة لجزء من القطاع الخاص، هل انتم قادرون على التأثير او

المشاركة في سن القوانين ذات العلاقة؟

* المجلس التشريعي يوجه الدعوات لنا كممثلين لقطاع التأمين وللمجلس التنسيقي عند سن القوانين ذات العلاقة، ولكن في الحقيقة لا يتم الأخذ بتوصياتنا، او ان الدعوة توجه في وقت متأخر كما جرى حين قرر (التشريعي) مناقشة قانون الشركات، وهو قانون ضخم جداً، حيث بلغنا قبل يومين فقط من البدء في المناقشة وهي مدة لا يمكن لأي قانوني ان يدرس فيها مسودة قانون ووضع توصيات، مما ادى إلى عدم ذهابنا، وسوف تدعي الحكومة في نهاية الأمر ان القطاع الخاص غير معني بالمشاركة في عملية التشريع، اما مع الجهات التنفيذية فالحقيقة ان هناك تعاوناً كبيراً بين الاتحاد وادارة الرقابة في هيئة سوق راس المال.

- السؤال العاشر: هل توافق على قيام جسم تمثيلي واحد؟

* بالتأكيد فهذا ضرورة لكي يكون القطاع الخاص اقوى من حيث التمثيل ويتقدم امام الآخرين برؤية واحدة، ويكون هذا الجسم قادراً على التأثير، لانه يمثل كل القطاع الخاص وليس جزءاً منه، ما يجري الآن ان الحكومة او المجلس التشريعي عندما يريدان التوجه للقطاع الخاص فانهما يتوجهان للمجلس التنسيقي احياناً او للاتحاد التخصصي (الاتحاد الذي يمثل قطاع معين)، في حين نجد الحكومة في مكان آخر او مناسبة اخرى لا تتوجه لا للاتحاد ولا للمجلس، وأعطي مثلاً

واضحاً هو ان هيئة سوق راس المال تضم في مجلس ادارتها اثنين يمثلون القطاع الخاص احدهما هو مدير احدى الشركات الفلسطينية وليس عضواً في اي اتحاد، وعضوية مجلس ادارة كهذا يجب ان تكون لخبراء وليس لمدراء شركات سوف يعملون في النهاية لمصلحة شركاتهم، يحدث هذا لأن عملية تمثيل القطاع الخاص ليست مبنية على اساس مؤسسي واضح والمشكلة في القطاع الخاص نفسه.

من المهم ان اذكر ان الدعوات التي توجهها الحكومة للقطاع الخاص لا توجه للغرف التجارية، لان الغرف لم تستطع على مدى سنين عمرها الطويلة ان تكون هي المعبرة عن هموم القطاع الخاص، وهذا سبب آخر مهم من اسباب تعدد الأجسام التمثيلية وولادة اجسام اخرى.

كما ان المجلس التنسيقي ليس هو الممثل للقطاع الخاص كاملاً، لأن هذا المجلس لا يمكن محاسبته وهو جسم ليس له اي شكل قانوني وليست لديه اي خطة او اهداف واضحة ومحددة او قابلة للقياس، في النهاية اقول: ان القطاع الخاص يجب يكون ممثلاً بشكل افضل وتكون عملية التمثيل قائمة على اساس قطاعي، بمعنى ان المجلس التنسيقي كفكرة مجردة يمكن ان يكون اساساً لتطوير عملية التمثيل، على ان يضم ممثلين عن كل القطاعات، وان لا يكون تحت سيطرة وهيمنة مجموعة من الافراد او الممثلين كما هو حاصل الآن، حيث إن المجلس الحالي واقع تحت هيمنة اربعة من اعضائه العشرة، نحن عضو في هذا المجلس، الا اننا نرى انه تحت سيطرة اربعة اشخاص بحجة انهم من أسسوه، واذا استمر هذا النهج فاعتقد اننا سوف نشهد ولادة مجلس جديد للتخلص من هيمنة المجلس الحالي، وسوف يقع المجلس الجديد تحت هيمنة اخرين، ونشهد ولادة مجالس اخرى، وللخروج من هذه الدائرة يجب ان يكون المجلس ذا طابع مؤسسي خاضعاً لقانون ولوائح تنظم عمله وتتيح المجال للمحاسبة وتعزز من النهج الديمقراطي.

2.3.3. ملخص مقابلة مع السيد إيهاب الجعبري، مدير اتحاد شركات أنظمة المعلومات (بيتا)

مكان المقابلة: مقر الاتحاد، البيرة

بتاريخ 2008/1/17

نبذة مختصرة عن الاتحاد

تأسس الاتحاد في مطلع عام 1999 في رام الله - فلسطين، كاتحاد قائم على أساس العضوية للشركات المسجلة رسمياً في مجال أنظمة المعلومات. يمثل الاتحاد حوالي 90% من الشركات الفاعلة من مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات، ومن أهمها شركات توزيع الأجهزة، وشركات

تطوير البرامج المختلفة، وكذلك شركات مختصة في التجهيزات الاليكترونية للمكاتب، وفي خدمات الإنترنت والاتصالات، والاستشارات في حقل أنظمة المعلومات والتدريب على أنظمة المعلومات، وما يتعلق بها من خدمات أخرى، كما يقدم الاتحاد عدة برامج وخدمات صممت لدعم الشركات الأعضاء والارتقاء بالخدمات المقدمة للزبائن والوصول بها للمستوى المعلوماتي والتكنولوجي المتطور، ويعمل الاتحاد بمستوى مهني عالٍ ومتقدم.

يعمل الاتحاد بموجب نظام داخلي يضبط عمله، وهو مسجل لدى السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل رسمي وقانوني.

يضم الاتحاد حوالي 90% من شركات أنظمة المعلومات الفعالة والمحركة في السوق الفلسطينية في مجال أنظمة المعلومات، بمعنى ان الاعضاء في الاتحاد هم شركات كبيرة وذات وزن في السوق، لكن الاتحاد لا يمانع بل ويشجع ان تكون اي شركة تنطبق عليها شروط العضوية عضواً فيه، سواء كانت محل انترنت او اي شركة صغيرة اخرى ذات علاقة، وفي الحقيقة اننا نتوجه للشركات الكبيرة لكي تنضم للاتحاد لأنه لا يمكن ان نتوجه للجميع، حيث يوجد على سبيل المثال المئات من مقاهي الإنترنت.

من المهم التأكيد هنا على ان الاتحاد او سياسة الاتحاد لا تتأثر بحجم او وزن اي من الشركات الأعضاء.

- السؤال الاول: هل توجد شروط للعضوية وما هي؟

* بالطبع توجد شروط للعضوية في الاتحاد ومن اهمها ان تكون الشركة:

1. فلسطينية.
2. مسجلة لدى السلطة الوطنية.
3. تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات.
4. دفع رشوم الاشتراك.
5. موافقة مجلس ادارة الاتحاد على عضويتها.

- السؤال الثاني: ما هو عدد الأعضاء الحاليين في الاتحاد؟

* عدد الاعضاء حالياً هو 86 شركة عاملة وفعالة، وكما اسلفت هي شركات ذات وزن جيد في السوق، بمعنى انها ليست محال انترنت او محال بيع اجهزة صغيرة.

- السؤال الثالث: هل يوجد شركات غير منتسبة للاتحاد ولماذا؟

* نعم هناك الكثير من الشركات غير المشتركة او المنتسبة للاتحاد، والسبب في ذلك قد يكون واحداً أو أكثر من الأسباب التالية:

1. يمكن ان تكون الشركة صغيرة وغير معنية بخدماتنا مثل محل انترنت او محل يبيع عدداً قليلاً من الاجهزة شهرياً او حتى سنوياً.
2. قد تكون الشركة ضعيفة او اصغر من ان تسدد رسوم الاشتراك البالغة (400 \$) سنوياً.
3. قد تكون الشركة كبيرة وذات وزن جيد في السوق ولكنها تعتقد ان الاتحاد لا يقدم خدمات كافية، او ان هذه الخدمات لا تعنيها.

- السؤال الرابع: هل يوجد مشاكل مع الاعضاء الحاليين؟

* من المهم ان اؤكد ان العضوية في الاتحاد هي طوعية وليست الزامية، وعلى هذا الاساس يمكنني التأكيد على انه لا توجد اي مشاكل تذكر مع الاعضاء الحاليين.

- السؤال الخامس: ما الخدمات التي يقدمها الاتحاد للأعضاء؟

* يقدم الاتحاد خدمات متعددة تهدف بمجملها وفي المحصلة النهائية إلى:

1. تحسين اداء وكفاءة قطاع انظمة المعلومات.
 2. استمالة الحكومة والجهات التشريعية لجهة القطاع الخاص، والمساهمة في خلق بيئة صحية لعمل هذا القطاع.
 3. المساهمة في ان ترقى الشركات الاعضاء في مستوى عملها من خلال:
 - برامج تدريب وتحسين الكفاءات.
 - اعطاء معلومات عامة عن طبيعة السوق وبيئة العمل.
 - مساعدة الشركات على تشغيل موظفين اكثر (المساهمة في خلق فرص عمل).
 - تسويق القطاع من خلال اصدار المجالات المتخصصة.
 - اقامة المعارض والمشاركة في المعارض الخارجية.
 - التدخل لصالح الشركات الأعضاء في حل الخلافات مع الحكومة او اي طرف آخر.
 - محاولة احداث تغيير في مخرجات المعاهد والجامعات، اي تقديم توصيات ودراسات للجامعات لرفع مستوى الخريجين.
- وعليه فإن كل هذا لا يعني كثيراً محلات الإنترنت على سبيل المثال.

- السؤال السادس: هل تعتقد ان تعدد الممثلين للقطاع الخاص يخدم مصالح هذا القطاع؟

* بخصوص تعدد الجهات التمثيلية بشكل عام اعتقد ان هذا لا يخدم القطاع الخاص، ولكن ارى ان التخصص مطلوب ومهم بالنسبة للتمثيل، بمعنى ان شركات أنظمة المعلومات هي من مكونات القطاع الخاص ولكنها مختصة في أنظمة المعلومات، ولا اعتقد انه يوجد علاقة مهمة بينها وبين شركات المقاولات على سبيل المثال، وعليه فمن الضروري وجود ممثل لهذه الشركات تحديداً. ان الاشكالية في عملية التمثيل بسبب التعدد قائمة، فعلى سبيل المثال اقيم قبل فترة معرض بإشراف (بالتريد) وآخر بإشراف الغرف التجارية، والمعرضان في المجال ذاته، وفي هذا نوع من الاربك وتفتيت الجهد.

من المهم ان اقول: ان الاشكالية الحقيقية بهذا الخصوص هي بين الاجسام التمثيلية من جهة والغرف التجارية من جهة اخرى، على اعتبار ان الأجسام التمثيلية هي اجسام متخصصة لقطاع معين او لتقديم خدمة معينة، كأن تكون تعزيز الصادرات او تطوير الصناعات مثلاً، ولكن الغرف التجارية هي جسم كبير يمثل كل قطاعات النشاط الاقتصادي.

مرة اخرى أود التاكيد على ان العضوية في الغرف التجارية هي الزامية بينما في باقي الاجسام التمثيلية هي طوعية، فلو سألنا اعضاء الغرفة التجارية هل سيقون اعضاء في الغرفة اذا تم تخييرهم؟ ومن هنا يمكننا الحكم على مدى اهمية ودور هذه الغرف بالنسبة للأعضاء والقطاع الخاص كله على اعتبار ان هذه الغرف تضم كل القطاع الخاص بكافة مكوناته.

- السؤال السابع: هل يوجد نوع من التنافس بين ممثلي القطاع الخاص؟

* باختصار وبصراحة اقول: هناك حالة من التنافس بين الممثلين، والتنافس القائم هو على المنح والدعم الخارجي الذي تقوم عليه الأجسام التمثيلية.

- السؤال الثامن: هل تعتقد ان التشريعات والقوانين المعمول بها في مناطق السلطة ملائمة؟

* ان القوانين والتشريعات السائدة المعمول بها اما قوانين قديمة او انها تعاني من خلل معين، فقانون تسجيل الشركات على سبيل المثال لا يساعد الشركات، وكذلك قانون الاستثمار لا يساعد على خلق بيئة استثمارية مناسبة، ونحن بحاجة إلى قوانين افضل.

اما بخصوص الجهات التنفيذية، اقصد الوزارات وعلاقتنا بها، فهي تنظم من خلال وزارة الاتصالات ووزارة الاقتصاد الوطني، كجهات معنية بمجال عملنا، وعلاقتنا بهذه الجهات جيدة ونحن على تواصل دائم معها.

- السؤال التاسع: كمؤسسة ممثلة لجزء من القطاع الخاص، هل انتم قادرون على التأثير او المشاركة في سن القوانين ذات العلاقة؟

* نحن في اتحاد "بيتنا" قادرون على التأثير إلى حد ما على الحكومة وجهات التشريع، ومن امثلة ذلك انه كان لنا دور كبير في فتح سوق الاتصالات، وهذا لصالح المواطن في النهاية كونه يشكل نهاية لحالة احتكارية، وقد تحدثت معنا جهات حكومية بهذا الخصوص اكثر من مرة، ونحن نحاول احداث تغيير في اكثر من مجال ونضغط على الحكومة، ولكن احداث تغيير في مسائل تحتاج إلى قرار حكومي مسألة صعبة للغاية لعدة اسباب منها طبيعة الجهاز الحكومي، حيث انه ضخم جدا وغير متخصص، اي ان كوادره غير مؤهلة لشغل المناصب التي تشغلها.

- السؤال العاشر: هل توافق على قيام جسم تمثيلي واحد؟

* كما قلت سابقا: ان احداث تغيير والتأثير على الحكومة يحتاج إلى مزيد من الضغط، وهذا يحتاج إلى وحدة موقف من قبل القطاع الخاص، وعليه اعتقد انه من المهم ان يكون هناك جسم تمثيلي واحد قوي قادر على التأثير والضغط، مع الحفاظ على الاتحادات والمراكز والأجسام التمثيلية المتخصصة القادرة على فهم مشاكل واحتياجات القطاعات كل لقطاعه.

اعتقد ان مثل هذا الجسم قائم وموجود، فالمجلس التنسيقي للقطاع الخاص يمثل حوالي 90% من النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، ورغم ذلك فان تأثيره محدود والسبب كما اسلفت ان التغيير يحتاج إلى قرار من الجهات الحكومية، على سبيل المثال مسألة احداث تغيير في نوعية التعليم، يحتاج إلى قرار من وزارة التربية مهما بلغ ضغط الجهات الأخرى، فالمسألة في النهاية تحتاج إلى قرار حكومي، كما ان هناك سبباً آخر لضعف المجلس التنسيقي يتعلق بصراعات ومصالح شخصية وسياسية، والمجلس التنسيقي بشكله الحالي جيد ولا داعي لان يكون مؤسسة او يأخذ شكل المؤسسة، فهو توافقي وهو يمثل القطاع الخاص بشكل اقوى من الغرف التجارية بالاستناد إلى معيار الطوعية والاجبارية في العضوية.

4.3.3 ملخص مقابلة السيد محمد المسروجي، الرئيس الحالي لجمعية رجال الأعمال

والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص

مكان المقابلة: شركة القدس للمستحضرات الطبية

تاريخ المقابلة: 2008/4/1

نبرة عن الجمعية:

تأسست الجمعية عام 1998 من اجل تمثيل النخبة من رجال الأعمال الذين يعملون على تنمية الاقتصاد الوطني، سواء كانوا صناعيين او تجاريين او يعملون في قطاع الخدمات او السياحة او

الزراعة، تأسست جمعية رجال الأعمال لسد الفراغ الذي تبين مع الزمن ان الغرف التجارية الصناعية غير قادرة على ملئه، بحيث إنها غير قادرة على تمثيل هذه الشريحة الاقتصادية المهمة والفعالة.

تهدف الجمعية إلى تعزيز دور القطاع الخاص في القرارات التي تخص هذا القطاع والقرارات التي تؤثر في المسيرة الاقتصادية في البلد، كما تعمل الجمعية على تطوير اوضاع المؤسسات الاقتصادية وتقوية العلاقات بين رجال الأعمال الفلسطينيين ورجال الأعمال في البلدان العربية والاجنبية.

- السؤال الاول: هل توجد شروط للعضوية وما هي؟

* هنالك شروط للعضوية بحيث انه يسمح لرؤساء واعضاء مجالس الشركات المساهمة العامة بالانتساب للجمعية، وكذلك رؤساء واعضاء مجالس الشركات الخاصة التي يزيد رأسمالها على 500 الف دينار اردني، وكذلك اصحاب الشركات الخاصة التي يزيد رأسمالها على 100 الف دينار اردني، ويجب ان يتمتع المنتسب بسمعة حسنة وان لا يكون عليه اية شبهات، هذا بالاضافة إلى دفع رسوم الاشتراك السنوية.

- السؤال الثاني: ما هو عدد الاعضاء الحاليين في الاتحاد؟

* ينتسب الآن للجمعية نخبة من رجال الأعمال في فلسطين سواء كانوا صناعيين او تجار بنوك او شركات تأمين، وعليه استطيع القول: ان كبرى الشركات في الوطن هي عضو في هذه الجمعية.

- السؤال الثالث: هل يوجد شركات غير منتسبة للاتحاد ولماذا؟

* بالطبع، هنالك من تنطبق عليه شروط العضوية وهو غير منتسب للجمعية، فالعضوية في جمعية رجال الأعمال هي طوعية وغير إلزامية، وسبب عدم انتساب من هم غير منتسبين هي اسباب شخصية تتعلق بهم، وقد تكون هذه الأسباب لها علاقة بعدم قناعتهم بدور الجمعية او انهم لا يرغبون بدفع رسوم الاشتراك، او قد يكونون عضواً في اتحاد او جمعية اخرى يحققون ما يريدون من خلال هذا الاتحاد او الجمعية.

- السؤال الرابع: هل توجد مشاكل مع الأعضاء الحاليين؟

* لا يوجد مشاكل للجمعية مع الاعضاء، اذ ان الانتساب كما اسلفت طوعيا، اما ابرز المشاكل التي يواجهها الاعضاء في عملهم كرجال اعمال، فهي العراقل الإسرائيلية على الحركة وتنقل المواد

والبضائع بين مدن الضفة وبين الضفة وغزة وبين الوطن بشكل عام والخارج (الاستيراد والتصدير)، كما توجد مشاكل مهمة تواجه رجل الأعمال الفلسطيني ذات علاقة بطبيعة القوانين ومشاريع القوانين، وفي العلاقة مع دوائر الدولة وطبيعة الاجراءات الحكومية.

- السؤال الخامس: ما الخدمات التي يقدمها الاتحاد للأعضاء؟

* يمكن تلخيص الخدمات التي تقدمها الجمعية تحت عنوان رئيسي هو: بناء علاقات مع الجمعيات والاتحادات المشابهة في البلاد العربية وفي جميع انحاء العالم، ومحاولة عمل لجان مشتركة تؤدي في المحصلة إلى زيادة التعاون بين فلسطين وهذه البلدان، الأمر الذي ينعكس ايجاباً على الاقتصاد الوطني، فجمعية رجال الأعمال الفلسطينيين عضو مؤسس والرئيس الحالي لاتحاد رجال الأعمال العرب الذي يضم نخبة من رجال الأعمال العرب.

- السؤال السادس: هل تعتقد ان تعدد الممثلين للقطاع الخاص يخدم مصالح هذا القطاع؟

* حول مسألة تعدد الاجسام التمثيلية اجزم بانها ظاهرة ايجابية تخدم القطاع الخاص، فمثلاً الغرف التجارية التي ينتسب اليها التجار والشركات وكل ما هو قطاع خاص انتساباً الزامياً بموجب القانون فهي ترعى الكثير من المصالح وخاصة الأعمال الرسمية منها، كذلك المتعلقة بالمصادقة على المعاملات، وهناك مؤسسة (بالتريد) وهي تهتم بترويج التجارة، وهناك اتحاد الصناعات الذي يمثل مختلف الصناعات الفلسطينية، وهناك العديد من الاتحادات التخصصية ومجموع هذه الاتحادات ممثلة في المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص.

- السؤال السابع: هل يوجد نوع من التنافس بين ممثلي القطاع الخاص؟

* لا يوجد اي نوع من التنافس الذي يصل إلى حد اعتباره مشكلة، فقد يبرز نوع من التنافس على تمويل مشروع ما من قبل احدى الجهات المانحة، الا انه يتم تجاوزها ولا تشكل مشكلة حقيقية. ان العضوية في اكثر من اتحاد ليست مشكلة، فانا عضو في اتحاد الصناعات الدوائية كمدير لشركة القدس للمستحضرات الطبية، وعضو في جمعية رجال الأعمال، وبالتالي عضو في المجلس التنسيقي، وملزم بموجب القانون في الانتساب للغرفة التجارية، ولا اجد ان هناك مشكلة في هذا، اما امام الآخرين فان من يمثل القطاع الخاص هو المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، واعضاؤه حالياً هم عشرة اتحادات، وليس الغرف التجارية، لأن الاخيرة فشلت في ان تكون ممثلاً فاعلاً للقطاع الخاص.

واعتقد ان المجلس التنسيقي ظاهرة ايجابية فريدة في العالم، اذا لا يوجد مثل هذا المجلس لا في الدول المجاورة ولا في غيرها، ولا يوجد في العالم من يقول انا امثل كل القطاع الخاص، وربما تقوم بهذا الدور إلى حد ما الغرف التجارية في بعض البلدان.

- السؤال الثامن: هل تعتقد ان التشريعات والقوانين المعمول بها في مناطق السلطة ملائمة؟
* التشريعات المعمول بها بحاجة إلى الكثير من العمل لإصلاحها وهي لا تتماشى مع الظروف الحالية، فهي اما قديمة او غير ناضجة، وتقع المسؤولية بشكل اساسي على القطاع الخاص نفسه.

- السؤال التاسع: كمؤسسة ممثلة لجزء من القطاع الخاص، هل انتم قادرون على التأثير او المشاركة في سن القوانين ذات العلاقة؟

* مؤسسات القطاع الخاص لا تشارك بالشكل الصحيح في سن القوانين، والسبب الرئيسي في ذلك له علاقة بالقطاع الخاص نفسه، اذ ان هذا القطاع او مؤسساته التمثيلية لا تعطي الوقت الكافي ولا الاهتمام للعمل على ان تكون فاعلة في هذا النشاط المهم والذي هو سن القوانين، فالجهات الرسمية توجه الدعوات للقطاع الخاص للمشاركة، لكن القطاع الخاص لا يهتم كثيرا بذلك، وليس لديه جهة مختصة كاستشاريين وقانونيين لدراسة هذه القوانين، واصحاب الأعمال انفسهم لا يخصصون الوقت اللازم لدراسة المسودات ومشاريع القوانين بشكل جدي، ثم ان ما يتم تقديمه احيانا من توصيات بخصوص القوانين لا يتم الأخذ به بشكل جدي من قبل الجهات الرسمية والتشريعية وربما لأنها توصيات ضعيفة بسبب عدم اهتمام القطاع الخاص اصلاً بهذه المسألة.

- السؤال العاشر: هل توافق على قيام جسم تمثيلي واحد؟
* لا يمكن بناء جسم تمثيلي واحد يمثل القطاع الخاص كاملاً، بسبب تضارب المصالح بين مكونات القطاع الخاص، فالأعمال الحرة قائمة على المنافسة وتعارض المصالح.

كما قلت فان المجلس التنسيقي يعتبر الجهة التي تستطيع القول انها تمثل القطاع الخاص، ولكن هذا المجلس ليس له شكل مؤسسي، وهو ليس هيئة رسمية مسجلة وإنما يعمل بموجب تفاهات ولوائح غير رسمية بين الاعضاء ضمن مصلحة مشتركة، لكنه لا يستطيع اصدار قرارات ملزمة للاعضاء.

المجلس التنسيقي يضم عشرة اتحادات تمثل معظم قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، ورئاسة هذا المجلس دورية بين الاعضاء المؤسسين، وهم: الغرف التجارية وجمعية رجال الأعمال واتحاد الصناعات ومركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)، وسبب احتكار هؤلاء الاربعة لرئاسة المجلس هو كون مؤسساتهم الاكثر شمولاً بالنسبة للتمثيل من حيث مجالات العمل، فمركز التجارة يعمل مع كل

القطاعات في مجال الترويج، وكذلك جمعية رجال الأعمال والغرف التجارية، واتحاد الصناعات فإنه يمثل ثلاثة عشر اتحاداً فرعياً يمثلون مختلف مجالات الصناعة في الوطن، أما اتحاد شركات التأمين مثلاً فهو يعمل في مجال التأمين فقط وكذلك جمعية البنوك وغيرها، هذا بالإضافة إلى ان هؤلاء الاربعة هم المؤسسون للمجلس التنسيقي.

في النهاية اقول: ان القطاع الخاص الفلسطيني ممثل بشكل جيد من خلال المجلس التنسيقي، ولكن هذا التمثيل غير فاعل لعدة اسباب اهمها:

4. اختلاف الاهتمامات والمصالح بين مكونات القطاع الخاص.
 5. المصلحة الخاصة في كثير من الاحيان تتغلب على المصلحة العامة.
 6. انشغال رجال الأعمال وترك معالجة القضايا المهمة للموظفين في المؤسسات.
- وعليه لا يمكن للمجلس التنسيقي ان يكون جهة قادرة على اصدار قرارات إلزامية، فقد حاولت كرئيس للمجلس التنسيقي ان أفرض يوم اضراب واحد الا ان ذلك لم يكن ممكناً بسبب تعارض مصالح الكثير مع اجراء كهذا، فكيف سنكون قادرين على التأثير. لتجاوز هذه المسألة اعتقد انه يجب اقامة مكتب يتبع المجلس التنسيقي يضم استشاريين وقانونيين وخبراء يكونون هم المرتكز للمجلس ليرتقوا بمستواه إلى الحد الذي يصبح معه قادراً على التأثير وقادراً على اعادة تقييم القوانين ذات العلاقة، وتقديم توصيات للجهات التشريعية والتنفيذية، والعمل على خلق حالة من الترابط المصلي بين المجلس التنسيقي والأعضاء لكي يكون المجلس قادراً على اصدار قرارات إلزامية ينفذها الاعضاء.

4.3.3. ملخص مقابلة السيد نبيل ابو ذياب، مدير عام جمعية اتحاد البنوك

مكان المقابلة: مقر الجمعية، البيرة

تاريخ المقابلة: 2008/1/9

نبذة عن الجمعية:

تأسست جمعية البنوك في فلسطين عام 1998 وهي مؤسسة غير حكومية وغير ربحية، تهدف إلى التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص في كل ما من شأنه خدمة وتعزيز الاقتصاد الوطني، وبحث مختلف اوجه النشاطات للاعضاء والمساهمة في حل مشاكلهم.

- السؤال الاول: هل توجد شروط للعضوية وما هي؟

* شروط العضوية في الاتحاد هي:

ان يكون البنك مسجلاً لدى سلطة النقد الفلسطينية، وتسقط العضوية عن العضو اذا سقط عنه هذا الشرط.

- كما يعتبر اي عضو مفصولاً لواحد او اكثر من الأسباب التالية:
- اذا اساء للجمعية او انحرف عن اهدافها المبينة في النظام الداخلي.
- بعد مرور عام دون دفع الاشتراك السنوي.

- السؤال الثاني: ما هو عدد الاعضاء الحاليين في الاتحاد؟

* جميع البنوك العاملة في فلسطين باستثناء واحد، حيث ان عدد البنوك العاملة هو 22 بنكاً والاتحاد يمثل 21 بنكاً منها باستثناء بنك فلسطين المحدود.

- السؤال الثالث: هل توجد شركات غير منتسبة للاتحاد ولماذا؟

* نعم كما ذكرت فان بنك فلسطين المحدود هو البنك الوحيد غير المنتسب للجمعية وذلك لأسباب تتعلق بخلافات على العضوية.

- السؤال الرابع: هل توجد مشاكل مع الأعضاء الحاليين؟

* لا يوجد اي مشاكل تذكر مع البنوك الاعضاء في الجمعية.

- السؤال الخامس: ما الخدمات التي يقدمها الاتحاد للأعضاء؟

* تقدم الجمعية خدمات تتعلق بما يلي:

1. تعزيز التعاون بين الاعضاء والقطاعين العام والخاص لخدمة الاقتصاد الوطني.
2. تسهيل تبادل المعلومات والخبرات المصرفية بين الاعضاء وتطوير الخدمات.
3. تعزيز التعاون مع سلطة النقد.
4. المساهمة في تسوية الخلافات بين الاعضاء او بين الاعضاء والاطراف الأخرى.

- السؤال السادس: هل تعتقد ان تعدد الممثلين للقطاع الخاص يخدم مصالح هذا القطاع؟

* تعدد الممثلين بالشكل القائم حالياً لا يخدم مصالح القطاع الخاص، وهذا التعدد ظاهرة غير صحية، وعملية التمثيل اصلاً غير واضحة، فالقطاع المصرفي ممثل من قبل جهة واحدة هي جمعية البنوك، بينما نرى مثلاً قطاع الصناعة تمثله اكثر من جهة بالإضافة إلى الغرف التجارية الصناعية.

- السؤال السابع: هل يوجد نوع من التنافس بين ممثلي القطاع الخاص؟

* سأحدث بها بخصوص عن المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، بخصوص العلاقة بين اعضاء هذا المجلس التنسيقي ارى انه لا يوجد اي تنسيق بينهم، بل هناك حالة من التنافس اللاصحي بينهم، فهناك خلافات بين اتحاد الغرف واتحاد الصناعات ومركز التجارة الفلسطيني (بالتريد) على احقية التمثيل للقطاع الخاص، علما ان مركز التجارة الفلسطيني تم تاسيسه لغرض ترويج الصناعات الفلسطينية، الا انه اصبح يعتبر نفسه او يعتبر ممثلاً للقطاع الخاص، وأصبحت هناك حالة من الازدواجية بالنسبة لقطاع الصناعة، من يمثل هذا القطاع هل هو اتحاد الصناعات ام الغرف التجارية الصناعية ام (بالتريد)، حتى ان حالة التنافس هذه قائمة بين الاشخاص القائمين على الاجسام التمثيلية.

كما ارى انه لا يوجد اصلاً قطاع خاص فلسطيني بالمعنى الحقيقي، فالقطاع الخاص الفلسطيني يتكون من شركات صغيرة وصغيرة جداً باستثناء القليل من الشركات المعدودة ، وحتى البنوك فهي تخضع لإدارات اقليمية وترجع اليها في كل صغيرة وكبيرة وغير قادرة على اتخاذ اي قرار دون الرجوع إلى الادارة الاقليمية، هذا بالنسبة للقطاع المصرفي، وبحكم قربي من قطاع التأمين، فان هذا القطاع ايضا ضعيف، فأكثر من نصف شركات التأمين العاملة في البلد تعاني من مشاكل مع الجهات الرسمية حول التسجيل، عدا عن المشاكل المالية، وهو بالتالي قطاع ضعيف غير قادر على التأثير، واعتقد ان القطاع الصناعي هو في الحقيقة مجموعة من الشركات الصغيرة والصغيرة جدا باستثناء القليل.

- السؤال الثامن: هل تعتقد ان التشريعات والقوانين المعمول بها في مناطق السلطة ملائمة؟

* القوانين المعمول بها يمكن ان اصنفها إلى صنفين فهي اما:

أ) جديدة وغير ناضجة وتم سنها كيفما اتفق.

ب) قديمة جداً ولم تعد ملائمة.

- السؤال التاسع: كمؤسسة ممثلة لجزء من القطاع الخاص هل انتم قادرون على التأثير او

المشاركة في سن القوانين ذات العلاقة؟

* للجمعية دور لا يذكر في التأثير، رغم اننا قد نشارك بصورة شكلية او صورية، بمعنى انه لا يتم الاخذ بما نقول ونطرح بخصوص التشريعات، اما عن دور المجلس التنسيقي كاطار اوسع ومدى تأثيره في سن القوانين والتشريعات، فإن مثل هذا الدور غير موجود، اي ليس له تأثير لأسباب تتعلق:

أولاً: بالمجلس التشريعي نفسه، الذي يقوم اصلاً بسن القوانين بشكل سريع كيفما اتفق.
ثانياً: مشاكل القطاع الخاص وضعفه وضعف عملية التمثيل القائمة.

- السؤال العاشر: هل توافق على قيام جسم تمثيلي واحد؟

* يعتبر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص هو الممثل لهذا القطاع، ولكن في الحقيقة وعلى الأرض فان دوره الحالي هو صفر ولا يقدم اي خدمات تذكر، فهو يضم سبعة اجسام تمثيلية ضعيفة، مما ادى إلى سيطرة اشخاص على هذا المجلس، ثم ان المصنع على سبيل المثال اصبح ممثلاً من قبل اكثر من جسم تمثيلي تتنافس على تمثيله.

جمعية اتحاد البنوك عضو في المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، ولكن على ارض الواقع فإن هذا المجلس يخضع لهيمنة وسيطرة اربعة من اعضائه السبعة والأعضاء السبعة هم:

8. اتحاد الغرف التجارية.

9. اتحاد الصناعات الفلسطينية.

10. مركز التجارة الفلسطيني.

11. جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين.

12. جمعية اتحاد البنوك.

13. جمعية اتحاد شركات التأمين.

14. اتحاد شركات انظمة المعلومات.

أربع من هذه المؤسسات تهيمن على المجلس التنسيقي من خلال تبادل امانة السر فيما بينها، ويضيف السيد نبيل بهذا الخصوص: (اليوم كنت في اجتماع بهذا الشأن لكي نعرف هل نحن اعضاء في هذا المجلس ام لا؟ فإما ان نكون اعضاء حقيقيين او لا نكون).

وعليه فإن هذا المجلس بشكله الحالي لا اعتبره ممثلاً للقطاع الخاص، فبالإضافة إلى هيمنة البعض عليه، هناك اسباب اخرى متعلقة بعدم فاعليته وهو في الحقيقة يخدم اشخاصاً معينين من مسؤولي الاتحادات الاعضاء.

اعتقد ان القطاع الخاص الفلسطيني الضعيف اصلاً، غير ممثل بشكل صحيح وحقيقي، ويجب ان يقوم التمثيل على اساس قطاعي، بحيث يوجد جسم مؤسسي حقيقي يضم اتحادات او ممثلين لمختلف القطاعات، بمعنى ان يضم جسماً واحداً يمثل قطاع الصناعة وآخر يمثل قطاع التجارة، وكذلك الخدمات، والقطاع المصرفي، وقطاع التأمين وهكذا، على ان يكون لهذا الممثل شكل مؤسسي معروف وواضح، فالمجلس التنسيقي هو جسم لا يعمل بموجب اي لائحة او نظام وتسيطر عليه مجموعة من الاشخاص دون اي سبب او مبرر مقنع.

أما معوقات قيام مثل هذا الجسم فهي تتعلق بمسألتين:
الأولى: ان القطاع الخاص نفسه ضعيف كما ذكرت سابقا، وغير قادر على التأثير.
الثانية: ان الحكومه تتعامل مع المجلس التنسيقي بشكله الحالي، على انه ممثل للقطاع الخاص، وانا لا اعتبره كذلك لأسباب ذكرتها سابقا، رغم ان الجمعية عضو فيه.
كما ان هناك معوقات قانونية، فالقوانين الحالية اما انها جديدة غير ناضجة او انها قديمة جداً وغير ملائمة.
هذه الاشكاليات مجتمعة (اشكالية التمثيل الحالي واشكالية القوانين والتشريعات) لها بالتاكيد تأثير سلبي على القطاع الخاص وعمله وتطوره.

ملخص مقابلة د. سعد الخطيب، الامين العام لاتحاد الصناعات الفلسطينية

مكان المقابلة: مقر الاتحاد، مدينة رام الله

تاريخ المقابلة: 2008/1/3

نبذة عن الاتحاد

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية هو المؤسسة الوطنية التي تمثل القطاعات الصناعية الفلسطينية من خلال اتحاداتها التخصصية، وتأسس الاتحاد في العام 1999 كمؤسسة قطاع خاص، يعمل الاتحاد على تمكين عملية التطوير الصناعي باعتبارها اساس تطوير الاداء الاقتصادي، ويتمثل دور الاتحاد العام التمثيلي في التعليم والتدريب والتمثيل والدفاع وتوصيل قيم التطوير والمسؤولية الاجتماعية والصناعة المنافسة على المستوى العالمي.

تقود استراتيجية الاتحاد للتطوير الصناعي من خلال الاتحادات الصناعية التخصصية إلى وجود اتحادات قوية تقوم على العضوية الفاعلة وتقدم الخدمات المهمة للاعضاء وتطوير فاعل للسياسات والتواصل المتكامل.

تشمل القطاعات الصناعية الممثلة بالاتحاد العام كلاً من: الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، صناعات الحجر والرخام، الصناعات الانشائية، الصناعات المعدنية والهندسية، الصناعات الكيماوية والدوائية، الصناعات الخشبية والاثاث، الملابس والنسيج والصناعات الجلدية، الصناعات السياحية والتقليدية، صناعة الورق والمنتجات الورقية والصناعات البلاستيكية والمطاط والمفروشات.

- السؤال الاول: هل يوجد شروط للعضوية وما هي؟

يمثل اتحاد الصناعات الفلسطينية ثلاثة عشر اتحاداً فرعياً، تمثل بمجموعها قطاع الصناعة الفلسطيني كاملاً، بمعنى ان اعضاء الاتحاد هم اتحادات، كل اتحاد منها يمثل قطاعاً صناعياً معيناً مثل صناعة الحجر والرخام، وصناعة الاخشاب، والصناعات الورقية... الخ .
اما بالنسبة لشروط العضوية فهي:

1. ان يكون الاتحاد مسجلاً لدى الجهات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية.
2. دفع الرسوم السنوية، وهي رسوم اشترك يدفعها الاعضاء (الاتحادات الفرعية) وتحسب بطريقة معقدة نوعاً ما لا مجال لشرحها الآن، وهي باختصار مبنية على اساس حجم الاتحاد بالاستناد إلى عدد الشركات او المصانع التي يمثلها، ولكن بالمجمل فان هذا الاشتراك بحدود 1000 دولار امريكي سنوياً.

- السؤال الثاني: ما هو عدد الاعضاء الحاليين في الاتحاد؟

* ان اتحاد الصناعات يمثل المنشآت التي تمثلها الاتحادات الثلاثة عشر، وهي ما مجموعه 4000 منشأة صناعية، منها حوالي 200 - 250 منشأة تعتبر متوسطة الحجم والباقي هي منشآت صغيرة وصغيرة جداً، ومن المهم ان اذكر هنا ان هذا العدد في تزايد مستمر، ففي شهر تموز من عام 2007 كان عدد المنشآت المنضوية تحت اتحاد الصناعات الورقية حوالي 25 منشأة بينما يبلغ عددها الآن (تاريخ اعداد المقابلة) 120 منشأة، ان عدد المنشآت التي نعتبرها منشآت فعالة هو 3% من مجمل الاعضاء الأربعة آلاف، ونقصد بالمنشأة الفعالة هي التي تحرص على التواصل معنا والتي لديها الرغبة في التطور من خلال الحصول على خدماتنا واستشارتنا.

- السؤال الثالث: هل يوجد شركات غير منتسبة للاتحاد ولماذا؟

* نعم يوجد شركات غير منضوية تحت الاتحاد الذي يمثل مجال عملها، والأسباب تتعلق بهذه الشركات نفسها، اما بالنسبة لنا كاتحاد فنحن نشجع كل الشركات على الانضمام للاتحادات حسب تخصصها، والاستفادة من خدماتها.

- السؤال الرابع: هل توجد مشاكل مع الاعضاء الحاليين؟

* هناك مشكلة في التواصل مع بعض الاعضاء، سببها ان الاتحاد مر بفترة خمول، حيث لم يكن يمارس نشاطه بشكل قوي، وعليه ما زال الاتحاد يعاني من مشكلة التواصل مع الاعضاء.

- السؤال الخامس: ما الخدمات التي يقدمها الاتحاد للاعضاء؟

* يقدم الاتحاد خدمات مختلفة للاعضاء، منها خدمات ادارية تهدف إلى احداث تغييرات في الهيكل الاداري للمنشأة وتحديثها، وأخرى تهدف إلى تطوير المنشأة صناعياً، ويمكن القول: ان الاتحاد يقدم خدمات ادارية واستشارية ومالية للمنشآت الصناعية، وذلك من خلال الاتحاد الذي يمثل المنشأة المعنية، او مع المنشأة مباشرة حسب الضرورة، وتقدم هذه الخدمات من خلال ورش عمل ودورات واستشارات مباشرة.

- السؤال السادس: هل تعتقد ان تعدد الممثلين للقطاع الخاص يخدم مصالح هذا القطاع؟

* ان حالة التعدد في عملية تمثيل القطاع الخاص اعتبرها مهمة وإيجابية وتخدم القطاع الخاص من خلال حالة التنافس التي ترافق التعددية، ولكن بشرط وجود مهام واضحة لكل مؤسسة تمثيلية، فالقطاع الصناعي مثلاً يعتبر (بالتريد) نفسها ممثلاً له، وكذلك الغرف التجارية الصناعية واتحاد الصناعات، فيجب أن يتم تحديد مهام كل من هذه المؤسسات التمثيلية، كأن تكون مهمة مركز التجارة (بالتريد) تقديم خدمات تسويقية، ويكون من مهمة اتحاد الصناعات تقديم الخدمات الهادفة إلى تحديث الصناعة، بينما تلتزم الغرفة التجارية بمهام أخرى.

- السؤال السابع: هل يوجد نوع من التنافس بين ممثلي القطاع الخاص؟

* كما ذكرت بخصوص تعدد الممثلين فإن ما يجري في الواقع هو حالة تنافسية غير صحية، نتيجة هذا التعدد، ويترتب عليه نوع من الفوضى والإرباك. وحتى في المجلس التنسيقي للقطاع الخاص لا انكر وجود حالة من التجاذب بين الاعضاء وهم (بالتريد، اتحاد الصناعات، جمعية رجال الأعمال واتحاد الغرف التجاري)، الا ان حالة التجاذب هذه لا اعتبرها مشكلة كبيرة.

- السؤال الثامن: هل تعتقد ان التشريعات والقوانين المعمول بها في مناطق السلطة ملانمة؟

* ان التشريعات والقوانين الفلسطينية المعمول بها هي قوانين عقيمة وغير واضحة وغير عملية ولا تخدم القطاع الخاص، وإذا وجد بعض القوانين الجيدة نظرياً فإنها غير مطبقة في الواقع لمشكلات تتعلق بالمؤسسة المعنية.

بشكل عام هناك مشكلة كبيرة في القوانين، فعلى سبيل المثال قانون تسجيل الشركات هو قانون قديم (القانون الاردني)، وهناك قوانين غير موجودة مثل قانون المنافسة وقانون الأوراق المالية وقانون التجارة الخارجية، وغيرها، وكل هذا يمثل عائقاً امام عمل الاتحاد وتطور القطاع الخاص بشكل عام، وهناك بعض القوانين التي اعتبرها جيدة مثل قانون الاستثمار او القانون الضريبي، ولكن

المؤسسات المعنية بالتطبيق تعاني من مشاكل كثيرة انعكست على ادائها باتجاه تطبيق هذه القوانين، اما بخصوص قانون اتحاد الصناعات الفلسطينية فهو قانون جيد ونحن راضون عنه تماماً رغم وجود بعض التحفظات عليه من قبل البعض وليس من قبلنا.

وكذلك بخصوص الإجراءات الحكومية فان بعض ما يعيننا منها هي اجراءات عقيمة، ولكن المشكلة ان بعضها مثل اجراءات التصدير على سبيل المثال هي اجراءات ذات علاقة باتفاقات دولية مثل اتفاق باريس ومن الصعب تغييرها، اجمالاً الاجراءات الحكومية حالياً سيئة بالمقارنة مع الاعوام السابقة وأحد اهم اسباب هذا التدهور هو ترك الموظفين الحكوميين ذوي الخبرة لعملهم والباقيين اصبحوا لا مبالين لأسباب كثيرة.

- السؤال التاسع: كمؤسسة ممثلة لجزء من القطاع الخاص هل انتم قادرون على التأثير او المشاركة في سن القوانين ذات العلاقة؟

* يشارك القطاع الخاص في هذه العملية من خلال الممثلين، وتوجه لنا الدعوات في مناسبات كثيرة، ويتم توجيه الدعوة إلى المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، حيث ان اتحاد الصناعات هو جزء من هذا المجلس، والسبب في ان كل هذه المشاكل في التشريعات موجودة رغم مشاركتنا فيها، هو انه لا يؤخذ بكل ما تقدمه من آراء.

من المهم القول هنا: ان الجهات الرسمية توجه الدعوات للمجلس التنسيقي للقطاع الخاص، وهذا اعتراف وتوجه ايجابي من الدولة تجاه تعزيز وجود جسم تمثيلي للقطاع الخاص، ولكن لا بد أن اذكر هنا انه يتم احياناً دعوة مدير شركة ما علماً ان شركته ليست عضواً في اي من الأجسام او المؤسسات التمثيلية القائمة.

الا ان علاقة الاتحاد جيدة مع دوائر الدولة التنفيذية والتشريعية.

- السؤال العاشر: هل توافق على قيام جسم تمثيلي واحد؟

* بداية يعتبر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص هو الممثل لهذا القطاع بشكل عام، واعتقد انه يمثل حوالي 80% من حجم القطاع الخاص، وعليه اعتقد الشكل الأنسب لتمثيل القطاع الخاص هو قائم ولكن من المهم ملاحظة ما يلي:

4. المجلس التنسيقي ليس له شكل مؤسسي واضح، وهو جسم هلامي، يعاني من اشكالية من حيث المرجعية القانونية، وهذا يضعف من عمله، ويؤثر على علاقة القطاع الخاص بشكل عام مع باقي القطاعات، ويؤثر على دوره في التنمية والمشاركة في رسم السياسات.

5. يعمل بموجب مذكرة تفاهم ولا يوجد نظام داخلي او اي لوائح اخرى تنظم عمله.

6. رئاسة هذا المجلس حكر على اتحاد الغرف التجارية، واعتقد انه يجب ان تكون دورية. اما من حيث معوقات اقامة جسم تمثيلي واحد، سواء كان المجلس التنسيقي (بعد تطويره) او اي جسم آخر يمثل القطاع الخاص تمثيلاً حقيقياً فان من اهم معوقات قيام هذا الجسم هي:
3. خوف بعض المؤسسات التمثيلية على صلاحياتها او جزء منها.
4. مصالح شخصية لبعض القائمين على المؤسسات التمثيلية او الشخصيات الأخرى ذات العلاقة.
5. حالة التنافس غير الصحي الموجودة بين الممثلين.

6.3.3. ملخص مقابلة السيد عادل عودة، امين عام اتحاد الصناعات الإنشائية (اتحاد المقاولين)

مكان المقابلة: مقر الاتحاد، مدينة البيرة

تاريخ المقابلة: 2008/3/20

نبذة عن الاتحاد:

تاسس الاتحاد عام 1994 بموجب مرسوم رئاسي، وبدأ العمل منذ ذلك التاريخ، ويضم الآن في عضويته عدداً من الشركات والمقاولين يعملون في اربعة انواع من الأعمال هي الأبنية والطرق والمياه والمجاري والميكانيك، وهذه الشركات والمقاولون مصنّفون إلى خمس درجات، والدرجة الاولى مقسمة إلى درجة (أ) ودرجة (ب)، ويرأس الاتحاد مجلس ادارة يتكون من رئيس ونائبه وامين سر وعشرة اعضاء، يجري انتخابهم كل سنتين.

يقوم الاتحاد باستلام ملفات المقاولين وتمحيصها واعتمادها حسب الشروط المنصوص عليها للتصنيف وتقديمها إلى لجنة تصنيف برئاسة ممثل عن وزارة الأشغال وعشرة اعضاء آخرين من وزارات مختلفة، بالإضافة إلى اتحاد المقاولين، والاتحاد ممثل في الكثير من المؤسسات الوطنية، منها: المواصفات والمقاييس وغرفة التحكيم الفلسطينية الحديثة التأسيس والاتحاد عضو في المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص الذي يضم عشر مؤسسات كبرى.

- السؤال الأول: هل توجد شروط للعضوية وما هي؟

* اهم شروط العضوية في الاتحاد هي:

1. ان يكون المقاول او الشركة مصنفة من قبل الغرفة التجارية.
2. هناك شرط له علاقة بعدد المهندسين العاملين ورأسمال الشركة او المقاول.
3. دفع رسوم الاشتراك وهي حسب درجة التصنيف.

- السؤال الثاني: ما هو عدد الاعضاء الحاليين في الاتحاد؟
* عد الاعضاء الحالي هو 620 شركة ومقاولاً منها 220 في قطاع غزة.

- السؤال الثالث: هل توجد شركات غير منتسبة للاتحاد ولماذا؟
* بالتأكيد يوجد الكثير من الشركات غير المنتسبة للاتحاد معظمها غير مرخصة، اما الشركات المصنفة والمرخصة فهي ملزمة بان تكون عضواً في الاتحاد.

- السؤال الرابع: هل توجد مشاكل مع الاعضاء الحاليين؟
* مع الاعضاء الحاليين لا يوجد اي نوع من المشاكل، لكن هناك مشاكل مع الحكومة والدول المانحة.

- السؤال الخامس: ما الخدمات التي يقدمها الاتحاد للاعضاء؟
* يقدم الاتحاد مجموعة من الخدمات للاعضاء هي:
1. الاتحاد يسهل للشركة او المقاول الراغب في الانتساب الحصول على شهادة التصنيف.
2. يعمل الاتحاد على حل الاشكالات لصالح الاعضاء، فعلى سبيل المثال اعلن الاتحاد حالياً عن امتناعه عن العمل كاحتجاج على عدم تعاون الحكومة في التعويض عن الخسائر الناتجة عن انخفاض سعر صرف الدولار، حيث يوجد عدد كبير من الاتفاقيات بين الحكومة والاتحاد لتنفيذ مشاريع على ان تدفع الحكومة بالدولار.

- السؤال السادس: هل تعتقد ان تعدد الممثلين للقطاع الخاص يخدم مصالح هذا القطاع؟
* اتحاد المقاولين عضو في المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، لكن للأسف لا يوجد نظام او لوائح تنظم عمل هذا المجلس، واذا كانت موجودة فنحن كعضو في المجلس لا نلاحظ انه يعمل بموجبها، وبالتالي لا يوجد وحدة موقف، فكل عضو يعمل لصالحه الشخصي بمعنى ان (بالترديد) مثلاً يعمل لصالحه وكذلك اتحاد الغرف وغيرهم.
ان وحدة هذه الاجسام التمثيلية ضرورية جداً من اجل الخروج بنتائج لجهة تحقيق اهداف مشتركة لصالح جميع الأعضاء.

- السؤال السابع: هل يوجد نوع من التنافس بين ممثلي القطاع الخاص؟
* يوجد تنافس بين الاعضاء وهو تنافس غير صحي، وهذا التنافس هو في الغالب على المنح المالية، وهو في المحصلة النهائية تنافس يؤثر سلباً على الفائدة المرجوة من هذه المنح.

- السؤال الثامن: هل تعتقد ان التشريعات والقوانين المعمول بها في مناطق السلطة ملاتمة؟
* يوجد بعض القوانين غير منجزة، اما المنجز منها فهو يعاني من بعض المشاكل التي يمكن تعديلها لو وجدت وحدة موقف من قبل القطاع الخاص ليكون هناك تأثير وضغط قوي باتجاه تعديل هذه القوانين، كما ان الجهاز القضائي اصلاً يعاني من حالة ضعف تزيد من مشكلة ضعف القانون لتصبح المشكلة مركبة وأكثر تعقيداً.

- السؤال التاسع: كمؤسسة ممثلة لجزء من القطاع الخاص هل اتم قادرون على التأثير او المشاركة في سن القوانين ذات العلاقة؟
* نعم يشارك الاتحاد في سن القوانين، فقد شاركنا في سن قانون الأشغال العامة ومشاريع قوانين اخرى لها علاقة بمجال عمل الاتحاد.

- السؤال العاشر: هل توافق على قيام جسم تمثيلي واحد؟
* انا اطالب بقيام جسم تمثيلي قادر على التأثير والمساهمة الفعالة في حل مشاكل القطاع الخاص، ونظرياً فان المجلس التنسيقي للقطاع الخاص هو شكل مناسب لكي يكون ممثلاً قوياً لهذا القطاع، ولكن هذا المجلس هو جسم غير مضبوط بلوائح عمل، ونحن كاتحاد طلبنا عمل نظام، إلا انه لم يتم التجاوب مع هذا المطلب من قبل المجلس الذي يتناوب على رئاسته اربعة اعضاء فقط من اعضاءه العشرة، وذلك بحكم الهيمنة وليس بحكم لائحة او نظام.

ان المجلس التنسيقي ليس جسماً فعالاً لتمثيل القطاع الخاص، ومعوقات قيام جسم فعال او تفعيل المجلس الحالي هي معوقات لها علاقة بهيمنة بعض الاعضاء عليه، وهم الأعضاء الاربعة المؤسسون، الذين يجيرون المجلس لمصلحة اتحاداتهم او مؤسساتهم او اعمالهم الخاصة.

كما ان عدم وجود اية لوائح أو أنظمة تنظم عمل المجلس، يسهل على البعض استغلاله والهيمنة عليه، وهذا يعتبر عائقاً امام تفعيل دور هذا المجلس، الذي لا يقدم اي خدمات للقطاع الخاص بقدر ما يخدم اربعة من اعضاءه فقط، وهو اي المجلس ليس بديلاً عن الغرف التجارية، بل ان مثل هذا الجسم ضروري بشرط ان يكون ضاغطاً على الحكومة وله تأثير، ويعمل على تقديم الدراسات للقطاع الخاص، وانا لست ضد ان تقوم الغرف التجارية بهذا الدور ويلغى المجلس التنسيقي.

مقابلة مع السيد ماهر حمدان، مدير عام مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)

مكان المقابلة: مقر المركز، مدينة البيرة

تاريخ المقابلة: 2008/1/15

نبذة عن المركز

اسس المركز اساساً بهدف تنمية وترويج المنتجات الفلسطينية، وهو مؤسسة غير هادفة للربح، ويعتبر المركز نفسه ممثلاً للقطاع الخاص بالأمر ذات العلاقة بالقطاع التجاري.

- السؤال الاول: هل توجد شروط للعضوية وما هي؟

* العضوية في المركز حق لكل شركة فلسطينية تكون نشاطاتها متوافقة مع نشاطات وأهداف المركز، وشروط العضوية هي:

1. الالتزام بدفع الاشتراكات المالية.

2. موافقة مجلس ادارة المركز على طلب الشركة للانتساب.

وهذا المجلس مكون من تسعة اعضاء يتم انتخابهم كل سنتين من الجمعية العامة.

- السؤال الثاني: ما هو عدد الاعضاء الحاليين في الاتحاد؟

* يضم المركز حتى تاريخ هذه المقابلة 270 عضواً (الجمعية العامة)، وعدد الاعضاء في تزايد، حيث انه كان قبل عام من الآن 150 عضواً، والاعضاء الحاليون هم شركات تهتم بموضوع التصدير وهي بأحجام مختلفة.

- السؤال الثالث: هل توجد شركات غير منتسبة للاتحاد ولماذا؟

* توجد بالطبع شركات ذات علاقة هي ليست عضواً في (بالترديد) وسبب عدم العضوية ربما يعود إلى اعتقاد هذه الشركات ان المركز لا يقدم خدمات تعنيهم او انه غير فعال. والحقيقة ان المركز لا يعمل على زيادة عدد الأعضاء بمعنى انه لا يبذل جهداً مخصصاً لهذا الغرض لكنه معني بهذه الزيادة.

- السؤال الرابع: هل توجد مشاكل مع الاعضاء الحاليين؟

* لا توجد اي مشاكل تذكر مع الشركات الاعضاء سوى مشكلة واحدة لها علاقة بالعدل في تقديم الخدمات، وتقديم الخدمة للعضو كما يريد، وهذا صعب، اذا انه يخضع لطبيعة المشروع وشروط التمويل لهذا المشروع.

- السؤال الخامس: ما الخدمات التي يقدمها الاتحاد للاعضاء؟

* يقدم المركز مجموعة من الخدمات للاعضاء تهدف في النهاية إلى تزويج الصناعات ورفع مستواها من خلال:

1. العمل على المشاركة في المعارض الدولية والبعثات التجارية.
 2. تنفيذ برامج تدريبية متخصصة بهدف رفع كفاءة الشركات.
 3. الحصول على المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالأسواق الخارجية.
 4. تكوين علاقات بين الاعضاء.
- من المهم أن أذكر اننا لا نستهدف بدراسة الأسواق شركة معينة او مجموعة شركات بقدر ما تستهدف دراساتنا نشاط التصدير بشكل كامل. (دراسات سوق)

- السؤال السادس: هل تعتقد ان تعدد الممثلين للقطاع الخاص يخدم مصالح هذا القطاع؟

* بداية نحن نعتبر انفسنا نمثل القطاع الخاص بالأمور المتعلقة بموضوع التصدير. بخصوص حالة التعدد في التمثيل في فلسطين اعتقد انه في كل العالم يوجد اتحادات وأجسام تمثيلية مختلفة تمثل القطاعات المختلفة، ولكن من المهم وجود قوانين واضحة ومناسبة تحدد دور كل من هذه الاجسام التمثيلية، وفي هذه الحالة تصبح ظاهرة تعدد الممثلين في خدمة القطاع الخاص بشكل عام، بحيث تصبح العلاقة بين الممثلين تكملية، نحن نشجع التعدد القائم على التخصص، بدليل اننا ساهمنا وشجعنا على تأسيس مجلس الزيت ودعم وتطوير مجلس الشاخنين إلى ان اصبحا عضوين في المجلس التنسيقي، ومن الضروري ان يحمل الممثلون وجهة نظر واحدة امام الجهات التشريعية في حالة سن قانون له علاقة بالقطاع الخاص او بالسياسات الاقتصادية.

- السؤال السابع: هل يوجد نوع من التنافس بين ممثلي القطاع الخاص؟

* في الحالة الفلسطينية ارى انه يوجد تناقضات وبعض الاشكاليات بين الممثلين نتيجة التعدد ولكنها ليست معقدة لدرجة انه لا يمكن حلها، لكنه يوجد نوع من التنافس بين الممثلين وهو تنافس يرتبط تصنيفه بالسلبى او الايجابى وفقاً لمدى اتفاق الممثلين على الاهداف، فاذا كانت الاهداف واضحة فهذا يحد من سلبية التنافس، كأن يكون موضوع الجودة مثلاً من اختصاص اتحاد الصناعات، والتصدير من اهتمام (بالتريد)، فمثلاً عند اقامة المعارض تظهر سلبية التنافس، حيث ان اقامة المعارض يمكن ان تقوم بها اكثر من جهة، وفي هذا تفتيت للجهود وتشتيت للانتباه، واعتقد انه سلبى ولكن ليس بالضرورة ان يضر القطاع الخاص، وأكثر عامل يخلق حالة التنافس هو ان تمويل المشاريع التي ينفذها الممثلون هي مشاريع ممولة من جهات خارجية، والتنافس جارٍ على التمويل.

- السؤال الثامن: هل تعتقد ان التشريعات والقوانين المعمول بها في مناطق السلطة ملاتمة؟
* عدم تحديد الاختصاص لكل ممثل يدفع الممثلين للعمل على مشاريع يعتقدون انها مرغوبة من قبل الجهات المانحة، بمعنى ان الممثلين باتوا يتبعون او يتأثرون برغبات الممولين.
جزء كبير من حل المشكلة يقوم على سن قوانين وتشريعات واضحة تحدد عمل كل ممثل واختصاصه.

- السؤال التاسع: كمؤسسة ممثلة لجزء من القطاع الخاص هل انتم قادرين على التأثير او المشاركة في سن القوانين ذات العلاقة؟
* نحن كممثلين لجزء من القطاع الخاص لا نساهم في سن القوانين، وهذا الدور يجب ان يقوم به المجلس التنسيقي للقطاع الخاص بصفته الإطار الأوسع الذي يمكن اعتباره ممثلاً لكل القطاع الخاص، وهو الجهة الاكثر قدرة على الضغط والأكثر قدرة على فهم مشكلات القطاع الخاص بشكل كامل، والمجلس التنسيقي يشارك فعلاً في سن القوانين والتشريعات، حيث توجه لنا الدعوات دوماً من قبل الحكومة والمجلس التشريعي للمشاركة في نقاش مشاريع قوانين وقرارات ذات علاقة بالقطاع الخاص.

- السؤال العاشر: هل توافق على قيام جسم تمثيلي واحد؟
* بخصوص التمثيل فلا يمكن ان يكون هناك جسم واحد ممثلاً لكل القطاع الخاص دون وجود اجسام تمثيلية متخصصة، لان هناك عدة قطاعات ومصالح متعارضة ومتناقضة احياناً بين القطاعات، ثم انه وحسب اعتقادي لا يوجد في اي من بلدان العالم المتقدم وغير المتقدم جسم تمثيلي واحد لكل القطاع الخاص.

والشكل الامثل لتمثيل القطاع الخاص الفلسطيني هو المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، على ان يتم تطويره بحيث يشمل قطاعات ما زالت غير ممثلة فيه، مثل قطاع الزراعة مثلاً، فالمجلس حالياً يضم عشر مؤسسات، والرئيس الفخري له هو اتحاد الغرف التجارية، ويتم تناوب السكرتارية بين الاعضاء الاربعة المؤسسين وهم جمعية رجال الأعمال والغرف التجارية و(بالترتيب) واتحاد الصناعات.

اما ان يأخذ المجلس شكلاً آخر كأن يكون مؤسسة ذات هيكلية معينة وبها موظفون ولها مقر وإلى آخره، فان هذا سوف يبرز معه مشكلة تمويلية ذات علاقة برواتب الموظفين والإيجارات ومصاريف اخرى.

7.3.3. مقابلة مع جمال جوابرة، مدير الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية الزراعية

مكان المقابلة: مقر الاتحاد، مدينة القدس، الرام

تاريخ المقابلة: 2008/4/21

نبذة عن الاتحاد

تأسس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية عام 1989 في مدينة القدس بمبادرة من الغرف التجارية الفلسطينية الموجودة في كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشكل الاتحاد المظلة الرئيسية للغرف.

بدأت الغرف التجارية بالعمل بشكل أكثر فعالية بعد الانتخابات الاخيرة لمجالسها الادارية في بداية عقد التسعينيات، ناهيك عن التغييرات في الوضع السياسي العام وانطلاقة مسيرة السلام وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد انعكس ذلك كله بشكل ايجابي على اداء الغرف من حيث الارتقاء بالخدمات التي تقدمها للاعضاء، مما ادى إلى زيادة عدد الاعضاء المسجلين في الغرف (اعضاء الغرف وليس الاتحاد).

- السؤال الاول: هل توجد شروط للعضوية وما هي؟

* شروط العضوية كثيرة ولكنها غير معقدة، فعدى عن دفع رسوم طلب انتساب، هناك رسوم انتساب واشتراك حسب جدول معين تم وضعه بناء على تصنيف الشركة، حيث يوجد سلم درجات يصنف الشركات إلى خاصة (درجة خاصة وهي الشركة التي يزيد رأسمالها على مليون دينار اردني)، وممتازة وأولى وثانية وثالثة، هذا بالاضافة إلى توفر مجموعة من الوثائق مثل عقد ايجار ورخصة مهن وسجل تجاري.

- السؤال الثاني : ما هو عدد الاعضاء الحاليين في الاتحاد؟

* حالياً يمثل الاتحاد كل الغرف التجارية الموزعة على محافظات ومدن الضفة وغزة وعددها 14 غرفة، منها 13 في الضفة وواحدة في غزة، وللخيرة اربعة فروع، ووصل عدد الأعضاء المسجلين في كل الغرف إلى 54 الف عضو في نهاية عام 2007، وهذا العدد يتزايد، حيث كان عام 1991 5900 عضو، والاعضاء المسجلون يمثلون مختلف الأنشطة الاقتصادية الرئيسية والفرعية، والعدد الحالي للاعضاء المسجلين هو اقل قليلاً من عدد المنشآت التي يحق لها التسجيل والبالغ عددها 114 الف منشأة.

- السؤال الثالث: هل توجد شركات غير منتسبة للاتحاد ولماذا؟

* لا توجد غرف غير عضو في الاتحاد، ولكن هناك شركات غير منتسبة للغرف وهي في الغالب شركات فردية، ورغم وجود قانون يلزم جميع الشركات بضرورة التسجيل لدى الغرف التجارية الا ان هذا القانون غير مطبق.

- السؤال الرابع: هل توجد مشاكل مع الاعضاء الحاليين؟

* لا يوجد اي مشاكل مع اعضاء الاتحاد الحاليين.

- السؤال الخامس: ما الخدمات التي يقدمها الاتحاد للاعضاء؟

* ان المهمة الاساسية للاتحاد تتمثل في تقوية وتعزيز دور الغرف في التعامل مع متطلبات المرحلة الجديدة، وما يتطلبه ذلك من وضع رؤية واضحة لعمل الغرف وإعادة هيكلتها. اضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في عملية بناء اقتصاد وطني قوي وقادر على التكيف مع سياسة العولمة والأسواق المفتوحة ومتطلباتها. تعزيز دور الغرف في عملية تمثيل قطاع الأعمال. الدفاع عن مصالح الغرف التجارية. هناك تفكير بأن يقوم الاتحاد بإعداد الدراسات اللازمة لقطاع الأعمال وهي خدمة مهمه وضرورية الا انها لغاية الآن غير مقدمة من قبل الاتحاد.

- السؤال السادس: هل تعتقد ان تعدد الممثلين للقطاع الخاص يخدم مصالح هذا القطاع؟

* ان عملية التمثيل الحالية، ووجود اكثر من جسم تمثيلي عملية معقدة وساهمت في خلقها مجموعة من العوامل، يمكن تلخيصها بالتالي:

4. مرت الغرف التجارية والاتحاد بمرحلة ضعف، رافقها عدم تقديم خدمات ترتقي إلى مستوى متطلبات قطاع الأعمال، مما سهل وبرر قيام ونشوء مجموعة من الاجسام التمثيلية الأخرى وهي كثيرة.

5. هناك دوافع شخصية لدى القائمين على الاجسام التمثيلية، وهي متعلقة بمصالح شخصية ذات علاقة بأعمالهم الخاصة، حيث انه وكما يعلم الجميع فان هذه الاجسام التمثيلية تحصل على منح خارجية بناء على مشاريع مقدمة من الاتحادات والمؤسسات التمثيلية، وبالتالي فان القائمين يسعون من خلالها إلى تطوير اعمالهم الخاصة.

6. هناك اسباب سياسية لا يتحدث عنها احد، وهي ان اتحاد الغرف قد عُرض عليه اكثر من مرة مشاريع من قبل جهات خارجية الا ان الاتحاد كان يرفضها لأسباب يرى الاتحاد انها ليست في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني على المدى البعيد.

على كل فان عملية التمثيل القائمة حالياً فيها الكثير من السلبيات التي يترتب عليها ضرر بالغ يلحق بالاقتصاد الوطني، وبالمنشآت خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، على اعتبار ان كبار رجال الأعمال يهيمنون على الاجسام التمثيلية التي غالباً ما يتم تقديم الدعم الخارجي من خلالها، وعليه فان الشركات الصغيرة تبقى مهمشة.

كما ان تعدد الاجسام التمثيلية يؤدي إلى تفتيت هذا الدعم وعدم التركيز على القطاعات التي تحتاج فعلاً إلى الدعم، فأنا اعتقد ان قطاع الزراعة غير ممثل بشكل قوي مقارنة بقطاع الصناعة مثلاً، حيث تجد اكثر من ثلاثة عشر اتحاداً صناعياً تخصصياً ممثلة باتحاد عام، بينما لا تجد هذه الحالة في قطاع الزراعة، وربما يتحمل السبب العاملون في هذا القطاع، ولكن هذا هو واقع الحال. كما ان هناك سبباً مهماً وجوهرياً ساهم في خلق هذه الاجسام التمثيلية وهو ضعف القوانين والتشريعات التي لا تحدد دوراً واضحاً لعمل هذه الاجسام، ومثال ذلك ان مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد) اسس لتعزيز التجارة الفلسطينية وترويجها، الا انه الآن يقدم نفسه على انه ممثل للقطاع الخاص او جزء منه.

في النهاية اعتقد ان وجود اكثر من جهة تدعي انها تمثل القطاع الخاص، ادى إلى نوع من الفوضى وتفتيت الدعم والتنافس غير الصحي، الذي يجب ان يعالج من قبل القطاع الخاص نفسه، وبضرورة تدخل الحكومة والجهات المعنية فيها، لأن المسألة تحتاج إلى قرار. اعتقد ويعتقد البعض ان قيام المجلس التنسيقي هو الحل للتخلص من هذه الفوضى، الا ان ذلك غير صحيح مطلقاً لعدة اسباب:

3. المجلس التنسيقي هو جسم هلامي ولا يضبط عمله اي قانون، باستثناء مذكرة تفاهم بين الاعضاء.

4. المجلس التنسيقي يتناوب على رئاسته اربعة فقط من حوالي عشرة اعضاء، وهذا نهج خاطئ وغير مبرر وبجاجة إلى تغيير.

نحن نعتقد انه يتم الآن التعامل مع اتحاد الغرف على انه الممثل للقطاع الخاص وليس المجلس التنسيقي.

- السؤال السابع: هل يوجد نوع من التنافس بين ممثلي القطاع الخاص؟
* كما ذكرت هناك تنافس غير صحي بين الاجسام التمثيلية، وهذا التنافس سببه في الغالب المنح الخارجية والمصالح الشخصية، ولنا تجربة في هذا المجال، حيث قام الاتحاد بعمل معرض للمنتجات الفلسطينية وفي الوقت ذاته قام مركز التجارة (بالتريد) بعمل معرض مماثل وفي الفترة ذاتها، مما الحق ضرراً بهذا النشاط ولم يكن في مصلحة ظهور هذه الازدواجية.

- السؤال الثامن: هل تعتقد ان التشريعات والقوانين المعمول بها في مناطق السلطة ملاتمة؟
* معظم القوانين الموجودة حالياً هي مشاريع قوانين وهي بحاجة إلى مزيد من التمحيص واعدادة النظر.

- السؤال التاسع: كمؤسسة ممثلة لجزء من القطاع الخاص هل انتم قادرون على المشاركة او التأثير في سن القوانين ذات العلاقة؟
* نعم شارك الاتحاد ويشارك في صياغة القوانين والتشريعات، حيث توجه لنا الدعوة من قبل الحكومة و(التشريعي) لهذا الغرض، ونحن كاتحاد نعتبر ان هذه المسألة من ضمن اهدافنا، وهي المشاركة في صياغة القوانين ذات العلاقة بقطاع الأعمال، مثل قانون الغرف التجارية وقانون العمل وقانون التجارة وغيرها.

- السؤال العاشر: هل توافق على قيام جسم تمثيلي واحد؟
نحن نوافق ونعتقد انه من الضروري خلق جسم تمثيلي واحد للقطاع الخاص يقوم على اساس التمثيل القطاعي، بمعنى ان يكون كل قطاع ممثلاً بحسب حجمة من جهة عدد العاملين فيه او مساهمته في الناتج الاجمالي، ويكون اتحاد الغرف التجارية هو المظلة او الجسم الذي يضم هؤلاء الممثلين، على اعتبار ان الغرف هي الجسم الأكثر تمثيلاً، وتعمل بموجب قانون يعرف بقانون الغرف التجارية منذ زمن بعيد، وتضم مختلف الشرائح الاقتصادية وهذه مسألة مهمة، حيث إن 99% من المنشآت في فلسطين هي منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم بالاستناد إلى عدد العاملين.

فهرس الجداول

- جدول رقم (1) عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والاهلي والشركات الحكومية
وعدد المشتغلين فيها عام 2007 34
- جدول رقم (2) توزيع القيمة المضافة عام 2005 حسب الأنشطة الاقتصادية..... 35
- جدول رقم(3) اهم الصادرات الفلسطينية..... 35
- جدول رقم(4) المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي..... 37
- جدول رقم(5) طبيعة العضوية في المؤسسات التمثيلية..... 50
- جدول رقم(6) مدى التعاون بين المجلس التشريعي والجهات ذات العلاقة بالقضايا الاقتصادية..80
- جدول رقم(7) توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية..... 85
- جدول رقم(8) تقييم دور مؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر منشآت قطاع خاص..... 86
- جدول رقم (9) عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية وعدد المشتغلين حسب تعدادات ، 2004، 2007..... 89

فهرس الملاحق

103 اسئلة المقابلة
103 المؤسسات المبحوثة
104 نصوص المقابلات

7.6 فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المبحث	الموضوع
أ	الاقرار
ت	التعريفات
ج	الملخص بالعربية
خ	الملخص بالانجليزية
1	الفصل الاول مشكلة الدراسة ومنهجيتها
1	1.1 مقدمة
4	2.1 مشكلة الدراسة
4	3.1 مبررات الدراسة
5	4.1 اسئلة الدراسة
6	5.1 اهداف الدراسة
6	1.5.1 الهدف العام
6	2.5.1 الاهداف الفرعية
6	6.1 منهجية الدراسة
6	1.6.1 تحديد ادوات الدراسة
6	2.6.1 اعداد استمارة مقابلة
6	3.6.1 اجراء مقابلة اولية
6	4.6.1 مجتمع وعينة الدراسة
7	5.6.1 اجراء المقابلات الفعلية
7	6.6.1 تفريغ المقابلات والتعليق عليها
7	7.6.1 ابرز المعوقات
7	8.6.1 محددات البحث
8	7.1 استعراض فصول الدراسة
10	الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة
10	1.2 واقع القطاع الخاص الفلسطيني قبل وبعد قيام السلطة الوطنية
16	2.2 اهمية القطاع الخاص بشكل عام في عملية التنمية
21	3.2 سمات القطاع الخاص الفلسطيني
26	4.2 التحديات التي تواجه القطاع الخاص الفلسطيني
30	5.2 احتياجات القطاع الخاص الفلسطيني
32	6.2 حجم القطاع الخاص ومساهمته في الناتج المحلي

43	الفصل الثالث: اشكاليات تمثيل القطاع
43	1.3 مقدمة
44	2.3 واقع تمثيل القطاع الخاص الفلسطيني
45	3.3 نبذة عن المؤسسات التمثيلية المبحوثة
50	4.3 عضوية المؤسسات التمثيلية وخدماتها
51	5.3 رؤية المؤسسات التمثيلية لعملية التمثيل
64	6.3 التشريعات والقوانين برأي المؤسسات التمثيلية
68	7.3 الاشكاليات المؤسسية والقانونية لعملية التمثيل
72	8.3 انعكاسات تمثيل القطاع الخاص على تطوره
77	9.3 تعدد الجهات التمثيلية ومعوقات توحيدها
79	10.3 المشاركة في سن القوانين
81	الفصل الرابع: الحلول المقترحة
81	1.4 مقدمة
82	2.4 الشكل الحالي
83	3.4 البدائل المقترحة
84	1.3.4 تعديل المجلس التنسيقي الحالي
85	3.3.4 اعتبار الغرف التجارية هي الممثل لكل القطاع الخاص
86	3.3.4 تعديل هيكلية الغرف التجارية
92	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات
92	1.5 الاستنتاجات
94	2.5 التوصيات
89	1.6. المراجع
102	2.6. المقابلات
134	فهرس الجداول
135	فهرس الملاحق
136	فهرس المحتويات